

دراسات في

الحديث الشريف

السند والمتن

الدكتور

السيد أحمد عبد الغفار
كلية الآداب، جامعة الاسكندرية

دار المعرفة الجامعية

شعبة المكتبات - ١٦٣ - ٤٨٣
شعبة المكتبات - ١٦٣ - ٤٨٣



0096985

Bibliotheca Alexandrina

الدكتور السيد أحمد عبد الغفار

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دراسات في الحديث الشريف السند والمتن

٤١

٢٠٠٠

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة
الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم ومنهج :

للحديث الشريف موقف من التشريع الإسلامى لا يمكن تغافله؛ فقد قام الحديث بتوضيح وتفصيل ما أجمل فى القرآن، وقدم للتشريع الإسلامى ما يساعد على معرفة الأحكام، وتحديدتها، والوقوف على مقاصد النص القرآنى، وأهدافه.

ويصدق قول الله جلّ وعلا : ﴿ وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذى

اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ﴾ . (٦٤ / سورة النحل).

فمنذ أن بُعث رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفسر ويبين شريعة الله لعباده، وكان الناس يتناقلون أقوال الرسول، واهتم المسلمون منذ الصدر الأول بحفظ الأسانيد، وهو أمر لم يكن محل اهتمام فى أى أمة قبلهم، حتى عُرف عن المسلمين أنهم اختصوا بعلوم الإسناد، والأنساب، والإعراب.

رَوَوْا عن الرسول، وحفظوا الأحاديث بأسانيدها، وقد حرصوا على الأخذ بأقوال النبى، وأفعاله، وعضوا عليها بالنواجز حتى نقلوها إلى من بعدهم فى صدق، وأمانة، وأداء تحوطه العناية والرعاية، والحرص على سنة رسول الله.

وقد رأيت أن أنهج فى هذا البحث منهجاً غير مألوف، وهو المنهج التطبيقى؛ فمن خلال نص الحديث، والتعرف على عنصرية الممثلين فى السند والمتن (الذين إذا صحح الحديث)، ومن هنا يمكن أن نوضح جهود العلماء فيما أثاروه من قضايا تتعلق بكل من السند والمتن، وفيما وضعوه من مصطلحات وقوانين، ونقد منهجى يشهد لهم بمجهود فائق فى دراسة الحديث؛ وهكذا كان دورهم الذى بذلوا فيه كل الجهد صيانة للحديث، وحفظه نقياً، وانتشاره بين الناس، دافعوا عنه بكل ما أوتوا من فكر وجهد، عناية به، ورعاية له.

وهكذا قيض الله تعالى للنص الدينى من يخاف عليه ويحميه من غدر الطاعنين،

وادعاءات المكذبين، ليعلو هذا النص فوق الشبهات، ويرسخ ويستمر ما دامت الحياة.
كان العلماء يقطعون الصحارى والمفاوز فى طلب هذا العلم والحصول ولو
على نص واحد من نصوص الحديث، أو مجموعة من النصوص.. ولم يختلف أحد فى
أن الحديث لم يدون رسمياً كما دُون القرآن الكريم، ومع هذا فقد لقي الحديث العناية
والرعاية الكاملة بعد كتاب الله تعالى.

كانت كل الوسائل تقدم من جانب هؤلاء العلماء حفظاً للحديث وبصورة لا
تظير لها فى تاريخ الأمم، وفى كل الحضارات.

وحيثما جمع العلماء الحديث من كل مكان يتوقعون وجوده فيه، وتم التدوين،
بدعوا فى وضع قواعد، وأصول غاية فى الدقة، وعلى أساس علمى بلغ من الحيلة
والحذر والتثبت مبلغاً عظيماً.

كما وضعوا منهجاً نقدياً تناول شروطاً نضّل من خلالها إلى معرفة الأنواع
المختلفة للحديث، ما هو مقبول منها، وما هو مردود، وكذلك القضايا التى تفجرت
حول رجال الحديث (الرواة)، وما إلى ذلك من دراسات تتعلق بالسند، ودراسات
تتعلق بالمتن.

وعلى هذا فإن منهج البحث هذا لم يعبأ بالسرد التاريخى لعلم الحديث
كالتعرف على النشأة - أولاً - ثم مراحل التدوين، وما تلى ذلك من تطور للعلم ونموه
بالتبع الزمنى - بل سيكون الاهتمام بالحديث متناً وسنداً، ومن خلال ذلك تثار
القضايا التى هى موضوعات العلم.

وفقنا الله.

المؤلف

د. السيد أحمد عبد الغفار

الإسكندرية ١٩٩٩

تاريخية الحديث

لم يترك علماء الحديث مجالاً من مجالات البحث فيه، إلا وقد اهتموا بكل ما يتعلق بالحديث الشريف يستوثقون النص ويتأكدون من سلامة السند، حتى عند بداية الحديث من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحثوا في عناصر توثيق الخبر، ونحن نعلم أن الخبر الموثق يمر بمرحلتين من التوثيق، حفظه في الصدور وكتابته في السطور، وقد مرّ القرآن الكريم بهاتين المرحلتين حتى بلغ حد الشهرة والانتشار الواسع.

وكان الحديث أقل حظاً من هذا؛ فقد حفظ، ولم يدون كله في بداية الأمر بل دون بعضه. وكان التدوين على المستوى الشخصي، بمعنى أن هناك عدداً من الصحابة كانت لهم صحف خاصة يدونون فيها ما يسمعون من الرسول عليه الصلاة والسلام، وذلك بخلاف القرآن الذي دُوِّنَ على المستوى الرسمي منذ نزوله؛ فقد كلف الرسول عليه الصلاة والسلام كتاب الوحي أن يكتبوا النص القرآني حينما يأتي به الوحي؛ فلم يترك الكتابُ شاردة ولا واردة من النص القرآني إلا ودونها، وحفظوها أيضاً.

وكذلك الحديث نال حظاً من الاهتمام؛ فقد اهتم المسلمون الأوائل بكل ما يصدر عن رسول الله من كلام أو فعل. منهم من يهتم بحفظه وروايته، ومنهم من يقوم بتدوينه.

كثرت الآراء حول تدوين الحديث منذ أن صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخاصة تلك الفترة البكرة في حياة المسلمين؛ فقد جاءت أحاديث تنهى عن الكتابة، وأحاديث تأمر بالكتابة.

«قال البيهقي وابن الصلاح وغير واحد : لعل النهي عن ذلك كان حين

يخاف التباسه بالقرآن، والإنزاع فيه حين أمن ذلك. والله أعلم»^(١).

(١) الحافظ ابن كثير : الباعث الحديث، شرح اختصار علوم الحديث، ص ١١١.

وقد جاء كثير من الأدلة على كتابة الحديث ولم يخلُ كتاب من عرض هذه النصوص الدالة على الكتابة، وقد روى البخارى عن أبى هريرة قال : «ليس أحدٌ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً منى، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب».

وبعد استقراء واستقصاء الروايات التى وردت فى هذا الشأن (الكتابة والرواية) عند بداية الحديث...، أمكن أن نرد الطاعنين بالتشكيك فى الحديث الشريف فى تلك الفترة بالذات، والذين يدّعون أن الخبر الذى ينقل شفاهة (رواية)، ولم يدوّن يمكن أن يتسرب إليه الشك.

ولكننا حينما ننظر إلى الاهتمامات التى كان يذللها الصحابة (رضوان الله عليهم) فى حفظ الحديث من ناحية، وتدوين صحف خاصة من ناحية أخرى؛ لهى خير دليل على الاحتفاظ بما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فالظروف التى كان يعيشها الصحابة ساعدتهم إلى حد كبير على حفظ الحديث ووعيه؛ فقد كانوا يتمتعون، بصفاء الذاكرة وقوتها، لاعتمادهم عليها فى كل شئون حياتهم؛ فالكتابة والقراءة لم تكن منتشرة بشكل يسمح بتدوين كل شئ. أضف إلى ذلك بساطة العيش التى تعمل على نقاء الذهن وصفائه، لذا فقد عُرف هذا الجيل بالحفظ والذكاء (كما يحدثنا التاريخ)؛ فقد كان الناس يحفظون القصائد الطوال حينما تتلى عليهم ولمرة واحدة.

كذلك الدعوة الإسلامية ملكت عليهم أنفسهم؛ فكانوا يقدسون النص الدينى، المتمثل فى القرآن وفى الحديث، ويقدرّونه حق قدره، وكانوا يعلمون أن شرفهم ومجدهم ومكانتهم العالية بين الأمم لن تنأتى إلا بالإسلام ومن خلال نصوصه استيعاباً وحفظاً وتدبراً وعملاً.

فحفظ الصحابة كل ما صدر عن رسول الله، واهتموا بحفظه بما لا يلزم مجالاً للشك في سلامة ما تلقوه عن رسول الله في تلك الفترة، وهو تلقى مباشر ليست فيه واسطة..

وقد كان الرسول عليه والسلام يسلك مسلكاً تربوياً في إلقاء أحاديثه على الصحابة، حتى يمكن استيعابه، «وقد أشارت السيدة / عائشة رضي الله عنها إلى ذلك حيث قالت : «كان يحدث حديثاً لو عدّه العادُّ لأحصاه»، وكان يعيد الحديث لتعيه الصدور كما في البخاري وغيره عن أنس قال : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعيد الكلمة ثلاثاً ليُعقَل عنه»^(١).

ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع الكلم، فكان حديثه قوى البيان، فصيح اللفظ، ولا غرو في ذلك، فقد وصفه القرآن بالحكمة، يقول الله تعالى ﴿... وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ ١١٣ / النساء.

وهذا يمثل جانباً من استوثاق الحديث بالحفظ، وهو تلقى ما يصدر عن رسول الله حفظاً، ووعياً، وتأسياً به. وقد كان المتلقى مهتماً بتلقيه للحديث، أميناً في أدائه. وتلك الفترة هي فترة الرواية والفصاحة في كل أنواع الثقافات والمعرفة العربية، وشأن الحديث في ذلك هو شأن العلوم كلها، وهي فترة سليمة صحيحة ترعى النص وتحافظ عليه، ولو كان هناك تشكيك في فترة الرواية للحق التشكيك بكل العلوم والمعارف. وقد كان الصحابة (رضوان الله عليهم) يتحرون الرواية ويضبطونها ويحتفظون بها بعيدة عن كل ما يشوبها.

(١) د. نور الدين عمر : منهج النقد في علوم الحديث، ص ٣٩.

أما عن كتابة الحديث وتلويته؛ فقد أثار العلماء هذا الموضوع فى ظل الأحاديث التى تتعلق بكتابة الحديث أى تلويته بمعنى كتابة ما يصدر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فقد روى أبو سعيد الخدرى أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال : «لا تكتبوا عنى شيئاً إلا القرآن فمن كتب عنى شيئاً غير القرآن فليمحاه»^(١).

ويتضح من هذا الحديث أن الرسول - عليه الصلاة والسلام - يصرف الناس إلى عناية خاصة بالقرآن الكريم وتدوين نصوصه وآلّا يكتب ما عداه حتى لا تختلط النصوص ويتسرب الشك إلى كليهما معاً سواء الكتاب أو الحديث، وهذا من منطلق الحرص على كتاب الله كما جاء به الوحي إذ قبض الله تعالى لكتابه ما يحفظه. وكان قد ورد النهى عن كتابة الحديث فى رواية أبى هريرة رضى الله عنه قال : «خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونحن نكتب الأحاديث، فقال : ما هذا الذى تكتبون ؟، قلنا أحاديث نسمعها منك، قال : أكتاباً غير كتاب الله تريدون ؟ ما أضل الأمم من قبلكم إلا ما اكتبوا من الكتب مع كتاب الله، قال أبو هريرة : فقلت : أنحدث عنك يا رسول الله ؟ قال : نعم، تحدثوا عنى ولا حرج فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٢).

وهى نصوص تبين الاهتمام الكبير بالحفظ دون الكتابة، وهو أمر له أهميته فى مجال الثقة بالحديث فى فترة الرواية.

أما الكتابة؛ فقد كان الاهتمام الأول بالقرآن، وقد اهتم الصحابة بذلك، مع بدائية الكتابة ووسائلها التى تعتبر غير ميسرة آنذاك.

^(١) أخرجه الإمام مسلم فى الزهد، ٢٢٩/٨.

^(٢) فتح البارى بشرح البخارى : ٢٤٣/١، ابن حجر العسقلانى، الطبعة السلفية، ١٩٩٥، القاهرة.

فى نفس الوقت كثرت نصوص الحديث عن رسول الله من أقوال وأفعال وعمره . ومع هذا كان الصحابة يحفظونها ويعضون عليها بالنواجذ، ولم يكلف عليهم رسول الله كتابة الحديث لكيلا يثقل عليهم، وإنما يكفى بتدوين القرآن. ومن جانب آخر نجد أحاديث تثبت وقوع الكتابة فى تلك الفترة البكرة فى صدر الإسلام، وفى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام.

«أذن الصحابة أن يكتبوا حديثه، أخرج الخطيب البغدادي بسنده عن رافع بن خديج قال : قلنا : يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء فنكتبها ؟ قال : اكتبوا ولا حرج».

وكذلك من النصوص التى تبين أن هناك كتابات للحديث فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما جاء به البخارى.

«حدثنا على بن عبد الله قال : حدثنا سفيان، قال : حدثنا عمرو قال : أخبرنى وهب بن منبه عن أخيه، قال : سمعت أبو هريرة يقول : ما من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه منى، إلا ما كتب من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب»^(١).

ومن المكتوب ما عثر عليه الباحثون من خطابين مرسلين من النبى إلى المقوقس، وإلى المنذر بن ساوى، والخطاب الأول محفوظ فى دار الآثار النبوية فى الآستانة، وكان قد عثر عليه عالم فرنسى فى دير بمصر قرب «أحمم»، والكتاب الثانى محفوظ بمكتبة فيينا.

وما يبرر أحاديث النهى عن الكتابة، وأحاديث طلب الكتابة جاء نقاش علماء الحديث فى هذا الشأن، نستخلص منه أن النهى كان تصرفاً محتاط به، وتخوفاً من

^(١) ابن حجر العسقلاني فتح الباري، بشرح البخاري، ٢٤٩/١، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٩٩٥.

اختلاط نصوص الحديث بالنص القرآني، أو أن يتسرب إليه. إذ كان القرآن هو سبلهم
الشاغل، وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يصنع هذا الأمر (الوحي) نصب عييه؛
فيطلب عدم تدوين الحديث لهذا السبب

وفي الوقت نفسه؛ فإن هذا الموقف لا يمنع من كتابة الحديث في صحف
خاصة لدى الصحابة؛ فلم يكن تدوين السنة تدويناً عاماً كما حدث بالنسبة للقرآن.
وقد دون بعض الصحابة تدوينات خاصة لشدة اهتمامهم بحديث رسول الله الذي لا
ينطق عن الهوى.

كما جاء في حديث عن عبد الله بن عمر قال : كنت أكتب كل شيء أسمعه
من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أريد حفظه؛ فنهتني قريش، وقالوا : أكتب كل
شيء، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا؛ فامسكت عن الكتابة؛ فذكرت
ذلك لرسول الله؛ فأوماً بيده إلى فيه؛ فقال «اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه
إلا الحق»^(١).

وعلى ذلك؛ فقد كانت هناك مدونات في عهد رسول الله، أما ما ورد من
أقوال حول نسخ حديث الكتابة لحديث النهي؛ فلم يجد ما يحدد المدة الزمنية لكلا
الحديثين، إذ النسخ يتطلب أن يكون أحد الحديثين سابق والآخر لاحق، وليس يتضح
ذلك إلا إذا تحددت المدة الزمنية للحديث.

ومهما يكن من أمر فإن كتابة الحديث قد تم بعضها في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم، وما دام قد أمن الكاتب إلى أن الأحاديث التي يدونها لا تتسرب إلى
نصوص القرآن، وهو أمر على المستوى الشخصي؛ ولذا فقد كان الرسول يأذن لمن
يستأذنه في ذلك..

(١) الحاكم، المستدرک، کتاب العلم، ١٠٤/١

«شكا رجل إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) قلة حفظه وأشمار عليه
بالكتابة، عن أبي هريرة، قال : كان رجل يشهد حديث رسول الله فلا يحفظه؛
فيسألننى، فأحدثه، فشكا قلة حفظه إلى رسول الله، فقال له: استعن على حفظك
بيمينك»^(١).

وهكذا يمكن أن يكون بعض الحديث قد دوّن فى عهده - صلى الله عليه وسلم -
وإذ يعتبر التدوين أحد عناصر التوثيق إلى جانب الحفظ وهو العنصر الثانى،
خاصة فى تلك الفترة الباكورة فى حياة الجماعة الإسلامية.

وقد أشار ابن كثير إلى أن «أكثر الصحابة على جواز الكتابة، وهو القول
الصحيح. وقد أجاب العلماء عن حديث أبى سعيد [قد ورد فى صحيح مسلم عن
أبى سعيد مرفوعاً : «من كتب عنى شيئاً سوى القرآن فليمحاه»]، أجاب بعضهم بأنه
حديث موقوف عليه، وهذا غير جيد، فإن الحديث صحيح. وأجاب الغير بأن المنع إنما
هو من كتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة، خوف اختلاطهما على غير
العارف فى أول الإسلام»^(٢).

وما جاء فى آخر الفقرة هو ما نريد أن نصل إليه من أن الحديث قد دوّن
بعضه فى تلك الفترة (فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وقد عدّد العلماء
الصحف التى كتبت فى عهده صلى الله عليه وسلم وهى:

١ - الصحيفة الصادقة التى كتبها عبد الله بن عمرو بن العاص، وكان قد
«استأذن النبي صلى الله عليه وسلم فى أن يكتب عنه، فأذن له، فقال : يا رسول
الله، أكتب ما اسمع فى الرضا والغضب، قال : نعم، فإننى لا أقول إلا حقاً»^(٣).

^(١) الصنعانى : توضيح الأفكار، ٢/٣٥٣.

^(٢) الحافظ ابن كثير : الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، ص ١١١، القاهرة، ١٩٧٩.

^(٣) عز الدين بن الأثير : أسد الغابة فى معرفة الصحابة، ٣/٣٤٩.

«وقال : أبو هريرة : ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا عبدا لله بن عمرو بن العاص، فإنه كان يكتب ولا أكتب»^(١).

ويقال إن هذه الصحيفة قد انتقلت إلى حفيده عمرو بن شعيب، وقد ورد في المسند للإمام أحمد، عدد كبير من أحاديث هذه الصحيفة (مسند عبد الله بن عمرو). من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وكذلك صحيفة "علي بن أبي طالب"، ويقولون إنها صحيفة صغيرة، وتتكلم عن بعض المواقف كمقادير الديات، وأحكام فكاك الأسير.

- وأيضا صحيفة "سعد بن عباد" وهو صحابي جليل، يُكنى «أبا ثابت»، كان وجيهاً في الأنصار، ذا رياسة وسيادة، وكانت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد سعد بن عباد، يوم الفتح.

ولما توفي رسول الله طمع في الخلافة، وجلس في "ثقيفة بنى ساعده" ليباع لنفسه؛ فجاء إليه أبو بكر، وعمر، فباع الناس أبا بكر، وعدلوا عن سعد، ولم يباع سعد أبا بكر ولا عمر، وسار إلى الشام؛ فأقام بها إلى أن مات عام ١٥ هـ.

وقد جاء في كتاب «منهج النقد في علوم الحديث» أن بعض الباحثين قد ذكر صحفاً لعدد من الصحابة.. كجابر، وسمرة بن جندب، وعبد الله ابن أبي أوفى، ولم نجد ما يدل على كتابتها في عهده صلى الله عليه وسلم، فالظاهر أن سامعيها قد كتبوها عنهم، أو أنهم كتبوها بعد عصر النبوة..^(٢).

كما يشير الباحثون أيضاً إلى أن أول كتاب من كتب الحديث يصلنا كاملاً هو من الكتب المدونة في النصف الأول من القرن الأول الهجري، وهي صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم^(٣).

(١) المرجع السابق.

(٢) د. نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث، ص ٤٧.

(٣) د. كوثر عمود السلمي : مباحث في علوم الحديث، ص ٣٦، القاهرة، ١٩٩٣.

ومن الأدلة الواضحة فى كتابة الحديث وتدوينه فى عهد الرسول، كتبه صلى الله عليه وسلم إلى أمرائه، وعماله فى الأمصار والأقاليم، يلفت فيها ويرشد إلى تدبير شئون البلاد، مبيّناً أحكام الدين والعقيدة، وما يتعلق بأنصبة الزكاة ومقاديرها الشرعية، وغير ذلك.

ويتضح ذلك فيما أخرجه "البخارى" فى صحيحه عن (كتاب الزكاة، والديّات) الذى كتب به أبو بكر الصديق؛ فقد روى أبو داود والترمذى، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كتب كتاب الصدقة فلم يخرج حتى قبض...^(١).

وكذلك ما أرسله النبى صلى الله عليه وسلم إلى عامله على اليمن «عمرو بن حزم» وهو من الأنصار، وكان قد استعمله رسول الله على أهل نجران، وكتب إليه لأهل اليمن «كتاباً فيه الفرائض والسنن والصدقات والديّات»^(٢) وتوفى عمرو بن حزم بالمدينة عام ٥١ هـ...

أضف إلى ذلك أيضاً ما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كتب إلى الملوك والأمراء ككتابه إلى هرقل ملك الروم، وكتابه إلى المقوقس عظيم مصر، فكان يدعوهم فى تلك الكتب إلى الإسلام.

وكذلك بعض العقود والمعاهدات التى أبرمها مع الكفار كصلح الحديبية، وصلح تبوك، وصحيفة التعايش تلك التى دونت كدستور بين المسلمين فى المدينة وبين من جاورهم من اليهود وغيرهم.

وأريد أن أوضح هنا ما حدث بالنسبة لهذه المدونات، أما عن مدونة صلح الحديبية؛ فقد كانت «غزوة الحديبية» سنة ست هجرية فى شهر ذى القعدة، وكان قد أقام الرسول بالمدينة خلال رمضان وشوال، وخرج فى ذى القعدة معتمراً لا يريد حرباً.

^(١) البخارى ١١٨/٢، (باب زكاة الغنم).

^(٢) ابن الأثير أسد الغابة، ٤ / ٢١٤.

وقد استنفر العرب ومن حوله من أهل البوادي من الأعراب ليخرجوا معه. وهو يخشى من قريش أن يعرضوا له بحرب أو يصدوه عن البيت، وقد ساق معه من الهدي سبعين بدنة، وكان معه سبعمائة رجل.

وقد خرجت له قريش حينما سمعت بمسيرته، يريدون أن لا يدخل رسول الله مكة (وكان معهم خالد بن الوليد قبل أن يسلم)، ويقولون «إن خالد بن الوليد كان على خيل المشركين يوم الحديبية»^(١).

وحينما سمع رسول الله بذلك قال: يا ويح قريش قد أكلتهم الحرب، ماذا عليهم لو خلوا بيني وبين سائر العرب، فإن هم أصابوني كان ذلك الذي أرادوا، وإن أظهرني الله عليهم دخلوا في الإسلام وافرين، وإن لم يفعلوا قاتلوا وبهم قوة.

وعند المصالحة دعا رسول الله على بن أبي طالب رضى الله عنه فقال: اكتب بسم الله الرحمن الرحيم، قال: فقال سهيل: لا أعرف هذا، ولكن اكتب باسمك اللهم قال: فقال رسول الله: اكتب باسمك اللهم؛ فكتبها، ثم قال: اكتب هذا ما صالح عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو قال: فقال سهيل: لو شهدت أنك رسول الله لم أقاتلك، ولكن اكتب اسمك واسم أبيك؛ فقال رسول الله: اكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو القرشي، اصطالحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين يأمن فيها الناس، ويكف بعضهم عن بعض، على أنه من أتى محمداً من قريش بغير إذن وليه ردّه إليهم، ومن جاء قريشاً ممن مع محمد لم يردوه عليه.. الخ»^(٢).

أما سهيل هذا، وهو صاحب القضية مع رسول الله؛ فقد كان أحد أشرف قريش، وعقلائهم، وخطبائهم، وسادتهم أسر يوم بدر كافرين، وكان «أعلم الشiffe»

^(١) ابن الأثير، أسد الغابة، ١٠٩/٢.

^(٢) البداية والنهاية: لابن كثير، المجلد الثاني، ص ٥٩٩، وما بعدها.

أى مشقوق الشفة العليا، وكان يقول عمر : يا رسول الله أنزع ثنيتي فلا يقوم عليك خطيئاً أبداً، فقال : دعه يا عمر؛ فعسى أن يقوم مقاماً تحمده عليه..

وقد كان ذلك المقام بعد إسلام سهيل، وعندما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتجت مكة، لِمَا رأت قريش من ارتداد العرب، وقام "سهيل" خطيباً؛ فقال : يا معشر قريش، لا تكونوا آخر من أسلم، وأول من ارتد والله إن هذا الدين ليمتدّن امتداد الشمس والقمر من طلوعهما إلى غروبهما، وثبتت قريش على الإسلام. وكان يقول نادماً - بعد إسلامه - وأنا ولّيت أمر الكتاب يوم الحديبية، إني لأذكر مراجعتي رسول الله يومئذ، وما كنت ألطُّ به (أى ألزمه) من الباطل..

ثم قُتل ابنى عبد الله يوم اليمامة شهيداً؛ فعزّانى به أبو بكر، وقال رسول الله: إن الشهيد يشفع لسبعين من أهل بيته، فأنا أرجو أن أكون أول من يشفع له. واستشهد سهيل سنة أربع عشرة من الهجرة^(١).

أما عن صلح «تبوك»؛ فيقول المؤرخون : ولما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى تبوك أتاه «يُحَنُّ بن رُوَيْه» صاحب إبله؛ فصالح رسول الله، وأعطاه الجزية، وأتاه أهل جَرْبَاء، وأذْرُح، وأعطوه الجزية، وكتب لهم رسول الله كتاباً... «بسم الله الرحمن الرحيم، وهذه أمانة من الله ومحمد النبي رسول الله «يُحَنُّ بن رُوَيْه»، و«أهل إبله»، سفنهم، وسيادتهم فى البر والبحر، لهم ذمة الله وذمة محمد النبي، ومن كان معهم من أهل الشام، وأهل اليمن... وإنه لا يحل أن يُمنعوا ماءً يردونه، ولا طريقاً يريدونه من برٍ أو بحر..»

وكتب كذلك لأهل جَرْبَاء وأذْرُح «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب النبي رسول الله لأهل جَرْبَاء وأذْرُح، إنهم آمنون بأمان الله وأمان محمد، وإن عليهم

^(١) كتاب "أسد الغابة" : ٢ / ٤٨١٢٤٨٠، راجع.

مائة دينار قى كل رجب... وإن الله عليهم كفيل بالنصح، والإحسان إلى المسلمين، ومن لجأ إليهم من المسلمين..»^(١).

وقد كتب الرسول أيضًا «صحيفة التعايش» التي عقدت الألفة بين المهاجرين والأنصار في دار أنس بن مالك، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتابًا بين المهاجرين والأنصار أن يعقل معاقلهم، وأن يفلدوا عانيهم بالمعروف والإصلاح بين المسلمين... وقد وادع فيها اليهود وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم واشترط عليهم وشرط لهم..^(٢).

ويتضح من ذلك أن ما كُتب من حديث رسول الله في عهده لم يكن قليلًا، إذ تناول أمورًا على جانب كبير من الأهمية تتناول تعاليم الدين الإسلامي، وأحكامًا دقيقة، «مما يجعل الكتابة (في هذه الفترة) عنصرًا هامًا في حفظ الصحابة للحديث النبوي تحملاً حافظاً أميناً كافلاً بأن يودوه بعد ذلك كما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٣).

وتلك الفترة هي فترة الرسول عليه الصلاة والسلام وصحابته.

أما الفترة الثانية في حياة تدوين الحديث؛ فهي فترة الصحابة والتابعين.

والصحابه هم حلقة الاتصال بين ما نقلوه عن رسول الله وبين من جاء بعدهم، أو هم القاسم المشترك في التلقي عن الرسول والتبليغ بعد ذلك.

فمن هم الصحابة والتابعون...؟

لاشك في أن طبقة الصحابة هم الذين حملوا حديث رسول الله، معاصرين له ومصاحيين، ناقلين أمناء، عايشوا الوحي وتأسوا برسول الله، وتلقوا أقواله وشهدوا

^(١) راجع، البداية والنهاية : لابن كثير، ٢٣، ٢٢/٣.

^(٢) راجع، البداية والنهاية : لابن كثير، ٢٦٠/٢، وما بعدها.

^(٣) د. نور الدين عز : منهج النقد في علوم الحديث، ص ٤٨.

أفعاله، حتى إن الأحاديث التي صحت نسبتها إلى أحد الصحابة يطلق عليها العلماء "الأحاديث الموقوفة"، بمعنى أنها اعتبرت أحاديث توقفت عند الصحابي، إلا أنه يعمل به في مجال العمل بالنص الديني.

أما التابعون فهم تلاميذ الصحابة، وقد قاموا بمهمة نقل العلم عنهم، والتلقى منهم أيضاً، وقد نقلوا أحاديث رسول الله بواسطة الصحابة، كما أن هناك ما يطلق عليه "الأحاديث المقطوعة"، تلك التي تضاف إلى التابعين أنفسهم.

والصحابي - كما أشار إليه المحدثون - هو الذي لقى النبي صلى الله عليه وسلم، وآمن به، ومات على الإسلام.

وهو الذي جالس الرسول أيضاً سواء طالت هذه المجالسة أم قصرت أو روى عنه أو لم يرو عنه، أو من غزا معه أم لم يغز. وقد أشار بعض علماء الحديث كالإمام ابن كثير إلى "أن الصحابي من رأى الرسول ... وإن لم تطل صحبته، وإن لم يرو عنه شيئاً"^(١).

حتى قيل إن مجرد الرؤية كافٍ في إطلاق الصحبة، "وقال آخرون : لا بد في إطلاق الصحبة مع الرؤية أن يروى حديثاً أو حديثين"^(٢).

وهذا الرأي يروق لي تماماً؛ فإنني أرى أن الصحابي هو الذي صاحب الرسول عليه الصلاة والسلام وجالسه، وكان له دور في تلقي الأحاديث ونقلها، خاصة وأننا نتناول هنا أهمية السنة في التشريع الإسلامي، وعمل الصحابي في نقلها، أما الصحبة التي هي مجرد المعاصرة، أو المشاهدة دون ملازمة ومصاحبة، أو نقل للأحاديث عن الرسول، فقد أطلق عليها العلماء (الصحبة أو الصحابة) نظراً إلى مجرد الرؤية، لشرف رسول الله وجلال قدره، وقدر من رآه من المسلمين.

(١) الحافظ ابن كثير: الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، ص ١٥١.

(٢) نفس المرجع : ص ١٥٢.

والرسول عليه السلام هو المبلغ عن ربه الشارح لتشريع الموضح لأمر الدين،
والصحابي يقوم بنقل ما سمعه، وما رآه، وهو دور هام لتواصل الحديث إلى من بعد
الرسول والصحابة.

وأود أن أنقل هنا ما أشار إليه ابن كثير من الكتب التي جمعت أسماء الصحابة
فأول من جمع أسماء الصحابة وتراجمهم هو البخاري، وفي هذا نظر، لأن "كتاب
الطبقات الكبير" لمحمد بن سعد، (كاتب الواقدي) جمع تراجم الصحابة، ومن بعدهم
إلى عصره، وهو أقدم من البخاري [ولا ننسى أن البخاري قد عاش فيما بين نهاية
القرن الثاني ومتصف القرن الثالث من ١٩٤ هـ إلى ٢٥٦ هـ]، وكذلك كتاب
"الاستيعاب في معرفة الصحابة" لابن عبد البر، وكتاب "أسد الغابة في معرفة
الصحابة" لابن الأثير، وغيرهم^(١).

ومن الصحابة: أبو بكر، وعثمان، وعلي، وهم الخلفاء الراشدون ومنهم:
عائشة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وأبو هريرة،
وأنس بن مالك، وغيرهم.

وهؤلاء وغيرهم لهم دور في الاشتغال بالنص الديني، والاهتمام به. كما أن
الصحابة كلهم عدول، وقد شهدت لهم السنة ومدحت لهم في أخلاقهم وأفعالهم، وما
بذلوه من الأموال، والأرواح بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما كانوا
عليه من الورع والتقوى والأمانة في التلقي والأداء. وأنهم قد امتثلوا أوامر الرسول
عليه السلام بعده، وقاموا بفتح الأقاليم والآفاق، وبلغوا عن الرسول الكتاب والسنة،
وحرصوا على كتاب الله وسنة رسوله.

ويسوق "ابن كثير" قول أحمد بن حنبل، إن أكثر الصحابة رواية عن رسول
الله، ستة: أنس، وجابر، وابن عباس، وابن عمر، وأبو هريرة، وعائشة^(٢).

(١) راجع ابن كثير: الباعث الحثيث، ص ١٥٢.

(٢) ابن كثير، الباعث الحثيث، ص ١٥٧.

وعلى ترتيب؛ فإن أكثر الصحابة رواية عن الرسول، أبو هريرة، ثم عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أنس بن مالك، ثم عبد الله ابن عباس، ثم عبد الله بن عمر، ثم جابر بن عبد الله الأنصاري، ثم أبو سعيد الخدري، ثم عبد الله ابن مسعود، ثم عبد الله بن عمرو بن العاص.

وقد ذكر علماء الحديث أصحاب الألف، يعنى من روى من الحديث آلاف، ثم أصحاب المئات، وهكذا حتى من روى عنه حديثاً واحداً.

والأمر هنا يبين حركة الاهتمام بالحديث فى عصر الصحابة.

أما التابعى؛ فهو من صحب الصحابى، والأمر هنا لا يتوقف على مجرد اللقاء؛ بل لا بد أن تكون هناك مصاحبة بين الصحابى الذى أخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبين من تبعه من التابعين.

وإن كان العلماء يطلقون اسم الصحابة حتى على من رأى رسول الله فقط تعظيماً وشرقاً لرؤيته صلى الله عليه وسلم. أما التابعى؛ فلا بد أن يكون قد لازم الصحابى ونقل عنه.^(١)

وقد قسموا طبقات التابعين إلى خمس عشرة طبقة، وذكروا أن أعلاهم... "سعيد بن المسيب، وقيس بن أبى حازم، وقيس بن عباد.."^(٢).

ويقول ابن كثير... "قال الحاكم: وبين هؤلاء التابعين الذين ولدوا فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم من أبناء الصحابة، كعبد الله بن أبى طلحة... فحينما ولد ذهب به أخوه لأمه "أنس بن مالك"، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحنكه"^(٣).

(١) تنبيه: إن أول من أسلم من الرجال الأحرار، أبو بكر الصديق، ومن الولدان، على، ومن الموالى، زيد بن حارثة، ومن الأرقاء، بلال، ومن النساء، خديجة، وآخر الصحابة موتاً أنس بن مالك - وكانت وفاته بمكة، مع بدايات القرن الثانى الهجرى.

(٢) ابن كثير: الباعث الحث، ص ١٦٢.

(٣) ورد فى لسان العرب: "مادة حَنَكَ"، وفى حديث ابن أم سليم لما وَلَدَتْهُ، وبعثت به إلى النبى صلى الله عليه وسلم، فمضع له تمرًا وحنكه، أى ذلك به حنكه "قمه".

وبرك (أى قال له بارك الله عليك) عليه، وسماه "عبد الله"، ومثل هذا ينبغي أن يعد من صغار الصحابة. لمجرد الرؤية "فقط" ^(١).

أما عن تدوين الحديث فى هذه المرحلة، وبعد أن لحق الرسول عليه والصلاة والسلام بالرفيق الأعلى، لم تكن هناك صحف متداولة جمعت عليها أحاديث الرسول ومآثره، إلا أن عددًا من الصحابة كتب بعض الألواح لنفسه.

ولم يكن لكثافتك تدوين عام لعدم حاجة الصحابة إلى ذلك فالحديث لديهم متوفر ومحفوظ، يقومون بروايته للتابعين ويتداولونه فيما بينهم. مثال ذلك :

"كتاب أبى بكر الصديق رضى الله عنه: لأنس بن مالك - وكان عامله على البحرين - وفيه فرائض الصدقة التى فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين،... وابن مسعود كلان له كتاب فيه أحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم، وكان أنس بن مالك رضى الله عنه يملئ الحديث، ويقول : هذه أحاديث سمعتها وكتبها عن رسول الله، وعرضتها عليه" ^(٢).

وهنا وقف الصحابة من كتابة الحديث وتدوينه موقفًا مترددًا يتنازعه عاملان:

- عامل الرغبة فى الكتابة لما لها من أهمية فى الاحتفاظ بالحديث.
- والآخر هو الخوف على سلامة الكتاب الكريم، وإن كان القرآن قد تم تدوينه وجمعه إلا أن التخوف ما زال قائمًا فى نفوسهم، متأثرين فى ذلك بما كان يراود الرسول عليه الصلاة والسلام من الخوف على سلامة النص القرآنى من أى شىء آخر حتى من نصوص الحديث.

ومع هذا فقد كان عدد كبير من الصحابة لديهم صحف مدون عليها عدد من الأحاديث.

^(١) نفس المرجع : ص ١٦٢.

^(٢) د. كوثر محمود المسلمى : مباحث فى علوم الحديث، ص ٣٩.

وتتميز هذه الفترة بأن الصحابة قد صانوا هذا التراث من التحريف، حتى أصبحت لدى الصحابة قوانين للرواية تكفل حفظ الحديث وصيانتها، وتتمثل هذه القوانين في أنهم كانوا يثبتون من الرواية عند أخذها وعند أدائها.

ومن أمثلة هذا التثبيت ما أورده صاحب كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" ... "كان أبو بكر الصديق أول من احتاط في قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن ترث، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس؛ فقام المغيرة فقال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس؛ فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك. فأنفق أبو بكر رضى الله عنه" (١).

وهكذا نرى مسلك الصحابة في تحرى الحديث، والتثبت منه كما أنهم كانوا ينقدون نصوص الحديث بعرضها على قواعد الدين، ومدى موافقتها لمبادئ التشريع؛ فإذا ظهر خلاف في الرواية ردوها، وتركوا العمل بها.

مثال ذلك ما أورده "فتح الباري" عن قصة "فاطمة بنت قيس"، حينما طلقها زوجها ثلاثاً، وطلب بأن يدفع لها تمراً وشعيراً؛ فاستقلت ذلك وشكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال لها : ليس لك سكنى ولا نفقة، ... وكما أخرج مسلم من طريق أبي إسحاق "كنت مع الأسود ابن يزيد في المسجد؛ فحدثت الشعبي بحديث "فاطمة بنت قيس" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة؛ فأخذ "الأسود" كفاً من حصي، فحصبه به، وقال : ويلك تحدث بهذا ؟، قال عمر : لا ندع كتاب ربنا، وسنة نبينا لقول امرأة، لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت.

(١) د. نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث، ص ٥٢، ٥٣.

قال الله تعالى ﴿... لَا تَخْرِجُوهُمْ مِّنْ دِيَارِهِمْ...﴾ [من الآية ١ من سورة

الطلاق].

ويعلق العلامة على ذلك بأن الحق كان ينطق على لسان عمر؛ فإن قوله "لا ندرى حفظت أو نسيت" أنها أطلقت في موضع التقييد، أو عممت في موضع التخصيص. بمعنى ما قاله قد يكون لحالة خاصة، ويُطَّل حديث فاطمة؛ فلا يعمل به^(١).

وواضح أن تلك القصة تبين تشدد الصحابة -رضوان الله عليهم- في قبول الحديث والعمل به، وهو أمر يجعلنا نطمئن تماماً للرواية في هذه الفترة؛ فقد تلقوا سنة رسول الله بالقبول والتسليم، وهكذا كان الصحابة يتواصلون بحفظ الحديث والعناية به، ويحضون أتباعهم على ذلك، ويحثونهم على تبليغ ما يسمعون منهم.

ونخلص من هذا إلى أن الرسول عليه الصلاة والسلام لحق بالرفيق الأعلى، ولم تكن هناك صحف متداولة جمعت عليها أحاديثه، ومآثره إلا أن قليلاً من أصحابه كتب بعضهم الألوام.

"وكان الصحابة يتمسكون بالحديث، ويعملون بموجبه، ولا يرضون رأياً غيره، مهما كان قدر صاحبه"^(٢).

أصبحت هناك عناية فائقة بحديث رسول الله، "إذ استجابوا لتوجيهه صلى الله عليه وسلم برواية الحديث؛ فقد حض على نشره، وحذر من حبسه، حتى يكون المسلمون جميعاً على بينة بأمور دينهم، وأحكام شريعتهم، قال ابن عباس : سمعت على بن أبي طالب يقول : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقال : اللهم

(١) ابن حجر : فتح الباري، ج ٩، ص ٣٩٠، ٣٩١.

(٢) أحمد بن حنبل : المسند، ج ٦، ص ٨، ط. المكتب الإسلامي.

ارحم خلفائي، قال : قلنا يا رسول الله، ومن خلفاؤك ؟ قال صلى الله عليه وسلم :
الذين يأتون من بعدى يروون أحاديثي وسقتي، ويعلمونها الناس" (١).

وفي تلك الفترة لم يغفل الصحابة عن نقد المتن؛ فقد كانوا شديدي التمسك
بما يسمعون عن الرسول، أو يأخذونه عنه بالطريق المباشر تارة، وبواسطة غيرهم من
الصحابة تارة أخرى، وهي حالة لا توجد فيها سلسلة إسناد، وتلك الرواية لا تدانيها
أية رواية أخرى في قوة الثبوت والتأكد.

وفي مجال التحري عن الحديث في ألفاظه وما يشير إليه، "قد يقع للصحابي أن
يسمع من صحابي آخر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فيتوقف فيه، حيث لا
يراه منسجماً مع ما فهمه من معاني القرآن الكريم، وما سمعه هو من فم النبي صلى
الله عليه وسلم، وهنا إما أن يتوقف الصحابي في الرواية مجرد توقف، وإما أن يتكرها
إطلاقاً، حملاً لها على سهو الناقل وخطئه ووهمه" (٢).

وهكذا نرى أن الصحابة قد أخذوا عن الرسول، وأيضاً أخذ بعضهم عن
بعض، "ولكن بقدر ما سمحت به ظروفهم على ما بينهم من تفاوت، كذلك كتبوه في
زمنه، وفي زمنهم حسب ما وسعتهم إمكاناتهم وقدراتهم؛ فكان الحديث في عهدهم
محفوظاً عند البعض، ومكتوباً في بعض الصحف" (٣).

ولا تفوتنا الإشارة إلى حرص الصحابة على تحري الحديث والتأكد منه، وبما
أننا بصدد "المنهج النطبيقي" في دراسة الحديث، نستدل على ذلك بما أورده [صاحب

(١) د. الشحات زغلول : جهود المسلمين في توثيق الخبر، ص ٩١، وراجع البغدادي، شرف أصحاب الحديث،
ص ٤٣.

(٢) د. صلاح الدين الأديبي : منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ص ١٠٥، ط. دار الآفاق الجديدة،
بيروت، ١٩٨٣.

(٣) د. الشحات زغلول : جهود المسلمين في توثيق الحديث، ص ١٩٩.

كتاب "منهج نقد المتن" حينما تكلم عن نقد المتن عند أم المؤمنين "عائشة" التي امتازت بالذكاء والفهم، وكثرة الرواية، وكانت تفسر حديث رسول الله، وتحرص على تفهم معاني الحديث، ومقابله بكتاب الله تعالى، وتوافقه معه، وفي ذلك؛ فقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «ليس أحد يحاسب إلا هلك»؛ فاستشككت ذلك، وقالت : يا رسول الله، جعلني الله فداك، أليس يقول الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ يَمِينَهُ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ ؟

[الآيتان ٨،٧ من سورة الانشقاق]

فقال : "إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك" (١) .
وفي عصر الصحابة كان البعض يكتب الحديث ، والبعض الآخر يحفظه .
وحينما تبددت المخاوف على سلامة القرآن الكريم بعد انتشاره وذيعه على هذا الترتيب والتدوين، وحفظه الآلاف من شتى الأجناس، وتلقته الأجيال دون حدوث خلل أو خلاف أو تغيير، وكثرت المصاحف وكثر تداولها .
توالى الأحداث، وتجددها حملت القوم على كتابة الحديث حرصاً على عدم ضياعه، وخوفاً من اختلاط الحديث بالكاذب والموضوعات، وكان قد قارب القرن الأول الهجري على الانتهاء، ومات الكثير من الصحابة، وهم حفظته الأولون، وبقي منهم القليل .

ويشير العلماء إلى أن عبد العزيز بن مروان حاكم مصر من قبل بنى أمية والمتوفى عام ٨٥هـ (٢) . كتب إلى "كثير بن مرة" وهو تابعي يطلب إليه أن ينسخ عن

(١) المرجع السابق : ص ١٠٨، وراجع صحيح البخاري، ٣٠٧/١ .

(٢) وفي سنة ٨٥هـ مات مثوى مصر والمغرب "عبد العزيز بن مروان" الأموي أخو الخليفة، قال ابن أبي مليكة : سمعته عند الموت يقول : يا ليتني لم أكن شيئاً، وقد ولي الديار المصرية عشرين سنة، وخلف أسوأ لا تحصى : من كتاب دول الإسلام، للزهبي، ص ٦٠ .

الصحابة أحاديث رسول الله، كما أن الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفى عام ١٠١هـ اهتم اهتماماً كبيراً بجمع الحديث.

وهكذا بدأ الجمع والتدوين دون النظر إلى ترتيب معين للأحاديث التي جمعت، وهذه البداية كانت قرية من عهد رسول الله؛ فكثيراً ما نرى إسناد الحديث مكوناً من ذكر راوٍ واحد، وهو الصحابي، وحينما تمتد الأجيال بين زمن الرسول، وتعدد الأجيال من بعده؛ فإن سلسلة الإسناد تمتد وتتعدد حلقاته، وتلك المرحلة هي البداية الطبيعية لحركات النمو والتطور في الحديث بعد ذلك.

ولم تكن تهدف إلا إلى جمع الحديث من الصدور إلى السطور، دون اتباع منهج معين في الترتيب.

ومما يبين مزيد اهتمامهم بجمع الحديث، وتدوينه، أن قاموا برحلات في طلب الحديث ليتلقوه ممن حفظوه عن رسول الله واحتفظوا به.

ويقول "المقرئى" في خطته "ثم كثر الرحال إلى الآفاق وتداخل الناس، والتقوا، وانتدب أقوام لجمع الحديث النبوى وتقييده"^(١).

كثرت الأسفار والتنقلات بين البلدان، ولقد كان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الثقات؛ فلا يكتفى بهذا بل يرحل مسيرة أيام وشهور، حتى يأخذ الحديث عن رواه بلا واسطة.

وجاء فى صحيح البخارى^(٢)، أن جابر بن عبد الله رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس، وهو بالشام فى سبيل حديث، كما رحل إلى مسلمة بن مخلد فى سبيل حديث أيضاً، وكان مسلمة أميراً على مصر.

وكان هذا المسلك منذ أيام الصحابة والتابعين وسلك من جاء بعدهم هذا

الطريق.

^(١) خطط المقرئى : ج ٢، ص ٣٣٣.

^(٢) فتح البارى : ١، ص ١٤١.

ويشير العلماء إلى أنهم كانوا يسمعون عن أصحاب رسول الله فلا يرضون بذلك حتى يخرجوا إليهم فيسمعوا منهم.

"وذكر الإمام الذهبي في تذكرته عن أبي حاتم الرزى قال : أول ما دخلت أقمت سبع سنين، ومشيت على قدمي زيادة عن ألف فرسخ، وخرجت من البحرين إلى مصر ماشيًا، ثم إلى الرملة ماشيًا، ثم إلى طرطوس، ولى عشرون سنة. وما أبو حاتم إلا واحد من آلاف من أئمة الحديث الذين ارتحلوا، وتحملوا المشاق في سبيل الثبوت من الأحاديث، والتحري عن الرواة، ويأتى في الرعيل الأول منهم الأئمة : البخارى، ومسلم، وأبو داود... وإن منهم من لم يذق طعم الراحة والاستقرار طيلة حياته"^(١).

ففى تلك الفترة "فترة الصحابة وكبار التابعين" قد كان الجمع "بمجرد جمع فقط"، للحديث وتلويته، كما قال ابن حجر العسقلانى "اعلم أن آثار النبى صلى الله عليه وسلم، لم تكن فى عصر الصحابة، وكبار التابعين مدونة فى الجوامع، ولا مرتبة، لأمرين... أحدهما : أنهم كانوا فى ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك، وثانيهما : لسعة حفظهم... ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث فى أواخر عصر التابعين تدوين الآثار، وتبويب الأخبار، لما انتشر العلماء فى الأمصار"^(٢).

وبعض التطور الطبيعى لعلم الحديث، وتحقق له مكونات العلم، ويتجه التدوين فى المرحلة التالية مع نهايات القرن الثانى الهجرى، وبالتقريب عام ١٣٠هـ وقت اضمحلال الدولة الأموية، وتوثب الدولة العباسية.

وبدا تصنيف الحديث، وتلك بداية المرحلة التنظيمية فى تدوين الحديث، إذ أصبحت مادة الحديث غزيرة جدًا، وكثر المروى من الأحاديث والآثار؛ فقد ارتفع

(١) د. أبو شهية : فى رحاب السنة، ص ٤١.

(٢) مقدمة فتح البارى : ص ٤.

الخرج من تقييد العلم، وأصبحت الرغبة ملحة فى تدوين وتسجيل كل ما حفظته الصدور عن رسول الله، وقد ساعد على ذلك انتشار الكتابة، وتيسير أدواتها، من ناحية، والرغبة فى قيام علم الحديث واستقلاله من ناحية أخرى.

وقد قام العلماء بتنظيم الأحاديث يحاكون فى ذلك التنظيم الفقهي، على أن يرتب الحديث حسب موضوعاته (بمعنى أن تجمع أحاديث العبادات فى صنف واحد، ثم أحاديث المعاملات، ثم العادات) وهكذا.. وهو ترتيب يحاكي الترتيب الفقهي، وتلك هى مرحلة المصنف، وكان يطلق على هذا التنظيم "التبويب الفقهي"، لأن العناوين والموضوعات الفقهية كانت تغلب عليها.

وتلك المرحلة هى مرحلة الترتيب المنهجي للحديث، وقد أطلق العلماء على الكتب المرتبة بهذا الترتيب "المصنف"، وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى تيسير البحث على المتصدي للحديث رغبة فى الوصول إلى ما يريد.

وهنا أدرك العلماء أن طريقة تدوين المصنفات تبدو وكأنها تخدم الفقه أكثر من خدمتها لعلوم الحديث، كما أن المادة المدونة اختلطت بكثير من أقوال وفتاوى غير أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قد تزيد فى بعض الأحيان عن مادة الحديث نفسه.

فأتجه العلماء إلى عمل تنظيم خاص بالحديث نفسه لا يحاكي تنظيمات أخرى، وقد أفادت تلك المرحلة فى تحقيق كثير من الأهداف.

وتلك المرحلة قد أطلقوا عليها "المسند"، وتتسم هذه المرحلة بأن جمع العلماء الأحاديث مرتبة حسب ترتيب الصحابة، الذين رووها عن النبى، لكل صحابى فى كتاب مستقل، أو أحاديث عدد من الصحابة، يرتبون حسب حروف الهجاء، إلى غير ذلك من أنواع الترتيب.

ويتميز هذا الجمع بأن الأحاديث المدونة مسندة إلى رسول الله صلى الله عليه

وسلم، دون غيره، كمسند عمر بن الخطاب، أو مسند أبي هريرة. وتظهر هنا العناية بالحديث ذاته دون غيره.

ويضم هذا الترتيب الأحاديث التي رواها الصحابي دون النظر إلى موضوعاتها، وتأتي خالية في الغالب من زيادات قد يضيفها المؤلف لغرض أو لآخر. فجاءت أحاديث هذه المرحلة صافية خاصة بأقوال الرسول وأفعاله وتقريراته. كما أنه صورة من صور التنظيم والتنسيق، التي تسهل على الباحث الحصول على ما يريد من أحاديث هذا الصحابي.

وهو تنظيم خاص بالحديث حينما تقدم وتطور ونما هذا العلم. وتلك الفترة امتازت أيضاً بالخصوبة والنقاء إذ جمع الكثير من الأحاديث وتمت المحافظة عليها. ولا ننسى المنهج التطبيقي الذي جعلناه قوام هذا البحث، ولذلك أردنا أن نتناول كتب الحديث التي نهجت تلك المناهج التنظيمية التي أشرنا إليها. فمن الكتب التي نهجت منهج التصنيف، وتمثل مرحلة المصنف، كتاب البخاري.

التعريف بكتاب البخاري :

يطلق عليه "الجامع الصحيح" للبخاري؛ فهو يجمع عدداً كبيراً من السنن، يتوخى فيه صاحبه الصحة في الأحاديث المدونة. والبخاري هو "الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري".

ولد عام ١٩٤ هـ بقرية قرية من بخاري، وتوفي عام ٢٥٦ هـ.

أقبل على حفظ القرآن والحديث منذ صباه، واستفاد كثيراً من شيوخه البخاريين، كما سمع كثيراً من المحدثين.

ويشير ابن كثير "قال ابن الصلاح : فجميع ما في البخاري، بالمكرر : سبعة

آلاف حديث ومائتان وسبعون حديثاً، وبغير المكرر : أربعة آلاف" (١).

ويذكر العلماء أن البخاري كان صاحب قلبٍ واعٍ، وحافظةٍ قوية، وذهن حادٍ، وقد ألهم حفظ الحديث، وكان كثير الترحال في طلب الحديث، «وقد روى عنه أنه قال : "دخلت إلى الشام، ومصر، والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة، وبغداد، مع المحدثين» (٢).

وقصد البخاري إلى جمع الصحيح، وإبراز فقه الحديث، واستنباط الفوائد منه. وقد قال البخاري : كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة النبي صلى الله عليه وسلم ١١ قال : فوق ذلك في قلبي؛ فأخذت في جمع الجامع الصحيح (٣).

وكان له منهج في جمع أحاديثه يتسم بالتحري والدقة في انتقاء الأحاديث، محاولاً توثيق صحة الرواية، وبذل في ذلك جهداً كبيراً، حتى قيل إنه صنّف جامعه من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة.

وقد بدأ تصنيف كتابه (الجامع الصحيح)، وترتيب أبوابه وهو بمكة، "وقال: ما أدخلت حديثاً حتى استعرت الله تعالى وصليت ركعتين، وتيقنت صحته، وقد جعلته حجة فيما بيني وبين الله" (٤).

وما أوردناه من مرويات حول جامعه الصحيح، إنما تبين مدى تشدد البخاري في انتقاء الأحاديث، والتأكد من صحتها.

وقد وضع شروطاً غاية في الدقة؛ فاشترط في الحديث المعنعن "بمعنى فلان ... عن فلان ... عن فلان".

(١) الباعث الحديث : ص ٢٠.

(٢) د. محمد أبو شهبة : في رحاب السنة، ص ٦٠.

(٣) د. نور الدين عز : منهج النقد، ص ٢٥٢.

(٤) ابن حجر : فتح الباري ٨/١.

أن يكون هناك إثبات للقاء بين الراوى والمتلقى، حتى يحكم بإثبات اتصال السند، كما أنه يأخذ الحديث عن الرواة الثقات من الدرجة الأولى التى تبلغ فى الحفظ والإتقان مبلغاً كبيراً.

وقد أشار ذ. أبو شهبة فى كتابه "فى رحاب السنة" إلى مثال يوضح كيفية اعتماد "البخارى" فى صحيحه على من كانوا فى درجات العدالة، والإتقان، "ذلك أن تلامذة الإمام الزهرى (مثلاً) على خمس طبقات ودرجات، ولكل طبقة مزية على التى تليها : الطبقة الأولى هم : الذين امتازوا بالعدالة والحفظ والإتقان والأمانة، وطول الملازمة للزهرى فى السفر والحضر، مثل : مالك، وسفيان بن عيينة، ورجال هذه الطبقة هم مقصد البخارى فى صحيحه.

الطبقة الثانية (وهم الرواة الذين تقاربوا فى السن ولقاء الشيوخ) وهم الذين شاركوا الأولى فى الثبوت والأمانة، إلا أن رجال الأولى امتازوا بطول المصاحبة للزهرى سفراً وحضراً، أما رجال الثانية فلم يلازموا الزهرى إلا مدة يسيرة، فكانوا فى الإتقان والمعرفة بحديثه دون الأولى، وذلك مثل : الأوزاعى، والليث بن سعد، ورجال هذه الثانية يعتمد رواياتهم "الإمام مسلم"، أما البخارى فلا يخرج من أحاديثه إلا قليلاً فى غير أصول الكتاب..

الطبقة الثالثة: وهم من دون الثانية مثل : جعفر بن برقان، وزمعة بن صالح؛ فلا يخرج لهم البخارى أصلاً، وقد يخرج لهم فى المتابعات والشواهد.

أما رجال الطبقة الرابعة والخامسة؛ فهم المجرّحون، والضعفاء، فلا يخرج لهم البخارى، ومسلم. وهكذا يتبين ... أن شرط البخارى فى صحيحه فى القمة^(١).

ويشير علماء الحديث، والباحثون فى علوم الحديث إلى أن "الإمام البخارى" التزم فى كتابه "الجامع الصحيح" أعلى درجات الصحة .. "ولا ينزل عن هذه الدرجة

(١) د. أبو شهبة : فى رحاب السنة، ص ٨١، ٨٢.

إلا في بعض الأحاديث التي ليست من أصل موضوع الكتاب كالمتابعات والشواهد،
والأحاديث المروية عن الصحابة والتابعين^(١).

والمقصود بالمتابعة أن يوافق راوى الحديث راوٍ آخر في رواية لفظ الحديث.

أما الشاهد؛ فهو الحديث الذي يوافق حديثاً آخر في معناه.

ومثال ذلك : أن يروى حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً.

فإن روى غير حماد عن أيوب، أو غير أيوب عن محمد بن سيرين، أو غير محمد عن أبي هريرة أو غير أبي هريرة عن النبي .. نفس نص الحديث فتلك هي المتابعات.

أما إذا روى المعنى من طريق آخر أى عن طريق صحابى آخر (غير أبي هريرة - مثلاً) سمي هذا شاهداً.

أما الشكل التنظيمى للجامع الصحيح؛ فهو شكل "المصنف" بمعنى أن الجامع الصحيح للبخارى مقسم إلى "كتب" (وهى عبارة عن موضوعات)، وتنقسم الكتب داخل الجامع الصحيح إلى أبواب.

فيبدأ التنظيم بعنوان الموضوع، وهنا يبدأ البخارى بـ "كتاب بدء الوحي"، لأنه الأساس لكل الشرائع، ثم يقسم الأحاديث التي وردت فى هذا الموضوع إلى أبواب داخل هذا الكتاب.

ويثنى بـ "كتاب الإيمان" ويتناول أحاديث هذا الموضوع فى شكل أبواب، ثم "كتاب العلم"، وأحاديث فى أبواب.

ثم يبدأ "الطهارة" : "بكتاب الوضوء"، ويتناول الأحاديث التي وردت بشأنه،

(١) د. أبو شهبة : فى رحاب السنة، ص ٦.

ثم "كتاب الغسل" .. وهكذا، ثم "كتاب الصلاة"، ويشمل الأحاديث الخاصة بهذا الموضوع في أبواب.

يستكمل العبادات، ثم يتناول - على هذا النمط - المعاملات وهو تنظيم يحاكي فيه علماء الحديث التنظيم الفقهي، وهي بداية مرحلة التنظيم في الحديث.

وقد حذا حذو البخارى تلميذه ومعاصره "الإمام مسلم بن الحجاج" المتوفى

.٢٦١

وكان لهُذين العالمين السبق فى تمهيد الطريق أمام القارئ أو الباحث فى الحديث، ليصل بسهولة إلى معرفة الصحيح، وتبعهما على هذا النمط، "أبو داود" فى سننه، والنسائى، والترمذى فى جامعه أيضاً، و"ابن ماجه" فى سننه.

إلا أن مهمة الحديث تختلف عن مهمة الفقه، فمهمة علماء الحديث أن تجمع نصوص الحديث وأن تحفظ، وأن تنقى من أى دخيل، وأن تنظم حتى يسهل على الباحث أن يحصل على ما يريد.

أما مهمة الفقه، فهى الاجتهاد فى استنباط الأحكام الجزئية من النصوص. ومع هذا فإن "صحيح البخارى" لم يخل من بعض الأحكام الفقهية، التى تفيد القارئ والباحث إلى حد كبير، كما اعتنى بذكر بعض الآيات القرآنية التى تتناسب مع الموضوع الذى يعرض له.

كما أنه لم يغفل بعض آراء الصحابة والتابعين التى تفيد أو ترجح رأياً على رأى.

ولا يفوتنا أن نذكر ما جرى عليه البخارى فى أن يكرر بعض الأحاديث، أو أن يجزئها، أو يختصرها فى الأبواب المختلفة، حينما يدعوه الموضوع إلى التكرار كأن يفرق الحديث فى مواطن متعددة، يرويه فى كل موطن بإسناد جديد، أو لفائدة قد تعود إلى سند الحديث أو إلى متنه.

وقلما يورد حدثاً واحداً بإسناد واحد ونفط واحد فى موضعين إلا نادراً جداً.

ومن سمات "الجامع الصحيح" - أيضاً - ما ورد من الأحاديث المعلقة، وهى تلك الأحاديث التى تتصل بالجهة العليا من السند، وتنقطع من الجهة الدنيا؛ فيصبح الحديث كالشئ المعلق، وهو ما حذف من أول إسناده راوٍ أو أكثر على التوالى. مثال ذلك ما أخرجه البخارى ... "وقال أبو موسى : "غطى النبى صلى الله عليه وسلم ركبته حين دخل عثمان" ؛ فهذا "حديث معلق" لأن البخارى حذف جميع إسناده إلا الصحابى (وهو أبو موسى الأشعرى)، أو أن يقول البخارى : "قال مالك عن نافع عن ابن عمر" (مثلاً)؛ فهذا معلق لأن بين البخارى وبين مالك رواة غير مذكورين.

وهكذا يمكن أن يحذف من الحديث المعلق جميع السند، أو يحذف جميع السند ما عدا الصحابى، أو ما عدا التابعى والصحابى، والأحاديث المعلقة فى صحيح البخارى تقرب من الألف وثلاثمائة.

وتعتبر هذه الأحاديث من أنواع المردود لعدم اتصال السند، وللجهالة بحال الراوى المخوف، وقد يكون مقبولاً إذا كان له طريق آخر، يذكر فيها الساقط، ويكون ثقة أو صدوقاً.

وإليك إحصائية لأحاديث البخارى، والتى ذكرها الحافظ ابن حجر، والحافظ ابن كثير.

أن الأحاديث الموصولة، وغير مكررة فى صحيح البخارى تقرب من ألفين وستمائة حديث.

أما المتون المعلقة (والتي ذكرناها آنفاً) حوالى ألف وثلاثمائة.
وجملة ما فيه من المتابعات حوالى مائتين وأربعة وأربعين حديثاً.

وجملة ما فى الكتاب بالمركر حوالى تسعة آلاف حديثاً. كما يشير الباحثون، وإلى جانب هذا العدد، عدد كبير من الموقوفات على الصحابة، والمرويات عن التابعين، ومن بعدهم.

ويجمع العلماء على صحة أحاديث البخارى خاصة تلك الأحاديث المخرجة بالإسناد المتصل الذى يساق بصيغة الرواية المعروفة مثل "حدثنا" أو "أخبرنا"، أما الأحاديث المعلقة قلها حكم خاص ذكرناه فيما سبق.

ولقد نهج البخارى منهجاً يدعو إلى الثقة والاطمئنان، إلى صحة الأحاديث، كما أنه بالغ فى التحرى عن الرواة، والتوثق من صحة المرويات...، ويوازن بينهما، ويمحصهما، ويتخير منها ما يطمئن إليه، وقد روى عنه أنه قال : صنفت هذا الجامع من ستمائة ألف حديث^(١)، فى ست عشرة سنة^(٢)، - كما ذكرنا من قبل.

ويعمضى القرن الثالث، وهو عصر التدوين الذى يعتبر عصرًا زاهرًا فى تدوين الحديث وعلومه.

وقد رأى العلماء أن فترة تدوين المصنفات أو مرحلة المصنف، فى حياة تدوين الحديث كأنها تهدف إلى خدمة الفقه والاستنباط لا خدمة الحديث كعلم فى حد ذاته.

أضف إلى ذلك أن الحديث فى هذه الفترة اختلط به الكثير من أقوال وفتاوى غير أقوال الرسول.

(١) تعليق : ليس المراد بهذه الألف الكثيرة أنها كلها أحاديث متغايرة، كما يظن البعض، وإنما هى طرق متعددة للأحاديث، وقد روى الحديث الواحد بعشرات الأسانيد؛ فتعتبر هذه الأسانيد بمثابة الأحاديث، وما هى فى الحقيقة والواقع إلا طرف لحديث واحد، فيتخير أى إمام منها أصحابها وأوثقها فى نظره، ويدع ما عدا ذلك، وقد يكون فيما ذكره ما ليس صحيحاً عند غيره، وقد يكون فيما تركه ما هو صحيح فى الواقع، وأيضاً يدخل فى هذه الألف آثار الصحابة والتابعين وغيرهم ...

راجع فى رحاب السنة للدكتور محمد أبو شهبة .. ص ٦٨.

(٢) د. أبو شهبة : فى رحاب السنة، ص ٧٦.

وهنا انبرى العلماء لإيجاد تنظيم خاص بالحديث لا يقلد التنظيم الفقهي، ويختص بالحديث فقط، إلى جانب إيراد الأحاديث خالصة مجردة عن غيرها من الأقوال..

وأطلقوا عليها "مرحلة المسند"، وفيها تجمع الأحاديث التي تروى عن طريق الصحابي، وتدوّن في كتاب مستقل، أو تجمع أحاديث عدد من الصحابة بحيث تكون أحاديث كل صحابي في باب واحد، يحمل اسم هذا الصحابي، والفرق بين تلك المرحلة، وبين سابقتها، أن المرحلة السابقة تعتبر موضوعية، أي تتناول الأحاديث التي تتكلم عن الموضوع الواحد، إلى جانب كثرة الفتاوى والأقوال التي تأتي من غير الرسول.

أما تلك المرحلة؛ فلا تهتم بالموضوع الواحد بقدر ما تهتم بما جاء عن الصحابي، ولو اختلفت الموضوعات التي تتناولها الأحاديث، ومن مميزات تلك المرحلة أنها تناولت ما جاء عن الرسول فقط دون أقوال أخرى.

وقد كثرت المسانيد في تلك الفترة (من نهايات القرن الثاني حتى دخلت في القرن الثالث)، وكبرت أحجامها وكانت تحتوي على عشرات الآلاف من الأحاديث الخالصة.

أما الكتب التي نهجت منهج "المسند"؛ فمنها ما اقتصر على أحاديث صحابي واحد "كمسند أبي هريرة" الذي جمعه أبو اسحاق إبراهيم بن حرب المتوفى عام ٢٨٢هـ، ومنها - أيضاً - ما اقتصر على أحاديث نوع خاص من الصحابة "مسند الصحابة العشرة" الذي جمعه أبو بكر أحمد بن جعفر المتوفى عام ٢٤١هـ.

ومن المسانيد الجامعة "مسند الإمام أحمد بن حنبل"^(١) المتوفى ٢٤١هـ وقد اختاره من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً من الأحاديث؛ فبلغ به ما يقرب من أربعين ألفاً.

(١) سنة إحدى وأربعين ومائتين، مات شيخ الأمة وعالم زمانه أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، الحافظ الإمام، وله سبع وسبعون سنة، وضرجه يزار ببغداد.

وتختلف طريقة الجمع فى المسانيد؛ فمنها ما يُجمع على أساس ترتيب الصحابة الذين رووا الأحاديث حسب الترتيب المجهاني لأسمائهم.

وقد يأتى ترتيب آخر حسب الأسبقية والفضل فى الإسلام، ومنهم من رتب المسند حسب العشائر التى ينتمون إليها.

والأحاديث التى ترد فى باب صاحبي واحد؛ فهى غير مرتبة فيما بينها، ولا مبنية، ولكنها تأتى سرّاً لا يحكمها إلا أنها مسندة إلى الصحابي الوارد اسمه فى هذا الباب.

ومن الملاحظ أن كلا المرحلتين السابقتين "مرحلة المصنف"، و"مرحلة المسند" هما مرحلتا تنظيم للحديث، وهو أمر يمثل البداية والنمو الطبيعى للعلم إيماناً باستقلاله وكثرة موضوعاته، وفروعه تمهيداً لاستقرار القواعد والشروط التى تحكم النص، من حيث صحته وضعفه، والتى بدأت إرهاباتها مع جمع الحديث حتى تستقيم الأسس، وتستقر الأصول.

وهذه المراحل لا بد أن تتبعها مراحل تحسين، وتحليل، وإدراكات وتنقيح. وهذا ما حدث بالنسبة للحديث، وهو أمر طبعى؛ فعند اكتمال البناء والأسس، تبدأ مراحل التحسين والتحليل.

ومع القرن الرابع الهجرى حتى نهاياته، تم جمع ما كان يتداول من الأحاديث، وهنا يمكن أن تبدأ العلوم المساعدة التى تتناول مادة الحديث بالشرح والتحسين والتبويب والعناية، وقد قام على أكتاف الحديث عدد من العلوم بعد أن شاع التلوين، وكثر التصنيف، واتخذت اتجاهات عديدة تخدم الحديث فى شتى المناحي من ذلك :
علم رجال الحديث :

وهو علم يتناول أحوال الرجال الذين يقومون برواية الحديث، وهم سلسلة الرواة الذين يشكلون سند الحديث، ويتناول هذا العلم بيان الثقات أو الضعفاء.

ومن الكتب التي تناولت موضوع "الثقات" كتاب تذكرة الحفاظ للإمام
الحافظ شمس الدين محمد الذهبي - المتوفى عام ٧٤٨ - ترجم فيه لكل من بلغ مرتبة
توصف بالحافظ.

كما تناول موضوع "الضعفاء" في كتابه "المغنى فى الضعفاء".
ومن هذه العلوم كذلك :

علم الجرح والتعديل :

يبحث أيضًا فى أحوال الرواة جرحًا أو تعديلًا بألفاظ مخصوصة،
واصطلاحات مخصوصة، إذ يبين هذا العلم، ما يقدح فى الراوى؛ فيجعل روايته غير
مقبولة، أو ما يزيه فيجعل روايته مقبولة، وهو أمر لا يعتبر طعنًا فى الرجال وإنما هو
صون لتصوص الشريعة يمثل التناول الأمين لتلك النصوص.
ويتطرق هذا العلم إلى معرفة حقيقة الراوى وأهليته؛ فهل تقبل روايته أو
ترفض.

ويبدو أن الفكر حول هذا الموضوع بدأ مبكرًا من الصدر الأول أى من عصر
الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من المشتغلين بعلوم الحديث.
ويقولون إن أبا بكر، وعمر، وعلى بن أبى طالب، كان لهم رأى للتثبت عند
الأخذ بالرواية عن رسول الله، ويعتبر كتاب "طبقات ابن سعد"^(١) من المصنفات
الجامعة فى هذا العلم إذ يتناول قدرًا كبيرًا مما يتعلق "بعلم رجال الحديث" إلا أننى أرى
أن هذين العلمين "علم رجال الحديث"، و"علم الجرح والتعديل" يمكن أن يندججا فى
علم واحد يسمى بالتسمية الأولى "علم رجال الحديث"؛ فكلما العلمين يتناول موضوعًا
واحدًا.

وكتاب "طبقات ابن سعد" الذى يتناول هذا العلم، يُعد مرجعًا للمحدثين

(١) هو محمد بن سعد المتوفى عام ٢١٠ هـ ، (كاتب الراقدى).

والإخباريين والنسايين، ومصدرًا من المصادر القديمة الهامة لسيرة رسول الله وأحاديثه وأخبار (الرجال) الصحابة والتابعين، ومن بعدهم، وتاريخ، وأحوال العرب، وعاداتهم حتى عصر ابن سعد صاحب "الطبقات الكبرى".

والهدف من علم رجال الحديث "هو التعرف على من هو ثقة من الرواة الذين يمكن أن تؤخذ منهم الأخبار، ومن خلاله نتعرف على تقواهم، وصلاتهم، ومدى إيمانهم لإمكانية الحكم عليهم بالعدالة، ومعرفة قبائلهم وأنسابهم وسيرهم بشكل عام.

وقد تناول هذا الموضوع كثير من العلماء مثل كتاب "الجرح والتعديل" للإمام سيد النقاد "عبد الرحمن ابن الإمام أبي حاتم الرازي" المتوفى عام ٣٢٧، وهو كتاب جليل في هذا الشأن.

«وكتاب، "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر، لخص فيه "تهذيب التهذيب"، وأتى فيه بنتائج البحث في كل راوٍ بكلمة واحدة، واستعمل الرموز المصطلحة للكتب التي تروى له، فرمز للبخاري : (خ)، ولمسلم : (م)، ولأبي داود : (د)، وللترمذي : (ت)، وللنسائي : (س)، ولابن ماجه : (ق)، وللسته : (ع)، ولأصحاب السنن (أى ماعدا البخاري ومسلمًا) : (عه)»^(١).

وقد تناول العلماء الألفاظ الغريبة التي ترد في الأحاديث فكان :

علم غريب الحديث :

وهذا العلم يكشف عن معاني الألفاظ التي قد يخفى معناها على الكثيرين، خاصة بعد أن بعد الناس عن عصر الفصاحة، ودخلت إلى الجماعة العربية ألسن أخرى؛ فانحسرت السليفة العربية، وخالطت العجمة الألسن - خاصة بعد انتهاء القرن

(١) د. نور الدين عز : منهج النقد، ص ١٣٢.

الأول، وبعد انتصاف القرن الثاني للهجرة - وكانت الحاجة تدعو إلى فهم نصوص الحديث باعتباره مصدرًا من مصادر التشريع، فأصبح الكشف عن المعنى شاغلًا لبعض العلماء؛ فصنفوا في هذا العلم "علم غريب الحديث"، وتعرضوا للألفاظ التي يندر استعمالها، أو بُعد سماعها على الآذان حتى أصبحت غريبة على مسامع الناس، وصعب إدراك معانيها.

وأول من صنف هذا العلم، "النضر بن ثُميل بن خرشة المازني التميمي" أحد أعلام فقد اللغة، ورواية الحديث، توفي عام ٢٠٩هـ^(١).

وأول من صنف هذا العلم، "النضر بن ثُميل بن خرشة المازني التميمي" أحد أعلام فقه اللغة، ورواية الحديث، توفي عام ٢٠٩هـ^(٢).

وقيل أيضًا إن من صنف في هذا العلم، "أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى عام ٢١٠هـ^(٣)"، وقد كان كتابًا صغيرًا جمع فيه بعضًا من غريب الحديث والأثر، ثم اتسعت تلك المؤلفات فيما بعد وتتابعت الكتب والكتابون من أعلام اللغة، وفقه النصوص، حتى جاء أبو عبيد القاسم ابن سلام المتوفى ٢٢٣هـ فصنف كتابه المشهور في غريب الحديث، ومن المشاهير ممن صنفوا في هذا العلم مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد الجزري المعروف "بأبن الأثير" المتوفى عام ٦٠٦هـ ألف "النهاية في غريب الحديث والأثر"^(٤).

(١) راجع: تهذيب التهذيب، ج ١ ص ٢٤٦.

(٢) راجع: تهذيب التهذيب، ج ١٠ ص ٢٤٦.

(٣) راجع: دول الإسلام، للذهبي، ١/١٢٩.

(٤) تنبيه .. يختلف "غريب الحديث" عن "الحديث الغريب" لأن "غريب الحديث" يعنى أن نص الحديث به من الألفاظ ما تحتاج إلى بيان وشرح.

أما "الحديث الغريب" فهو ما تفرّد به راوٍ واحد في أى طبقة من طبقات السند، أو في بعض الطبقات، ولو في طبقة واحدة.

ويشير علماء الحديث إلى أن هناك من المخطوطات التي تناولت تلك القصيدة مثل كتاب الغريبين : غريب القرآن وغريب الحديث لأبي عبيدة أحمد بن محمد الهروي المتوفى عام ٤٠١ هـ، مخطوط نسخة منه فى المكتبة التيمورية رقم ٥٥ لغة، والجزء الأول منه فى مكتبة مدينة اسطنبول رقم ١٨٩، والجزء الثانى منه فى دار الكتب أيضاً رقم ١٠١٦ تفسير.

وتباين العناية بالحديث الشريف وتعدد، و يظهر الاهتمام بكل جوانب ويتبارى العلماء والمفكرون فى علاج المناحي المختلفة والمتعددة فى هذا العلم الشريف، فظهر أيضاً ما يسمى .. علم مختلف الحديث :

ويهتم هذا العمل بالأحاديث المتعارضة فى ظاهرها ويأتى بها ليوفق بينها عن طريق التأويل.

ويمكن أن يرجح أحد الحديثين المتعارضين على الآخر، وذلك حينما تتوفر القرائن المرجحة فى أى من المتن والسند. وقد صنف الإمام الشافعى فى هذا الموضوع كتابه المعروف "مختلف الحديث" للإمام الشافعى ..

ومثال ذلك فى الجمع بين الحديثين، ما قاله الرسول عليه الصلاة والسلام "لا عدوى ولا طيرة" أى ليست عدوى (انتقال المرض)، ولا طيرة (أى تشاؤم) وكان النبى عليه الصلاة والسلام يتفاءل، ولا يتطير (يتشاءم).

والحديث الآخر "فر من المجذوم فراك من الأسد"، وَوَجَّهَ الجمع بينهما، أن الأمراض لا تعدى بطبيعتها، ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه ومرضه، وقد يتخلف السبب، كما فى سائر الأسباب؛ فيحدث المرض؛ فجاء حديث الفرار^(١).

(١) راجع : تبسيط علوم الحديث، محمد نجيب المطيع، ص ٦١.

أو أن يُتَعرَف على الحديث المتقدم والمتأخر من النصين لكى يعتمِد السابق
مسوحاً واللاحق ناسخاً.

وهنا يمكن أن يدخل "علم الناسخ والمنسوخ" ضمن هذا العلم؛ فهدف "علم
مختلف الحديث" يتضمن موضوع الناسخ والمنسوخ، بشكل عام؛ فقد يستعمل النسخ
كوسيلة من وسائل التوفيق بين الأحاديث.

ومن ذلك ما جاء من النسخ فى نص الحديث واحد عن النبى صلى الله عليه
وسلم "كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها" (رواه ابن ماجه عن مسعود جـ ١
ص ٥٠١ رقم الحديث ١٥٧١، وتمة الحديث فإنها تزهد فى الدنيا، وتذكر الآخرة).
وما ذكرناه فى البداية عن كتابة الحديث فى عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم، وما ورد بشأنها من أحاديث يصلح مثلاً لهذا النوع.

ومن كتب فى هذا العلم، شيخ الحنفية، "أبو جعفر أحمد بن محمد ابن سلامة
الطحاوى المصرى الحنفى أحد الأعلام، والمتوفى عام ٣٢١هـ"^(١)

كل هذه العلوم وغيرها مما يتعلق بالحديث الشريف، إنما كانت تهدف إلى نقد
رجال السند؛ فقد شاع الضعف فى الحفظ (مثلاً)، وانتشرت الأهواء، وكاد يختلط
الغث بالسمين، وتتناقض الروايات، وتتضارب الأقوال؛ فقيام هذه العلوم المساعدة إنما
تعمل على تنقية جو الحديث، ووضع كل الأمور فى نصابها، والعمل على كشف علل
الحديث، ومعرفة مكان القدح فيه، وهل يقبل الحديث أو لا يقبل .. وقد أدت هذه
العلوم وما شابهها للحديث خدمة جليلة.

ولم يقف الباحثون فى الحديث الشريف عند هذا الحد بل ظهر ما يسمى
بمرحلة التحسين والتهديب، وهى مرحلة متقدمة فى حياة التدوين.

ويمكن أن يصل العلم إلى اكتماله، حيث اتجه العلماء فى هذه المرحلة إلى تهذيب العبارات، وتحرير المسائل بدقة.

وأخذ العلماء يتناولون ما دُوِّن بالشرح والتحليل، يشرحون المفردات ويحسنون من التبويب؛ أو أن تختصر الأسانيد، أو تحذف، أو عمل الفهارس لتيسير المراجعة.

وهنا ظهر بما يسمى كتب المستدركات، ومهمتها أن تستدرك على صحيح البخارى ومسلم (مثلاً)؛ فتأتى بالأحاديث التى لم تذكر وهى توافق الشروط، كمستدرك "أبى عبد الله الحاكم النيسابورى"^(١)، الذى استدرك فيه على البخارى ومسلم، ويرى أن هناك من الأحاديث صحيحة، ومتفقة مع شروطهما، ومع ذلك لم تأت فى صحيحى البخارى ومسلم.

كما ظهر ما يسمى بالمستخرجات، وهو أن يأتى المصنف فيخرج أحاديثاً بأسانيدها، وقد جاء على غير شروط صاحب الكتاب.

ومن التأليف الجامعة لأنواع الحديث كتاب "معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابورى المتوفى عام ٤٠٥هـ، بحث فيه أنواعاً كثيرة من علوم الحديث - وقد طبع فى مصر عام ١٩٣٧، وقد استخرج أبو نعيم الأصفهاني المتوفى عام ٤٣٠هـ على الحاكم أشياء فاتته، وأطلق على كتاب "المستخرج".

«والكتب المخرجة كثيرة، منها ما استخرج أحاديث الصحيحين، ومنها ما استخرج أحاديث غيرهما، وأهم المستخرجات على الصحيحين: المستخرج للإسماعيلي و"للبرقاني" وكلاهما على البخارى .. لكن روايات المستخرجات على الصحيحين أو أحدهما ليست صحيحة دائماً، لأن المستخرج قد يوثق بعض الرواة،

(١) حافظ العصر أبو عبد الله بن عبد الله الحاكم / ويُعرف/ ابن البيع النيسابورى المتوفى عام ٤٠٥هـ، وكان عمره أربعاً وثمانين سنة "راجع دول الإسلام للنهبي، ٢٤٣/١.

ولا يكون ثقة أو نحو ذلك، وإن كان أصل الحديث صحيحاً لتخرجه في كلب مجمع على صحته»^(١).

ولقد كثرت المؤلفات حول حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتناولت كل الجوانب التي تخدم هذا العلم في كل مناحيه.

إذ يتناول الإمام الترمذى المتوفى ٢٧٩هـ في كتابه "العلل الصغير" موضوع الجرح والتعديل، ويتكلم عن مراتب الرواة، وغير ذلك من الموضوعات التي تتعلق بالحديث الشريف ومن هذه المؤلفات - أيضاً - ما تناول شرح الحديث وتحليله، وبيان ما فيه، كما جاء في كتاب "فتح الباري - بشرح صحيح البخارى" لابن حجر المتوفى عام ٨٥٢هـ، تناول فيه إيضاح ما أشكل في الجامع الصحيح، وتخرج ما فيه من الأحاديث والآثار المعلقة، وبيان كثير من مسائل الإجماع، والخلاف المتعلقة بأحاديث الكتاب.

ومن المؤلفات الهامة في مجال الحديث ما ظهر من معاجم تسهل الحصول على الأحاديث المطلوبة.

وأشهر هذه المعاجم كما ذكرها صاحب كتاب "منهج النقد" «بأن أشهرها : المعاجم الثلاثة للمحدث الحافظ الكبير "أبى القاسم سليمان ابن أحمد الطبراني" المتوفى ٣٦٠هـ : المعجم الصغير والمعجم الأوسط، وكلاهما مرتب على أسماء شيوخه والمعجم الكبير، وهو على مسانيد الصحابة، مرتبة على حروف المعجم. والمعجم الكبير... وهو أكبر المعاجم»^(٢).

كما ظهرت بعض الكتب، التي تتناول أول كلمة من الحديث تبدأ بالهمزة، ثم الباء... وهكذا. وهو شكل من أشكال المعاجم أيضاً - وعلى الباحث أن يعرف الكلمة الأولى من الحديث بلفظها..

(١) د. نور الدين عتر، منهج النقد، ص ٢٦٢.

(٢) د. نور الدين عتر : منهج النقد، ص ٢٠٣.

من هذه الكتب "المقاصد الحسنة فى الأحاديث المشتهرة على الألسنة" للإمام الحافظ شمس الدين السخاوى المتوفى ٩٠٢هـ. وعلى هذا النمط جاء المتحدثون ببعض كتب الفهارس كفهارس صحيح مسلم، وفهارس سنن ابن ماجة التى وضعها " محمد فؤاد عبد الباقي".

وكذلك المصنفات الجامعة، ومنها ما رتب الأحاديث على أول كلمة فيها حسب ترتيب حروف الهجاء، وأهمها :
"الجامع الكبير" أو "جمع الجوامع" للإمام جلال الدين السيوطى، المتوفى عام ٩١١هـ.

كما قامت بعض الكتب بتخريج أحاديث كتاب معين ومنها "المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج ما فى الإحياء من الأخبار" للحافظ الكبير عبد الرحيم بن الحسين العراقى، المتوفى عام ٨٠٦هـ (شيخ الحافظ بن حجر). خرّج فى كتابه هذا ما أحاديث كتاب "إحياء علوم الدين" للغزالي، وذلك بأن يذكر طرف الحديث من أحاديث كتاب "الإحياء"، ثم يبين من أخرجه...
ويتكلم عليه تصحيحاً أو تحسيناً أو تضعيفاً.^(١)

وهذا الفكر المتنوع الذى قام به علماء المسلمين يعكس الاهتمام الفائق بالحديث الشريف، والعناية به، وبكل ما يتعلق بهذا النص الدينى، ويخدم جوانبه المختلفة، وما يعمل على تحسينه وتحليله.

(١) راجع كتاب منهج النقد : د. نور الدين عتر، ص ٢٠٥ وما بعدها.

التعريف بالحديث

حينما نتكلم عن الحديث الشريف، نرى أن الحديث هو ما حدث به رسول الله صلى الله عليه وسلم - وبشكل أوضح وأشمل - هو ما صدر عن النبي من أقوالٍ حدثت بها، أو أفعالٍ قام بها، أو إقرارات تظهر في موافقته على ما يحدث. وقد أشار بعض علماء الحديث إلى هذا التعريف، والبعض الآخر يُدخل في هذا التعريف (الذى يضم إلى الأقوال، والأفعال، والتقارير)، صفات الرسول، وأقوال الصحابة والتابعين.

إلا أنني أرى أن الحديث هو ما جاء من قول أو فعل أو تقرير، يشير إلى أمر أو نهى أو إرشاد أو نصيح، أو بيان لحكم، أو شرح لموقف يتعلق بالدين، أما ما يتعلق بصفات الرسول عليه الصلاة والسلام فلا يُعد حديثاً، ولكنه يندرج تحت صفات الرسول الخلقية والخلقية، ويُلاحق بسيرته صلى الله عليه وسلم، ولا دخل لذلك في دراسة علوم الحديث باعتبارها المصدر الثانى من مصادر التشريع الإسلامى فى بيان الأحكام وتفصيلها، كذلك أقوال الصحابة والتابعين؛ فهى ملحقة بالحديث على اعتبار أن فيها اتباعاً منهم لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لقرب عهدهم به، والتأسى بما جاء عنه، ولذا أطلق علماء الحديث على أقوال الصحابة (أحاديث موقوفة) وعلى أقوال التابعين (أحاديث مقطوعة)، بمعنى أنها موقوفة على الصحابي، ومقطوعة على التابعى وهى تفيد فى معرفة علم الحديث، وإدراك أبعاد هذا العلم وما يمكن أن يستفاد به فى المجال الدينى.

فالحديث هو ما أسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتعلق بالدين أو الأخلاق والسلوك، والأنظمة والتشريعات، والنصائح والإرشادات. وما عدا ذلك فهو تابع للحديث، إلا أنه مأخوذ به أى يعمل بما جاء فيه مادام يشير إلى أمر من أمور الدين إشارة تتفق وروح التشريع. ومن هنا يظهر معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «... عليكم بسنتى وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعُضوا عليها بالنواجذ...»^(١).

^(١) من حديث طويل: أخرجه أبو داود: السنن ٤ / ٢٨١.

وما يأتى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما تثبت صحته وجب التصديق به إن كان خيراً وإن كان تشریعاً إيجابياً أو تحريمياً أو إباحتاً وجب اتباعه. وكما أشار ابن تيمية.. «إن الآيات الدالة على نبوة الأنبياء دلت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله عز وجل، فلا يكون خبرهم إلا حقاً، وهذا معنى النبوة وهو يتضمن أن الله ينبيه بالغيب، وأنه ينبي الناس بالغيب والرسول مأمور بدعوة الخلق وتبليغهم رسالات ربه..»^(١) فالرسول نبي، وليس كل نبي رسول.

«وقد روى أن عبداً لله بن عمرو كان يكتب ما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له بعض الناس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتكلم فى الغضب فلا تكتب كل ما تسمع ! فسأل النبي.. فقال : اكتب فوالذى نفسى بيده ما خرج من بينهما إلا حق - يعنى شفتيه الكريمتين »^(٢).

وكان التلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بواسطة ، وبغير واسطة أما التلقى بغير واسطة فقد كان من حظ الصحابة - رضوان الله عليهم-، وهم الذين ألقوا إلى التابعين من بعدهم ما تلقوه من مشكاة النبوة خالصاً صافياً. وكان سندهم فيه عن النبي سنداً صحيحاً عالياً، وبالواسطة من أخذ عن الصحابة..

ومن الأحاديث التى بلغت غاية الشهرة، ما رواه البخارى ومسلم.. "حدثنا الحميرى عن عبد الله بن الزبير، قال حدثنا سفيان، قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصارى، قال أخبرنى محمد بن إبراهيم التيمى، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثى، يقول: سمعت عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) على المنبر، قال : سمعت رسول الله

^(١) فتاوى ابن تيمية : كتاب الحديث، مجلد ١٨، ص ٧.

^(٢) نفس المرجع.

صلى عليه وسلم يقول «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه».

وهذا الحديث يتصدر كتب الحديث دائماً، وقد بلغ درجة عالية من الصحة.

شرح الحديث :

روى هذا الحديث إماما المحدثين «البخارى ومسلم» فى صحيحيهما اللذين هما أصح الكتب المصنفة، وكما يشير العلماء إلى أن هذا الحديث رواه عمر بن الخطاب أحد فقهاء الصحابة، وثانى الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأول من يسمى أمير المؤمنين، شهد بدرًا، وولى أمر الأمة بعد أبى بكر وفتحت فى أيامه أمصار عدّة لحقت بالدولة الإسلامية..

وهو حديث صحيح متفق على صحته، كثير الفوائد والمعارف وهو أحد الأحاديث التى عليها مدار الإسلام..

يقول عنه الإمام أحمد والشافعى..

والإمام أحمد هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى الفقيه الحافظ الحجة يقول عنه الشافعى : خرجت من بغداد وما خلفت بها أفقه ولا أروع ولا أزهد من أحمد بن حنبل، وقيل إنه ألف ألف حديث وتوفى عام ٢٤١هـ.

أما الشافعى فهو محمد بن إدريس المطلبى الإمام العلم، حفظ القرآن وهو فى سن السابعة، والموطأ وهو فى سن العاشرة، توفى عام ٢٠٤هـ.

قالا عن هذا الحديث : يدخل فى حديث الأعمال بالنيات ثلث العلم.. ويرجع هذا القول إلى أن المرء يكتسب الأمور بقلبه ولسانه وجوارحه، والنية محلها القلب، فهى أحد الأقسام الثلاثة، كما يقولون أيضاً عن هذا الحديث إنه يدخل فى أبواب كثيرة من الفقه. ومن هنا استحب العلماء أن تستفتح المصنفات بهذا الحديث.

ويشيرون إلى أن هذا الحديث غريب بالنسبة إلى أوله لأنه لم يروه عن النبي إلا عمر بن الخطاب، مشهور بالنسبة إلى آخره.. يعنى آخر أسانيده.

وتوضيحاً لذلك : رواه عن عمر بن الخطاب علقمة بن أبى وقاص وهو ثقة، قليل الحديث، توفى بالمدينة فى خلافة عبد الملك بن مروان، ثم رواه محمد بن إبراهيم المدني، وهو أحد العلماء المشاهير كان فقيهاً محدثاً توفى ١٢٠هـ، ثم من بعده يحيى ابن سعيد الأنصارى قاضى المدينة، ثقة حجة كثير الحديث توفى ١٤٣هـ..

هذا أول رواية الحديث ثم بعد ذلك اشتهر فرواه ما يقرب من مائتى إنسان، وكلهم من الأئمة الموثوق بروايتهم وفى شرح الحديث:

نجد لفظة (إنما) تعنى الحصر على الإطلاق بالنسبة للأعمال كلها.. إنما الأعمال بالنيات.. والمراد بالأعمال الأعمال الشرعية أى لا يعتد بها بدون النية كالوضوء والغسل والتميم، والصلاة والزكاة والصوم والحج والاعتكاف وسائر العبادات..

ويقول العلماء إن إزالة النجاسة (مثلاً) لا تحتاج إلى نية لأنها من باب التزك والتزك لا يحتاج إلى نية..

«وإنما لكل امرئ ما نوى» تعنى أن تعيين النوى شرط كما لو كان على إنسان صلاة مقضية لا يكفيه أن ينوى الصلاة الفاتئة بل يشترط أن ينوى كونها ظهراً أو عصرًا أو غيرهما..

«ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصدًا فجرت به إلى الله ورسوله حكمًا وشرعًا».

وهذا الحديث ورد لنقلهم أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس، لا يريد بذلك فضيلة الهجرة، فكان يقال له مهاجر أم قيس..^(١)

^(١) راجع شرح الأربعين : حديث التوبة، للإمام النووي.

فأول ما يطالعنا فى الحديث بشكل عام من الناحية الشكلية عنصران أساسيان هما : السند وهو طريق رواية الحديث، والمتن، وهو نص الحديث.

العنصر الأول : السند :

والسند من العناصر التى اهتم بها علماء الحديث، ولقد هتأ هذا الاهتمام احتياطاً شديداً فى قبول الرواية مما جعلهم يضعون قواعد للإثبات التاريخى للرواة للتعرف على حركة حياتهم، وما يتصفون به سواء فى العدالة، أو التجريح، ومدى الحفظ والنسيان أو الخطأ أو التدليس إلى غير ذلك.

وهو أمر بدأ به علماء الحديث، وقلّدهم فى ذلك علماء الفنون التقليدية كعلماء اللغة والأدب، وعلماء التاريخ، فاهتموا بأسانيد كل رواية.

وسلك علماء الحديث فى تطبيق المنهج النقدى فى علوم الحديث، رغبة فى التأكد من صحة النقل.

وقد وصف ذلك العلامة الشيخ محمد عبد الرازق حمزة من أنه (أى السند)، «منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار»^(١).

ولا شك أن الراوى هو عماد السند؛ فإذا صح الراوى وكان عدلاً موثقاً فى روايته صح السند والإسناد. ومن هنا يمكن أن يطلق (السند) على سلسلة الإسناد جميعاً، ويطلق الإسناد على كل حلقة على حدة (إسناد الخير إلى قائله) واحداً بعد الآخر.

والراوى هو الناقل للحديث أما المحدث هو من تحمّل الحديث رواية واعتنى به دراية، وبالمناسبة؛ فالحافظ أيضاً هو من روى ما يصل إليه ووعاه وهكذا فالحفاظ والمحدثين يعتمدون على السند والإسناد فى الحكم على صحة الحديث وضعفه، فإن

(١) أحمد شاكر : الباعث الحثيث، لابن كثير، ص ٧، القاهرة، ١٩٧٩.

كان السند صحيحًا حكموا بصحة الحديث، وإن كان السند ضعيفًا حكموا بضعفه وهكذا يصبح الإسناد من وثائق النص الديني، «ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»^(١).

ولا يمكن أن يُغفل دور العلماء وما بذلوا من جهد في تحقيق السند والإسناد فبدونه أو بدون العناية به لما تميّز الحديث الصحيح من الحديث السقيم، ولما استقام الوصول إلى النص الشرعي.

ويبدأ السند والإسناد من الصحابي الذي يتلقى الحديث (المسنن) من رسول الله صلى الله عليه وسلم، والذي ينقله بدوره إلى التابعي، ومن بعده إلى تابع التابعي وهكذا حتى يتم تدوين الحديث، وقد حرص التدوين في أول أمره على ذكر السند حتى يتمكن علماء الحديث من معرفة درجة الصحة في الحديث إن كان صحيحًا في متنه، وفي نقله، أو معرفة درجة الضعف إن كان الحديث مردودًا، أو إدراك وضعه إن كان مكنزيًا وموضوعًا غير منسوب إلى رسول الله نسبة صحيحة، وبهذا يخضع الحديث لميزان نقدي دقيق حتى لا يختلط الغث بالسمين، وحتى تتقى الأحاديث مما قد يداخلها من نصوص دفعت بها الأهواء، والمصالح الشخصية، أو الأغراض المذهبية. والحديث الذي بدأنا به أشير إلى أنه غريب في أوله، مشهور في آخره فهـ "الغريب": هو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أى موضع يقع هذا التفرد من مواضع السند: في أوله أو وسطه أو آخره.

والغريب قد يكون غريبًا مطلقًا، وقد يكون غريبًا نسبيًا؛ فالغريب المطلق تكون غرابته في أصل السند وهو طرفه الذى فيه الصحابي، ويطلقون عليه «الفرد المطلق»، كحديث النهي عن بيع الولاء، وعن هبته «حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال

(١) أشار إليها عبد الله بن المبارك وهو من علماء خراسان وأحد الأئمة الأعلام، المتوفى ١٨١هـ، راجع «البداية والنهاية» لابن كثير، ٦٩١/١٠، دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩١.

أخبرني عبد الله بن دينار، - سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته»^(١).

وفى رواية أخرى: حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «أرادت عائشة رضي الله عنها أن تشتري جارية لتعتقها؛ فقال أهلها: على أن ولاءها لنا. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يمنحك ذلك؛ فإنما الولاء لمن أعتق»^(٢).

ويطلق عليهما أيضاً "المفرد المطلق"، و"الفرد النسبي".

فالفرد المطلق هو الذي ذكرناه في حديث "بيع الولاء"، وقد تفرّد به راوٍ من ناحية الصحابي (إذا كان ثقة ضابطاً) كان الحديث صحيحاً مقبولاً يحتج به - كما في الحديث الذي بين أيدينا.

وإذا كان قريباً من الضبط التام (أى فى حالة توسط) كان الحديث حسناً يحتج به أيضاً، وإذا نزل الراوى عن هذه الرتبة؛ فكان غير ضابط، كان الحديث ضعيفاً مردوداً لا يصلح للاحتجاج به، وهكذا فـ"الفرد المطلق" تعزّيه الأوصاف الثلاثة؛ فيحكم له بالصحة أو الحسن أو الضعف.

أما "الفرد النسبي" فهو الذى يكون مقيداً بالنسبة إلى جهة خاصة كأن يقيد برواية ثقة، بأن يقال "لم يروه أحد ثقة غير فلان" كما فى الحديث الذى رواه "مسلم" وغيره .. «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى عيدي الفطر والأضحى سورتي (ق)، (اقتربت الساعة)»، فقد تفرّد "ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي"، ولم يروه أحد من الثقات غير ضمرة، ورواه من غير الثقات "ابن

^(١) فتح البارى، بشرح صحيح البخارى: ابن حجر، ج٥، ص١٩٨، المكتبة السلفية، القاهرة.

^(٢) فتح البارى بشرح صحيح البخارى: ابن حجر، ج٥، ص٢٢٢، المكتبة السلفية، القاهرة.

ربيعة" وهو ضعيف عند الجمهور عن "خالد بن يزيد" عن "الزهري" عن "عروة" عن "عائشة"، وقد يكون مقيداً بأهل بدلٍ مخصوص؛ فيقال (مثلاً) .. "تفرّد به أهل مكة أو أهل الشام، أو أهل البصرة .." كما في حديث أبي داود عن أبي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد.. قال : «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»، قال الحاكم تفرّد بذكر "الأمر" فيه "أهل البصرة" من أول الإسناد إلى آخره^(١).

وواضح في الروایتين أن الحديث تفرّد به عبد الله بن عمر.
أما الغريب النسبي هو الذي يتفرّد به راوٍ بعد الصحابي أي بعد أصل السند، وفي أي موضع يقع فيه التفرّد.

الغريب المطلق : سلسلة من الرواة → راوٍ واحد → الصحابي → الحديث
الغريب النسبي : سلسلة من الرواة → راوٍ واحد → سلسلة من الرواة → الصحابي
→ الحديث

طرق رواية الحديث :

وحيثما تتعدد الطرق، يأتي الحديث عن طريقين : طريق التواتر، وطريق الآحاد.

طريق التواتر :

يقصد بالتواتر كثرة الرواة، وانتشارهم، مما يبعد التواطؤ على كذب؛ فهو طريق يبلغ فيه الصدق مبلغاً كبيراً لكثرة القائلين بالخبر دون تغيير أو تبديل، وانتشار هذا القول انتشاراً واسعاً على مستوى الأشخاص، والأماكن (تعدد الأشخاص، وتعدد أماكنهم)، وكما قلنا؛ فإن الأمر يجعل الاتفاق على الكذب مستحيلاً.

^(١) راجع : لمحات في أصول الحديث : د. محمد أديب صالح، ص ٢٨٩.

وقد ذهب علماء الحديث مذاهب عدة فى تحديد العدد الذى يبلغ حد التواتر، وما دونه يكون خبر آحاد.

إلا أن الاتجاه المقبول هو ألا يشترط للتواتر عدد، إنما العبرة بمحصول العلم، وذيوعه، وانتشاره.

وإلى ذلك يميل الحافظ ابن حجر، إذ يعرف التواتر «بما يكون له طرق كثيرة بلا حصر عدد معين..»^(١).

فهو خبر تنقله جماعة عن جماعة، والعلم به يفيد صدق الخبر فى نفسه، وليس بالقرائن الزائدة أو الخارجة عن الخبر، وحصيلة هذا كله أن التواتر يصل إلى حد العلم الضرورى بنفس الخبر. ويمكن أن يكون صدق الخبر فى نفسه بيان لعدالة الرواة.. والخبر الذى تتوفر فيه شروط التواتر، ولم يتوفر فيه العلم القطعى الضرورى للخبر فى نفسه؛ يسمى هذا الخبر مشهوراً إذ كل متواتر مشهور وليس كل مشهور متواتر، لأن المشهور قد يأتى العلم بقطعيته بسبب القرائن الخارجة..، وهذا مالا يصح مع التواتر.

«وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على السنة الناس، فيصدق حينئذ على أخبار الآحاد التى انتشرت فى الآفاق، وكتبت فى الأوراق أيضاً»^(٢).

والخبر المتواتر يحصل به العلم الضرورى، وهو من خصوصيات التواتر، والفرق بين العلم الضرورى والعلم النظرى، أن العلم الضرورى يتحقق بنفس الخبر أى فى ذاته.. ولم يكن فى حاجة إلى استدلال.

أما العلم النظرى؛ فتؤيده القرائن، ومن ذلك أخبار الآحاد والمشاهير وهو علم يخضع للنظر ويحتاج للاستدلال.

^(١) الحافظ ابن حجر، شرح النخبة : ص ١٩.

^(٢) ظفر الأمانى فى مختصر الجرجانى : للكنوى، تحقيق د. تقى الدين الندوى، ص ٤٧، الهند، ١٩٩٥ م.

ومن أمثلة المتواتر حديث «المسح على الخفين»، جاء في كتاب "فتح الباري" لابن حجر «حدثنا أصبغ بن الفرغ المصري عن ابن وهب قال حدثني عمرو حدثني أبو النضر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر عن سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه مسح على الخفين... وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر، وجمع بعضهم رواته فجاوزوا الثمانين...»^(١).
طريق الآحاد :

يعرف علماء الحديث طريق الآحاد بأنه هو الطريق الذي لم يصل إلى حد التواتر، وقد أشاروا أيضًا إلى أن حكم حديث الآحاد يجب أن نعمل به ما لم يخالف الكتاب والسنة، وهو الحديث الذي يثبت صدقه، وصحته، وعدالة رواته، وقبوله ما دام موافقًا للتشريع.

ومن أدلة قبول خبر الواحد.. «ما روى أنه لما نزل الأمر بالتحويل إلى الكعبة من بيت المقدس في الصلاة، مرّ رجل غداة اليوم الثاني على أهل قباء، وهم ركوع في صلاة الفجر؛ فأخبرهم أنه قد أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم - الليلة قرآن، وحولت القبلة إلى الكعبة، فاستداروا كما هم، وقبلوا خبر الواحد - رواه البخاري ومسلم...»^(٢).

وقد أشار الشافعي في رسالته - بما يتعلق بخبر الواحد - فيقول : «ومع رسول الله الحاج (الحجيج)، وقد كان قادرًا على أن يسير إليهم؛ فيشافهم، أو يبعث إليهم عددًا، فبعث واحدًا يعرفونه بالصدق.
وهو لا يبعث بأمره إلاّ والحجة للمبعوث إليهم وعليهم قائمة بقبول خبره
عن رسول الله...»^(٣).

^(١) ابن حجر، فتح الباري : ١ / ٣٦٦

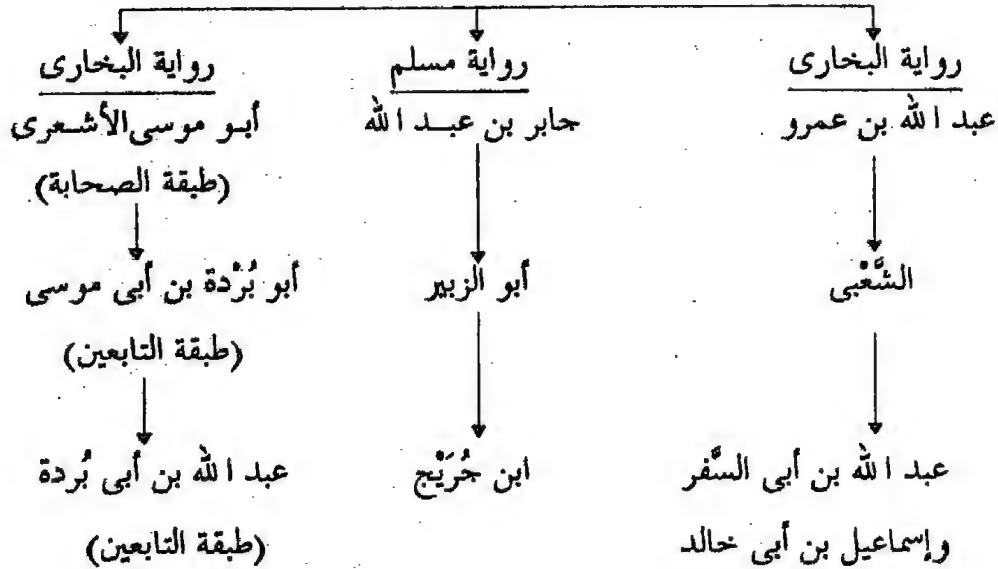
^(٢) ظفر الأماني في مختصر الجرجاني، تحقيق د. تقي الدين الندوي، ص-٦٢

^(٣) الشافعي، الرسالة، ص-٤١٢

ولو رُدَّ خبر الواحد لتعطل كثير من الأحكام، ولتوقف العديد من المصالح.
 وخبر الواحد أو "حديث الآحاد" هو الذى يرويه راوٍ واحد أو اثنان أو ثلاثة
 إلى غير ذلك من الأعداد التى لا تصل إلى رتبة الحديث المتواتر.
 واعتباراً لهذه الكيفية التى يأتى عن طريقها حديث الآحاد؛ فقد أشار العلماء
 إلى أن خبر الواحد، إما أن يكون «مشهوراً» أو «عزیزاً» أو «غريباً»، وتلك صفات
 تتعلق بالسند أى بطريق الرواية.

فالحديث المشهور يمكن حصر الطرق التى يأتى بها؛ فقد يأتى عن أكثر من
 اثنين (كثلاثة عن ثلاثة)، وقد أطلقت عليه هذه التسمية لوضوحه وانتشاره على هذا
 المستوى، ويطلق عليه الأصوليون «المستفيض» لانتشاره كذلك.
 ومثاله قول النبى صلى الله عليه وسلم: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده».
 وقد رواه البخارى فى «كتاب الإيمان».

وقد روى هذا الحديث "عبد الله بن عمرو بن العاص"، و"جابر بن عبد الله"،
 و"أبو موسى الأشعرى"، وتلك طبقة الصحابة، ورواه عنهم عدد كبير من التابعين.
 وقد أوردت دائرة المعارف الإسلامية بياناً لهذا الحديث :



ففى الرواية الأولى رواه "عبد الله بن أبى السَّفر"، و"إسماعيل ابن أبى خالد" عن "الشَّعبى" عن "عبد الله ابن عمرو".
وفى الرواية الثانية، رواه، "ابن جُرَّيج" عن "أبى الزُّبَيْر"، عن "جابر بن عبد الله".

وفى الثالثة، رواه، "عبد الله بن أبى بُرْدَة" عن "أبى بردة بن أبى موسى" عن "أبى موسى الأشعرى" ^(١).

واتصاف الحديث بهذه الصفة - وهى صفة الشهرة - ليست شرطاً لصحته؛ فقد يكون الحديث مشهوراً بين الناس، ويتردد على الألسنة، غير أنه ضعيف أو موضوع.

ومن الأحاديث المشهورة وهى ضعيفة «نية المرء خير من عمله» (رواه «الطبرانى»، فى «معجمه الكبير»).

ومن هذا أيضاً «من عرف نفسه فقد عرف ربه»؛ فهو «حديث موضوع» جاء فى كتاب «كشف الخفاء للعجلونى».

ولم يتوان علماء الحديث فى البحث عن هذا النوع، وأن يؤخذ على حذر، إذ يمكن أن تضلل الشهرة ضعف الحديث أو وضعه؛ فلفتوا إليه فى مؤلفاتهم، ومنهم من أفرده له كتباً خاصة، من أشهر هذه الكتب :

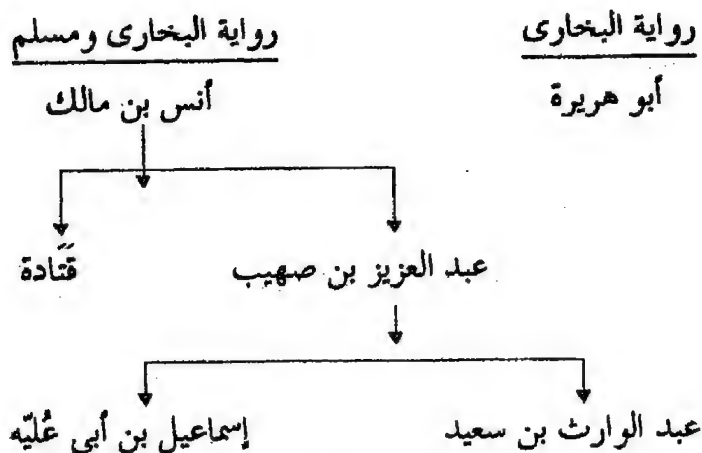
كتاب «المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة» للسخاوى.
وكتاب «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للعجلونى.

أما العزيز؛ فيمكن أن ينحصر فى رواية اثنين عن اثنين؛ فإن وجدت رواية اثنين عن اثنين فى طبقة أو أكثر من طبقات السند، كان الحديث عزيزاً.

^(١) دائرة المعارف الإسلامية : العدد الأول، ص ١١، ط. شركة السفير، القاهرة، ١٩٩٠.

ومثاله : حديث النبي صلى الله عليه وسلم «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبُّ إليه من والده، وولده».

رواه البخارى فى «كتاب الإيمان»، وقد رواه "أبو هريرة"، و"أنس بن مالك"، ثم رواه عنهما عدد من الرواة لا يقل عن اثنين فى كل طبقة، وإليك بياناً لهذا الحديث :



«نجد أن الحديث رواه اثنان من الصحابة هما "أبو هريرة"، و"أنس بن مالك"، ورواه عن "أنس" اثنان من التابعين "صُهَيْب"، وقَتَادَة"، ورواه عن "صهيب" اثنان هما "عبد الوارث بن سعيد"، و"إسماعيل بن أبى عُلَيْه"، وعنهما روى عدد كبير من العلماء»^(١).

أما الحديث الغريب، فقد سبقت الإشارة إليه^(٢) وهو ما انفرد بروايته راوٍ واحد فى أيّة طبقة من طبقات السند، ومثاله، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «السفر قطعة من العذاب» رواه البخارى فى "كتاب العمرة"، وهو معمول به عند جمهور أئمة المسلمين.

^(١) المرجع السابق، (دائرة المعارف الإسلامية)، ص ١٢.

^(٢) راجع ص ١٧.

وهكذا تظهر أهمية السند عند علماء الحديث، فقد كانت جُلّ عنايتهم به، وعن طريق السند يمكن أن يكتسب الحديث قوة أو ضعفاً، أو درجة متوسطة؛ فقد اشترطوا لحال الرواة شروطاً معينة كالعدالة، والضبط، والحفظ، وخلافه، والمحدثون يرجحون الحديث بحسب حال راويه.

مثال ذلك : «رواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو مُحْرَم (أخرجه البخارى «كتاب جزاء الصيد / باب تزويج المُحْرَم»، ورواية يزيد بن الأصم أنه تزوجها وهو حَلال، «قال يزيد بن الأصم: حدثتني ميمونة بنت الحارث أن النبي صلى الله عليه وسلم... تزوجها وهو حلال (محل من الإحرام) أخرجه «مسلم»؛ فالشافعى أخذ برواية يزيد، وذهب إلى أنه لا يجوز النكاح فى حالة الإحرام، وقال أبو حنيفة وأصحابه : لما تعارضت الروايتان احتجنا إلى الترجيح؛ فالظاهر أن ابن عباس أحفظ وأضبط من يزيد، فالأخذ بروايته أحسن وأولى...»^(١).

ويشير ابن حجر فى «فتح البارى»، «بحمل حديث ابن عباس على أنه من خصائص النبى صلى الله عليه وسلم. وقال ابن عبد البر اختلفت الآثار فى هذا الحكم، لكن الرواية أنه تزوجها وهو حلال - جاءت من طرق شتى، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد، لكن الوهم إلى الواحد أقرب من الوهم إلى الجماعة؛ فأقل أحوال الخيرين أن يتعارضا؛ فتطلب الحجة من غيرهما، وحديث عثمان صحيح فى منع نكاح المحرم؛ فهو المعتمد...»^(٢).

وهكذا تؤدى معرفة صفات الرواة إلى الأخذ بالحديث أو أنه يكون محل بحث ومناقشة وقد يصل إلى حالة الترجيح حينما يشهد المحدثون لراوٍ بالحفظ والضبط كما شهدوا فى هذا الحديث لابن عباس.

^(١) ظفر الأمانى فى مختصر المخرجانى، تحقيق د. تقى الدين النوى، ص-٧٨.

^(٢) راجع فتح البارى، لابن حجر، ٩ / ٦٧.

ولا ننسى أن الاتصال والانقطاع في السند يلعبان دوراً هاماً في اعتماد صلة الحديث أو ضعفه..

ولم يقف الباحثون في الحديث الشريف عند حد معرفة الطرق التي يأتى بها الحديث، تعددت في تواتر أو تحدثت في آحاد ولكنهم أرادوا -أيضاً- التعرف على الكيفية التي تميزت بها هذه الطرق؛ فكان الحديث يتلقاه الراوى سماعاً أو كتابةً أو غير ذلك بالصورة التي كان يؤدى بها من راوٍ إلى آخر.

وبهذا ظهر في مجال الحديث ما يسمى بالتلقى والرواية وهو موضوع يبين صورة تلقى الحديث؛ فتظهر إلى حد كبير حالة الإتقان والصدق في تلقى الحديث وروايته، إلى جانب دراسة مستفيضة تتناول أحوال الحديث وتردده بين الرواة؛ مما يعكس الاهتمام البالغ من جانب علماء الحديث بهذا النص الدينى الذى يعتبر مصدراً أساسياً للتشريع الإسلامى إلى جانب القرآن الكريم.

التلقى والرواية

وبيان طريقة التحمل والأداء تعتبر أداة من أدوات توثيق السند والمسنن،
فالتعرف على الكيفية يبين إلى حد كبير صورة الوثوق عند تلقى الحديث أو أدائه.
فمن أنواع الأخذ وأصول الرواية يعنى أخذ الرواية وأدائها :

أولاً : السماع

وهو سماع الحديث من الشيخ أو إملأؤه لمن يستمعون إليه (كتابة)، ويكون
من حفظ الشيخ نفسه أو من كتاب بين يديه، وهذا النوع هو أرفع وأعلى درجات
الرواية فى التلقى، ويظهر فى سند الحديث طريقة التلقى بمصطلحات يختص بها هذا
النوع وهى : «حدثنا»، «أخبرنا»، «أنبأنا»، «وسمعت»، «وقال لنا»، «وذكر لنا»
ويبدو فى هذه الطريقة أن التلقى مباشر بين الأستاذ وتلميذه أو تلاميذه، وهى طريقة
أشد تأكيداً من غيرها، ولذا اعتبرها علماء الحديث من أرفع وأعلى الطرق.

ومن الملاحظ أن كمال الأهلية تشترط عند أداء الحديث لا عند تحمله.

فمن الصحابة من تحمل الحديث فى صغره، وقبلت روايته بعد البلوغ، «وكذا
عبد الله بن جعفر بن أبى طالب والسائب بن يزيد وعمرو بن أبى سلمة ربيب النبى
صلى الله عليه وسلم»^(١)... وعائشة وغيرهم قبلت رواياتهم من غير فرق بين ما تحمله
قبل البلوغ وبين ما تحمله بعده...»^(٢).

وعلى هذا يصح تحمل الصغار الشهادة والأخبار..

ويشير البخارى فى صحيحه... باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا،
وقال لنا الحميدى كان عند ابن عيينه «حدثنا» «وأخبرنا» «وأنبأنا» «وسمعت»،
واحداً^(٣).

(١) الريب : هو ابن امرأة الرجل من غيره... وعمرو بن أبى سلمة هو ابن أم سلمة زوج النبى.. والأشئ ريبة..

(٢) ظفر الأمانى فى مختصر الجرحانى : ص ٤٧٤.

(٣) صحيح البخارى : المجلد الأول، ص ٢٣، «كتاب العلم»

وتلك المصطلحات تعنى طريق السماع، ويظهر استعمال المصطلح (حدثنا) فى طريقة السماع، فيما أورده البخارى.. «حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله عليه وسلم : إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وإنها مثلُ المسلم؛ فحدثوني ما هى؛ فوقع الناس فى شجر البوادي، قال عبد الله ووقع فى نفسى أنها النخلة فاستحييت ثم قالوا حَدَّثْنَا ما هى يا رسول الله قال : هى النخلة..»^(٣).

وقد لاحظت أن علماء الحديث يشيرون إلى أن أعلى العبارات هى «حدثنى» «فإنه إذا قال «حدثنا» أو «أخبرنا»، قد لا يكون قصده الشيخ بذلك أيضاً، لاحتمال أن يكون فى جمع كثير.»^(٤).

ولذا اشتهر هذا اللفظ وكثر استعماله بين حلقات السند.

ثانياً : القراءة أو العرض

وتلك الطريقة قريبة جداً من سابقتها، إلا أن مؤداها أن يقرأ التلميذ على شيخه، أو يعرض عليه/ حفظاً أو من كتاب، أو يقرأ غيره وهو يسمع وتلك الطريقة ترتفع إلى طريقة السماع فى التأكيد والتوثيق، وهى مقبولة عند العلماء وأشار بعض المحدثين من أنه يمكن استعمال لفظ «حدثنى» «وسمعت» فى حالة القراءة أو العرض وكذلك ألفاظ «قرأت» أو «قرئ على فلان وأنا أسمع» أو «أخبرنا» أو «حدثنا قراءة عليه» يمكن أن تستعمل عند التحديث بهذه الطريقة؛ والمصطلحات تدل على التلقى المباشر سواء فى طريقة السماع أو طريقة القراءة، والعرض (القراءة) مثل السماع إذ يقول البخارى «حدثنا عبيد الله بن موسى عن سفيان، قال : إذا قرئ على المحدث؛ فلا بأس أن تقول «حدثنى، وسمعت».

^(٣) المرجع السابق.

^(٤) محمد أحمد شاكر : الباعث الحثيث، لابن كثير، ص ٩٢، ط. القاهرة، ١٩٧٩.

وكذلك يشير إلى حديث يعتبر قراءة على النبي صلى الله عليه وسلم «سَمِعَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ يَقُولُ : بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ ، فَأَنَاقَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ ؟ ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَتَكِّيٌّ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ ، فَقُلْنَا هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمَتَكِّيُّ ؛ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : يَا ابْنَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ أَجَبْتِكَ . فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ : إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمَشَدَّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ ؛ فَلَا تَجِدُ عَلَيَّ نَفْسَكَ ، فَقَالَ : سَلْ عَمَّا بَدَاكَ فَقَالَ : أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ أَلَّا تُرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ ، قَالَ : أَنْشُدْكَ بِأَنَّ اللَّهَ آمَرَكَ أَنْ نَصَلِيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، قَالَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ ، قَالَ : أَنْشُدْكَ بِأَنَّ اللَّهَ آمَرَكَ أَنْ نَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ قَالَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ ، قَالَ : أَنْشُدْكَ بِأَنَّ اللَّهَ آمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانِنَا ؛ فَتَقْسِمَهَا عَلَى فَقَرَانِنَا ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ : اللَّهُمَّ نَعَمْ فَقَالَ الرَّجُلُ : آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي ، وَأَنَا ضَمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ»^(١).

وكما قال صاحب "كتاب ظفر الأمانى فى مختصر الجرجاني"، إن هذه قراءة على النبي صلى الله عليه وسلم، أخبر ضمام قومه بذلك؛ فأجازوه، أى قبلوه منه وأسلموا.

وقد أشار العلماء إلى أن التحديث والإخبار والإنباء بمعنى واحد مستشهدين على ذلك بقول الله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَوْحَىٰ لَهَا﴾، الآيتان ٥، ٤ من سورة «الزلزلة»، وقوله تعالى ﴿وَلَا يَنْبِئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ من الآية (١٤) من سورة فاطر.

^(١) المرجع السابق.

إلا أن بعض العلماء يرون التفرقة في إطلاق الصيغ بحسب اختلاف التحمل؛ فيخصون التحديث بما يلفظ به الشيخ والإخبار بما يقرأ عليه، وخصّصوا الإنباء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يجيزه.

ويشير علماء الحديث إلى أن أرفع ألفاظ الرواية هي «سمعت»، وبعدها «حدثنا»، وحكى عن الحسن البصري أنه كان يقول «حدثنا أبو هريرة» ويريد به حدث أهل المدينة والحسن بها.

ويظهر اهتمام العلماء بتلك الطرق إذ بحثوا فيها من كل الجوانب ويشيرون إلى أنه إذا قرأ على الشيخ من نسخة، وهو يحفظ ذلك؛ فهذا جيد قوى، وإذا لم يكن حافظاً، وهناك نسخة بيد موثوق به؛ فهذا صحيح أيضاً، كما أنه لا يشترط أن ينطق الشيخ بالموافقة والإقرار بما قرئ عليه، بل يكفي سكوته وهو رأى الغالبية، وإن كان بعض المحدثين قد اشترط النطق، ومنهم من يرى أن القراءة على الشيخ أعلى مراتب الحديث، وفي هذا ما جاء في «الإلماع» .. :

«حدثنا الشيخ أبو عبد الله... (عن غيره).. إلى .. يقول : قال لي «مالك بن أنس» : قراءتك على أصح من قراءتي عليك.»^(١).

ويتضح من ذلك أن القراءة تسهم في معرفة صلة الرواية.. وفي خبر آخر... أخبرنا يوسف بن مسلم، قال : قال لي «موسى بن داود» : القراءة أثبت من الحديث»^(٢).

ثالثاً : الإجازة

وهي طريقة من طرق التحمل أو الأداء، وهي مقبولة عند الجمهور، والإجازة عبارة عن الإذن بالرواية والتصريح به لفظاً أو كتابة.

(١) القاضى عياض: الإلماع، ص ٧٠، ط. القاهرة، ١٩٧٨.

(٢) المرجع السابق.

وقد ذكر العلماء أنواعاً للإجازة :

الأول :

أن يميز الشيخ (أى شيخ معين ومحدد) تلميذاً له (معيناً أيضاً) فى نصوص معينة. وهذا النوع يطلقون عليه «إجازة المعين لمعين فى معين» وعبارة هذا النوع، أن يقول الشيخ «أجزت لك أن تروى عنى هذا الكتاب» (مثلاً) أو هذه الكتب أو هذه الأحاديث أو هذا الحديث. وتلك الطريقة قريبة الشبه جداً بطريقة المناولة.. ويمكن أن نطلق عليها «إجازة لمعين فى معين»، وهنا يظهر تعيين المتلقى للحديث والذى يقوم بأدائه، والإجازة أياً كانت فهى تصدر عن شخص معين.

وهذا النوع من التقى والأداء، يكون لشخص معين ولنصوص معينة وفيها يتضح التحديد فى كل أركانها؛ ولذا فهى أعلى أنواع الإجازة لما فيها من تحديد.

الثانى :

إجازة لشخص معين فى أحاديث غير معينة وغير محددة، ويطلق عليها «إجازة لمعين فى غير معين» وهكذا نجد التحديد فى ركن واحد من أركانها وهو الشخص المتلقى للحديث : وعبارتها أن يقول الشيخ لتلميذه «الشخص المعين»، «أجزت لك أن تروى عنى ما أرويه» أو «أجزت لك أن تروى ما صح عندك من مسموعاتى ومصنفاتى» وهنا نجد المجاز له معنىً دون المجاز به، وكذلك يقبل الجمهور هذا النوع من الإجازة.

الثالث :

الإجازة لشخص غير معين فى أحاديث معينة «لغير معين -فى معين» كأن يقال «أجزت للمسلمين رواية أحاديث كذا وكذا» يعينها ويحددها ومثال ذلك: ما ذكره "القاضى عياض" فى كتابه، "الإلماع"، فيما يتعلق بإجازة أبى محمد بن سعيد القرطبى، إجازته لطلاب العلم بقرطبة رواية صحيح مسلم^(١).

(١) القاضى عياض، الإلماع، ص-٢٦٢، تونس، ١٩٧٨.

الرابع :

إجازة العموم، وهى الإجازة العامة وهى إجازة لغير معين فى غير معين، كأن يقال «أجزت للمسلمين رواية ما رويته» دون تحديد لأحد ودون تحديد للأحاديث، ويسمونها المطلقة ومنها ما يسمى «المخصوصة أو المعلقة» كأن يقال: أجزت لمن لقينى، أو لأهل بلد كذا..

وإن كنت أرى أن فى هذا النوع تحديد للأحاديث، لأن ما رواه المجيز معروف ولم يكن مجهولاً..

ومن الملاحظ أيضاً أن الأنواع المقبولة، بها تحديد لركن من أركان الإجازة إما للمجاز له وإما للمجاز به، فللإجازة - كما نرى - أركان ثلاثة معينة "المجيز"، و"المجاز له"، و"المجاز به" .. وإذا فقدت الإجازة هذه الأركان، أصبحت مجهولة لا يتحدد فيها مجيز له، ولا يتحدد فيها مجاز به، وهنا تنعدم صفتها كإجازة.. وقد تناولت كتب الحديث هذا الموضوع، وتزايدوا فى القول فيه دون أن نصل إلى نتائج محددة، أو أنواع واضحة كالإجازة للمجهول بالمجهول (مثلاً)، وقد أشار إليها صاحب كتاب «الباعث الحثيث - شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير»^(١). بأنها إجازة فاسدة وهى تسمية فقدت صحتها، ومنطقها؛ فلم يكن المجاز له معروفاً، ولا المجاز به معروفاً؛ فما الذى يميز به، ومن الذى يميز إليه.

وقد أشار - فى هذا الشأن - صاحب كتاب «الإلماع» إلى إجازة "القاضى القرطبى" لكل من طلب العلم بالمغرب»^(٢).

وحتى لا تنغمس فى العديد من الآراء والخلاف، حول هذا الموضوع يمكن أن نكتفى بهذه الأنواع.

(١) محمد أحمد شاكر، الباعث الحثيث لابن كثير، ص ١٠٠، ط. القاهرة، ١٩٥٩.

(٢) القاضى عياض، الإلماع، ص ٢٦٣.

وقد احترت قول ابن كثير فى كتابه «الباعث الحثيث»؛ فهو يوافق ما خلصت إليه من نتائج فى طريقة الإجازة؛ فقد قال «ولو قلنا بصحة الإجازة إذا كانت بشىء معين من الكتب لشخص معين أو أشخاص معينين، لكان هذا أقرب إلى القبول»^(١). وهو أمر يتحقق به ركن من أركان الإجازة وهو إما تحديد المجاز به، أو تحديد المجاز إليه.

ويقول الراوى بالإجازة - فى بعض الأحيان - «أنبأنا»؛ فإن قال «إجازة» فهو أحسن.

ومن أمثلة ما يقال فى الإجازة حتى نقف على الجانب التطبيقي فى الموضوعات التى تتعرض لها؛ فقد ذكر صاحب كتاب «الإلماع».. «كان أحمد ابن ميسر.. يقول الإجازة عندى على وجهها خير وأقوى فى النقل من السماع الردىء»^(٢) وهو أمر يوضح قيمة الإجازة وقوتها، ويمكن أن تفوق التلقى بالسماع إذا شاب السماع شائبة.

ونعرض لمثال آخر يبين كيفية الإجازة «... عن أبى العباس عبد الله بن عبيد الله الطيالسى ببغداد، يقول : كنا عند أبى الأشعث أحمد ابن المقدم العجلي، إذ جاءه قوم يسألونه إجازة كتاب قد حدث به فأملى عليهم :

كتابى إليكم فافهموه فإنه	رسول إليكم والكتاب رسول
وهذا سماعى من رجال لقيتهم	لهم ورع فى فهمهم وعقول
فإن شئتم فارووه عنى فإنما	تقولون ما قد قلته وأقول» ^(٣)

(١) محمد أحمد شاكر، الباعث الحثيث، لابن كثير، ص ١٠٤، ط. القاهرة، ١٩٧٩.

(٢) القاضى عياض، الإلماع، ص ٩٢، ويذكر أن أحمد بن ميسر هو أحمد بن محمد بن خالد بن ميسر المصرى، أبو بكر الإسكندراني يروى عن محمد بن المواز توفى ٣٣٧هـ.

(٣) نفس المرجع.

رابعاً : المناولة

ومؤداها أن يناول الشيخ تلميذه كتاباً، أو أحاديث انتخابها، وكتبها بخطه، ويقول له : «ارو عنى هذا»، أو يملكه إياه، أو يعيره لينسخه، ثم يعيده. وتلك مناولة مصحوبة بالإجازة، فحينما يصرح له بأن «ارو عنى هذا»؛ فقد أجاز له الرواية. ويمكن أن تأتي المناولة عن طريق العرض، وتسمى «عرض المناولة» فيأتى التلميذ بكتاب، ويعرضه على أستاذه؛ فيتأمله الأستاذ ثم يقول: «ارو عنى هذا». ويقول العلماء إن المناولة لو تجردت عن الإذن بالرواية، فالمشهور أنه لا تجوز الرواية بها.

كما أشار العلماء إلى أن عرض المناولة المقرونة بالإجازة، هو بمنزلة السماع، ويمكن أن تكون عبارته «حدثنا»، أو «أخبرنا» إلا أن جمهور المحدثين لا يميزون إطلاق «حدثنا»، ولا «أخبرنا»، هكذا دون قيد، ولذا أصبح من العلماء من يخصص الإجازة بقوله (خبرنا) وليس "أخبرنا" كالأوزاعي^(١).

ومثال ذلك ما جاء فى «الإلماع» .. «... سمعت إسماعيل بن أبى أويس يقول : سألت «مالكاً» عن أصح السماع، فقال : قراءتك على العالم أو قال : المحدث، ثم قراءة المحدث عليك، ثم أن يدفع إليك كتابه، فيقول: ارو عنى هذا»^(٢). وهناك لون آخر من المناولة، وهو أن يعرض الشيخ كتابه، ويناوله الطالب، ويأذن له فى الحديث به، ثم يمسه الشيخ عنده ولا يمكنه منه، ويعتبر العلماء أن هذه مناولة صحيحة، تصح بها الرواية.. وقد أصبح لدينا نوعان من المناولة (مناولة مع التمكين من الكتاب، ومناولة بغير تمكين) إلا أن كليهما معمول به، مقبول الرواية، إذ تكمن فيها الإجازة بالرواية.

^(١) هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، فقيهاً محدثاً من (٨٨ - ١٥٧ هـ)، وقد أجاز المناولة وعمل بها.

^(٢) القاضى عياض، الإلماع، ص ٨٠.

خامساً : المكاتبة

وهى طريقة تعرف من تسميتها، وموداها أن يكتب الشيخ لتلميذه بشيء من حديثه، وقد يكون فى حضور التلميذ، أو يكتب إليه من بلد آخر. وقد أجاز العلماء هذه الطريقة متى توفرت فيها عناصر الصدق والصحة، وذلك بأن تكون المكاتبة بخط الكاتب، أو من يكلفه بالكتابة تحت إشرافه، وكذلك أمانة الرسول الذى ينقل المكاتبة.

مثال ذلك، ما جاء به صاحب كتاب «الإلماع» يقول «... أخبرنا موسى بن أعين عن شعبة، قال : كتب إلى «منصور» بحديث ثم لقيته بعد ذلك، ثم سألته عن ذلك الحديث، فقلت : أقول حدثنى؟، فقال : أليس قد حدثتك ؟ إذا كتبت إليك فقد حدثتك»^(١). ومعنى هذا أنه إذا كتب الشيخ لأحد تلاميذه؛ فكأنه قد حدثه.

وطريقة المكاتبة من الطرق المعروفة لدى السلف أيضاً، فقد أشار من بعدهم إلى هذه الطريقة بقولهم : كتب إلى فلان قال : أخبرنا فلان، وأجمع العلماء على العمل بمقتضى هذا التحديث، وعندما يتيقن المتلقى للمكاتبة أن ذلك ما خطه الشيخ؛ فكأنه سمع ذلك منه فالكاتبة بالخط تعبير عن الضمير كما لو كانت باللسان، وإذا تسرب الشك إلى نفس المتلقى لما جازت له الرواية..

وبهذا الطريق كانت مكاتيب النبى صلى الله عليه وسلم إلى عماله، وإلى الملوك، وكما يقول صاحب «ظفر الأمانى»، «وقد أخرج مسلم كثيراً من هذا النوع، وفى صحيح البخارى الرواية بالكتابة... قال البخارى : كتب إلى محمد بن بشار»^(٢). أما صيغ الأداء فى هذه الطريقة؛ فقد جاوز بعض العلماء «حدثنا» و«أخبرنا»، ومنهم من أجاز «أخبرنا» فقط، إلا أن الجمهور أو الأغلب يشير إلى القيد بأن تذكر كلمة «كتابة».

(١) القاضى العياض، الإلماع، ص ٨٥.

(٢) الإمام اللكوى : ظفر الأمانى، ص ٤٩٠.

سادساً : الإعلام

وكيفيتها أن يعلم الشيخ تلميذه أن هذه الأحاديث من روايته، دون أن يأذن له في الرواية عنه، أو يأمره بذلك.

وهنا يمكن أن يقول له الطالب.. هو روايتك أأحمله عنك ؟ فيقول له : نعم، أو يقره على ذلك ولا يمنعه، فكأنه أجاز له الرواية، وهذا طريق صحيح للنقل أو للتحميل والأداء؛ ويمكن الاعتماد على الرواية به.

وإن كان قد ذهب كثير من المحدثين (والفقهاء والأصوليين) إلى جواز الرواية بالإعلام من غير إجازة.

وقد شبه بعض العلماء هذه الطريقة بطريقتي السماع والقراءة؛ فهي تشبههما من ناحية اعتراف الشيخ بهذه الأحاديث، وأنها من روايته، وأنها سُمِعَتْ فكأنه حدثه للمتلقى بلفظه، أو قرئ على الشيخ، وفي تلك الحالات لم يجوز به، وهذا وجه وطريق صحيح للنقل عند كثير من المحدثين.

وقد جاء في كتاب «الإلماع»^(١) .. أن عبد الملك بن حبيب^(٢)، روى، وحدث عن أسد بن موسى^(٣)، وكان «أسد» قد أعطاه كتبه؛ فنسخها وحدث بها عنه، ولم يجزه إياها؛ ف قيل لأسد، أنت لا تجيز الإجازة؛ فكيف حدث «ابن حبيب» عنك ولم يسمع منك. قال : إنما طلب مني كتبى لينسخها، فلا أدري ما صنع.. وهكذا نجد الرواية بطريقة الإعلام دون إجازة صريحة من الشيخ.

وهذه الطريقة صحيحة في النقل والرواية حتى لو قيل للمتلقى لا تروها عني لم يلتفت إلى ذلك، وله أن يرويها عنه، كما لو سمع حديثاً (أى بطريقة السماع)، ثم

^(١) القاضي عياض : الإلماع، ص ١٠٨، طبعة القاهرة، ١٩٧٨م، (ملخص بتصرف).

^(٢) عبد الملك بن حبيب يُكنى بـ"أبي مروان" : وكان حافظاً للفقهِ وله فيه مؤلفات، ولم يكن له علم بالحديث، وذكر عنه أنه كان يتساهل، ويحمل على سبيل الإجازة أكثر روايته، توفي ٢٣٨هـ.

^(٣) هو الذى ينتسب إلى الوليد عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموى، الحافظ المعروف بأسد السنة، قال عنه البخارى هو مشهور الحديث.

قيل لا تروه عنى ولا أجزه لك.. لم يضره ذلك، ولم يمنع من الرواية؛ فإن العمل يكفى فيه صحة المروى فى نفسه.

وتأتى صيغ الأداء موضحة أن هذه الطريقة تمت بالإعلام، كأن يقال : «أعلمنى فلان» أو ما يرادف هذه الصيغة «حدثنى فلان فيما أعلمنى به» أو «أخبرنى إعلاماً».

سابعاً : الوصية

واضح أن الوصية تكون من العالم أو الشيخ بكتاب قبل سفره أو قبل موته، على أن يروى المتلقى عنه مروياته، كأن يقول : أوصيت لفلان ابن فلان بأحد مروياتى وقد حدث هذا عندما أوصى «أبو قلابة (وهو عبد الله بن زيد الجرمى البصرى) أحد أعلام التابعين»^(١).

وكما يشير القاضى عياض فى كتابه «الإلماع» أن عبد الله بن زيد تابعى ثقة كان من الفقهاء ذوى الألباب، أرادوه على القضاء فهرب إلى الشام؛ فمات بها عام ١٠٤ هـ. أوصى عند موته - وهو بالشام - إذ قال: «ادفعوا بكتبى إلى أيوب إن كان حياً، وإلا فأحرقوها»^(٢).

وحدث أن نفذت هذه الوصية، وجئ بالكتب من الشام إلى أيوب حيث يقيم بالبصرة.

وهذه الطريقة قد أجازها المتقدمون، وأجازوا الرواية بها لأنه حين يوصى العالم؛ فكأنه يدفع بهذه الروايات إلى من يثق فى قيامه بروايتها؛ ففى هذا الدفع شكل من أشكال الإذن، وشبه بموضوع العرض والمناولة.

ومن المحدثين من يشير إلى أن الوصية أضعف صور التحمل، وقد وضعوا لهذه الطريقة شروطاً تؤكدها، وتعمل على الاطمئنان حول هذه المرويات التى تتم بهذه

(١) د. كوثر محمود المسلمى : مباحث فى علوم الحديث، ص ١٩٩، ط. القاهرة، ١٩٩٣.

(٢) القاضى عياض : الإلماع، ص ١١٦، ط. القاهرة، ١٩٧٨.

الطريقة، وهو حرص - كما نرى - من علماء الحديث على سلامة المروى، ومن هذه الشروط أن الموصى له عند أداء روايته عليه أن يلتزم عبارة الموصى، وقد شبهوا وصية العلم بوصية المال، إذ إن وصية المال محددة، فكذلك وصية العلم لابد من توفر الأمانة فى تحملها وأدائها، كما أن الوصية لابد أن تتسم بالوضوح والتحديد.

وكما يشير ابن كثير إلى أن هذا النوع من الرواية نادر الوقوع... وإن وقع صحت الرواية به، لأنه نوع من الإجازة، إذ يجيز فيه الموصى الموصى له برواية شئ معين، مع إعطائه إياه، فليس ثمة وجه لتفرقة بينه وبين الإجازة^(١).

ثامناً : الوجدادة

هى أن تجد مرويات فى صحيفة دون سماع، أو إجازة، أو مناوله، أو وصية، ويجد هذه المرويات بإسنادها، وسواء أكان المدون لهذه الصحيفة معاصراً أم غير معاصر لمن وجد هذه المرويات، حدث لقاء أم لم يحدث، إلا أن هناك استوثاقاً من أن الكتاب صحيح النسبة إلى من دونه، ويمكن أن تتأتى هذه الصحة من شهادة ممن لهم اهتمامات فى هذا المجال، أو أن يكون الكتاب الذى وجد نال من الشهرة، بحيث أصبح مؤكداً فى نسبته إلى صاحبه، ومؤكداً فى نصوصه.

وهنا يمكن أن يقوم الواحد بالرواية بطريقة، مقول القول، أو على سبيل الحكاية، لا على سبيل السماع.

ومن صيغ الأداء لهذه الطريقة، يقال : «وجدت بخط فلان : حدثنا فلان.. ثم يسنده»، ومثل هذه الطريقة تقع فى مسند أحمد بن حنبل، إذ يقول ابنه عبد الله : «وجدت بخط أبى : حدثنا فلان... ثم يسوق الحديث».

ولم يروها مباشرة عن أبيه دون ذكر الكيفية، وهو راوية كتبه، وابنه وتلميذه وخط أبيه معروف له، وكتبه محفوظة عنده.

(١) أحمد محمد شاكر : الباعث الحثيث، لابن كثير، ص ١٠٧، ط. القاهرة، ١٩٧٩ (تصرف).

ويدكر ابن كثير «أن للواجد أن يقول «قال فلان»، إذا لم يكن فيه تدليس يوهم اللقي»^(١).

والمعول في ذكر طريقة نقل الحديث أو تحمله، أن تمثل الحقيقة والواقع الذي حدث به التحمل والأداء، لا أن يروى الحديث دون ذكر طريقة التلقي؛ فإخفاؤها قد يؤدي إلى تشكك في الرواية إذ لا يحدث بها التلقي إلا قائلًا: وجدت كذا، فالصدق (مثلاً) في هذه الطريقة والأمانة في التحمل والأداء يؤديان إلى الاطمئنان في رواية الحديث.

ويشير العلماء إلى أن "الوجادة" ليست من باب الرواية، وإنما هي حكاية عما وجد في الكتاب. ومنهم من منع العمل بها، ومنهم من أجازها، إلا أن الرأي الغالب وجوب العمل عند حصول الثقة.

وهذه الاتجاهات قد حدثت في الفترة المتقدمة من حياة الحديث، وذلك للحاجة إلى معرفة طرق الرواية، والتأكد من صحة الإسناد للوصول إلى حديث صحيح مقبول، أما الآن فأمامنا كتب الحديث التي اشتهرت، وصحت نسبتها إلى أصحابها الذين جمعوا فيها النوعيات المختلفة من الأحاديث ما بين صحيح، وحسن، وضعيف إلى آخر ذلك.

إن كيفية تحمل الرواية وأدائها، أمر اهتم به علماء الحديث الأوائل، وذلك لمعرفة كيفية تلقي الرواية كوسيلة من وسائل الوصول إلى معرفة صحة الرواية من غيرها. وقد أطلق علماء الحديث على هذا الباب (أنواع الأخذ وأصول الرواية)؛ فكأنها تمثل الأصل في رواية الحديث، وهو أمر ضروري في دراسة الرواية وصحة السند.

(١) أحمد محمد شاكر: الباعث الحديث، لابن كثير، ص ١٠٧.

ومن مظاهر الاهتمام بموضوع التحمل والأداء، تكلم العلماء عن أهلية التحمل؛ فهي عند غالبيتهم التمييز الذى يعقل به الناقل ما يسمعه ويضبطه، وأشاروا إلى أن الحد الأدنى فى السن خمس سنوات.

وقد جاء فى كتاب «منهج النقد فى علوم الحديث»^(١) أن ابن الصلاح يشير إلى أن التحديد بخمس سنوات هو الذى استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعدا «سمع»، ولمن لم يبلغ خمساً «حضر». وقد ظهر ذلك على كتبهم الخطية، يسجلون فيها أسماء السامعين، فيقولون «سمع هذا الكتاب فلان»، و«حضر فلان».

ويصح سماع الصغير متى ضبط ما سمعه، ويصح الأخذ عنه بعد بلوغه، إذ لا يصح الأخذ عن الصغير ومن لم يبلغ.

«ويقول «القاضى عياض»، ولعلهم إنما رأوا أن هذا السن أقل ما يحصل به الضبط وعقل ما يسمع وحفظه، وإلا فمرجوع ذلك للعادة، وربّ بليد الطبع غبى الفطرة لا يضبط شيئاً فوق هذا السن، ونيل الجيلة ذكى القريحة يعقل دون هذا السن»^(٢).

وقد أورد أمثلة لذلك منها :

- أن القاضى أبا عمر... كان يحدث عن جدّه/يعقوب بن إسماعيل ابن حماد بحديث لقّنه وهو ابن أربع سنين.

- وقد قال سفيان بن عيينه : جلست إلى «الزهرى» وأنا ابن ست عشرة سنة.

- وقال أبو عبد الله الزبيرى^(٣) : يستحب كُتُبُ الحديث من العشرين لأنها

مجمع العقل، وأحب إلى أن يشتغل قبل بحفظ القرآن، والفرائض.

وهنا يصل إلى الكمال والدرجة العليا للسمع..

^(١) د. نور الدين عتر : منهج النقد فى علوم الحديث، ص ٢١١، ط. دمشق، ١٩٨١.

^(٢) القاضى عياض : الإلماع، ص ٦٤، ط. القاهرة، ١٩٧٨.

^(٣) كان من أهل البصرة، "شافعى" حافظاً للمذهب، قدم إلى بغداد وحديث بها وكان ثقة، توفى ٣١٧هـ.

وتحدثنا أيضًا كتب السنة، والسيرة عن سماعات الصحابة لأقوال النبي صلى الله عليه وسلم، ومشاهداتهم لأحواله قبل أن يسلموا، وعلى هذا يصح سماعهم بعد الإسلام والتوبة النصوح ما تحمّلوه من قبل.

وهكذا تظهر العناية بالحديث وسماعه وتحصيله والتسابق إليه في سن مبكرة. ويروى عن أحمد بن حنبل قوله في سفيان بن عيينه (أخرجه أبوه إلى مكة وهو صغير؛ فسمع من الناس : عمرو بن دينار، وابن أبي نجيح في الفقه...) (١). وهكذا فإن طرق الأداء وصيغها تبيّن الطريقة التي تم تحمّل الحديث بها، وتبيّن هل هي صحيحة أو غير صحيحة.

التدليس :

كما تظهر طرق التحمل والأداء إلى حد كبير تدليس الراوى (وهو عيب خفى) حينما يستعمل صيغة أداء أعلى من الصيغة التي تحمل بها؛ فيتهم حينئذ بالتدليس، وتكون روايته محل نظر وشك، وربما يصل إلى الاتهام بالكذب، وهو صفة خطيرة في رواية الحديث، وتجريح للراوى.

مثال ذلك : «أحمد بن محمد بن إبراهيم السمرقندى : اتهم في أحاديثه الكثيرة عن محمد بن نصر المروزي، وإنما هو تدليس، حصل على إجازة منه وصار يستعمل صيغة «حدثنا» ونحوها، وهذا تدليس، وكذا إسحاق بن راشد الجزرى كان يطلق «حدثنا» في الوجادة فسلّكه في عداد المدلسين» (٢).

ومصطلح «التدليس» اتهام يمكن أن يشكك، أو يقلل الثقة فى راوى الحديث وهو أمر يعكس الدقة البالغة فى البحث عن صدق الرواية، وصحتها والتدليس.. فى غاية الخطورة، لما فيه من الغموض والخفاء، ومصطلح التدليس اتهام يمكن أن يشكك، أو يقلل الثقة فى راوى الحديث.

(١) القاضى عياض : الإلماع، ص ٦٥.

(٢) د. نور الدين عتر : منهج النقد فى علوم الحديث، ص ٢٢٦، نقلاً عن «تعريف أهل التقديس، والإلماع».

ويقصد به ما خفى عيه (يعنى - عيب خفى) فى السند، وهو أمر لا يظهر إلا لذوى البصر والبصيرة من أهل الحديث فى البحث عن صحة السند. والمقصود بالتدليس.. أن الراوى يروى عن لقيه، أو عاصره دون أن يسمع منه؛ وهذا لون من ألوان الغش والخديعة وهو أخو الكذب؛ فيوهم السامع أنه سمع هذا الحديث أو ذاك، دون أن يسمعه - فى حقيقة الأمر - من الشيخ الذى لقيه أو عاصره. لأن المراد باللقاء، السماع لا مجرد اللقاء كأن يقول: عن فلان، أو فلانا : قال كذا، أو حدث بكذا.. مما يوهم السماع، مع أنه لم يصرح بالسماع فلم يلجأ إلى صيغة تبين الأداء كسمعت، أو حدثنى.

أما إذا أتى بلفظ صريح فى السماع، مثل : حدثنى، أو سمعت؛ فقد أزال الإيهام وخرج عن كونه مدلساً وأوضح عملية الكذب الصريح إذ يقول : سمعت وهو لم يسمع، وصار كذاباً، ويمكن أن يكون قد أسقط واحداً من الرواة..

مثال المدلس كما جاء به صاحب كتاب «منهج النقد فى علوم الحديث».. وهو : الحديث الذى رواه أبو عوانة عن الأعمش عن إبراهيم التيمى عن أبيه عن أبى ذر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : «فلان فى النار ينادى يا حنان يا منان».

قال أبو عوانة : « قلت للأعمش : سمعت هذا من إبراهيم ؟ قال : لا. حدثنى به حكيم بن جبير عنه». فقد دلّس الأعمش الحديث عن إبراهيم؛ فلما أُستفسر يّين الواسطة..^(١).

وقد اختلفت الآراء حول عملية التدليس، منهم من جرّح المدلس ولم يقبله، ومنهم من قبله، أما الصحيح الذى عليه جمهور الأئمة : أن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه المنقطع، مردود، وما رواه بلفظ مبيّن للاتصال نحو : سمعت، أو حدثنا، أو أخبرنا.. فهو متصل، ويمكن أن يكون مستوفياً لباقى الشروط فى السند والمتن أى شروط الصحة والاحتجاج به، وقد يكون غير مستوفٍ فيردّ.

^(١) د. نور الدين عثر: منهج النقد فى علوم الحديث، ص-٣٨١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨١.

الوضع فى الحديث

أردت أن اتطرق لهذا الموضوع لما له من أهمية في بيان جهود العلماء في مجال الحديث الشريف، والذي يحول دون المتشككين، والطاعنين.

وقد دسّ الحاقدون، والمعادون للإسلام نصوصاً ونسبوا كذباً إلى رسول الله لسبب أو لآخر، حتى اتخذها مَنْ بعدهم أيضاً ذريعة للتشكيك في الحديث، وأن فيه الموضوع والمكذوب، والسادج، والركيك، وقد أبدى علماء الحديث في بيان ما هو موضوع، ومكذوب، وأسباب ذلك ودوافعه، وبيان ما هو مردود من غيره، حتى صُنّف الحديث، وظهر فيه النقي والخبيث، والمقبول والمردود، وحتى تنقشع سحابة الشكوك، ونعرف ما يمكن أن نضع أيدينا عليه من الأحاديث المقبولة.

والوضع في الحديث له دوافع كثيرة، وأسباب عديدة وقد هيأ لذلك ما كان للنص الديني من قدسية في نظر الناس فلم يقتنعوا بشيء إلا حينما يسانده نص ديني، ولما لم يتمكنوا من تطويع النص القرآني لأهوائهم وأغراضهم؛ لجأوا إلى الحديث يأتون بنصوص تحاكي متن أحاديث رسول الله، وفي الوقت نفسه تخدم أهواءهم، وأغراضهم، ويضعون لها سنداً حتى يُقدّم للناس على أنه حديث شريف، وهو نص مكذوب موضوع منسوب كذباً إلى رسول الله.

أما الجو الذي هيأ لهذا الاتجاه الخطير هو بداية ظهور الفتنة بدءاً بمقتل عثمان بن عفان، ثم التحكيم بين علي ومعاوية.

ويبدو أن المنازعات بدأت في الظهور بعد وفاة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهكذا كانت الخلافة أول مسألة ظهر واشتد فيها الخلاف بين المسلمين، إذ توفى رسول الله، ولم يعين من يخلفه ولم يبين كيف يكون الاختيار.

وما حدث بين الأنصار والمهاجرين في سقيفة بني ساعدة وأن كلاً منهم يرى أن الخلافة فيهم، وبعد مناقشات، وأخذ ورد تمت البيعة لأبي بكر. ولم يكن علياً حاضراً لانشغاله مع أهله في أخذ العدة لدفن جثمان الرسول.

وحين بلغه الخبر لم يكن يرضى بذلك؛ فتكرّر رأى آخر وهو أن الخلافة تكون في بيت النبي، وأولى الناس بذلك علي بن أبي طالب، وإنما بايع عليّ أبا بكر في نهاية الأمر بعد أخذ وعطاء.

وكما يذكر الأستاذ أحمد أمين في كتابه "فجر الإسلام"، «لم تمت النظرية القائلة بأولوية عليّ، في عهد أبي بكر وعمر، ولكن سكنت وهدأت، وساعد على حمودها عدل أبي بكر وعمر، وانتصافهما حتى من أنفسهما، وأنهما لم يعيرا العصية القبلية أى التفات. وزاد في سكونها انشغال الناس بالحروب، والفتوح ونجاحهم؛ فلم يجد الناقمون مجالاً يدخلون منه على الناس لإثارتهم الفتن.»^(١)

وحينما تولى الخلافة عثمان بن عفان بعد عمر بن الخطاب، تبرّم عليّ وأنصاره، ومما أزعج هذا التبرم، ووسّع دائرة الخلاف أن عثمان بن عفان^(٢)، أموى، استعان بالأمويين، وجعل أغلبهم عمالاً له على الأمصار، ويقول الأستاذ أحمد أمين: «أن كاتب (عثمان) وأمين سرّه هو "مروان ابن الحكم" الأموى، ومروان هذا وشيعته، هدموا كل ما بناه الإسلام من قبل، ودعمه أبو بكر، وعمر، من محاربة العصية القبلية، وبثّ الشعور بأن العرب وحدة؛ فحرك "مروان" بذلك ما كان كامناً من العداوة القديمة في الجاهلية بين بنى هاشم وبنى أمية»^(٣)، أى الرجوع إلى عصر الجاهلية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان لعبد الله بن سلول (وهو يهودى، يظهر الإسلام) دور كبير في إثارة الفتنة، وتأليب الأحزاب على عثمان، وكان ينتقل بين الكوفة والشام ومصر، يشيع أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان قد

(١) أحمد أمين : فجر الإسلام، ص ٤٠٣.

(٢) نسبّه.. عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشى الأموى، يجتمع هو ورسول الله في "عبد مناف"، يكنى : أبو عبد الله، وقيل : أبو عمرو. راجع : أسد الغابة ٥٨٤/٣.

(٣) أحمد أمين : فجر الإسلام، ص ٤٠٢.

أوصى إلى علي بن أبي طالب، ويقول : «إنه كان لكل نبي وحى، وعليّ وحى محمد...، ومحمد خاتم الأنبياء، وعليّ خاتم الأوصياء»؛ فهو أحق بالإمرة من عثمان، وعثمان معتدّ في ولايته ما ليس له.

وإننى أرى أن هذا التصرف لم يكن يقصد به إلا إثارة العداوة واتساع الخلافات بين الحكام أنفسهم، كيداً فى الإسلام، وطعنًا فى نصرته.

حتى بلغ الأمر مداه فى نهاية عهد عثمان بن عفان؛ فقتل، ويقول ابن كثير «وشجّ أمير المؤمنين عثمان، وهو فى رأس المنبر، وسقط مغشياً عليه، واحتمل إلى داره، وتفاقم الأمر، وطمع فيه أولئك الخارجين من أعدائه، وأجسوه إلى داره، وضيقوا عليه، وأحاطوا به محاصرين له، ولزم كثير من الصحابة بيوتهم، وسار إليه جماعة من أبناء الصحابة، عن أمر آبائهم، منهم : الحسن والحسين، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو ابن العاص، وصاروا يحاجّون عنه، ويناضلون دونه أن يصل إليه أحد منهم...؛ فإنهم كانوا قد طلبوا منه أن يعزل نفسه...، ولم يقع فى خلد أحد أن القتل كان فى نفس الخارجين، وانقطع عثمان عن المسجد فكان لا يخرج إلا قليلاً فى أوائل الأمر، ثم انقطع بالكلية فى آخره.. وقد استمر الحصر أكثر من شهر، حتى كان آخر ذلك أن قتل شهيداً رضى الله عنه.»^(١).

وقال قوله المشهورة : "فوالله لئن قتلتهمنى لا تتحابون بعدى، ولا تصلون بعدى جميعاً، ولا تقاتلون بعدى جميعاً عدواً أبداً".

وكأنه يتنبأ بانتشار الفتن والخلافات بين الناس، وفى عام ٣٥هـ بويع عليّ ابن أبى طالب بالخلافة، وبايعه كثير من المسلمين؛ وتحققت بذلك نظرية القائلين بحق عليّ فى الخلافة.

^(١) ابن كثير القرشى : "التوفى ٧٧٤هـ"، البداية والنهاية، المجلد الرابع، ص ٢٢٠.

إلا أن هناك من لم يرض عن هذا وخرج على علي^١ وهم : طلحة، والزبير، ومعاوية.

وكانوا يقولون إن لعلي^٢ دخلاً في قتل عثمان، أو أنه تقاعد وتوانى عن نصرته، وكان في إمكانه رد الناس عنه، وكانوا يتطلعون إلى أنه من الواجب عليه أن يقتص من قتلة عثمان، ويقول "الأستاذ أحمد أمين": «ويقول كل من طلحة والزبير: إنه أولى بالمطالبة بدم عثمان، لأنه من الستة الذين انتخبهم عمر للشورى ومن السابقين الأولين للإسلام، ويقول معاوية إنه أولى الناس رحماً بعثمان، وأقوى أهل بيته على المطالبة بدمه.»^(١).

وهكذا انتشرت الفتنة، وتفاقت الأمور، واختلفت الكلمة، وبعث علي^٣ إلى معاوية كتباً كثيرة؛ فلم يرد عليه جوابها، وكان والياً على الشام منذ خلافة عثمان.

وفي عام ٣٧ هـ، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب متواقف هو ومعاوية ابن أبي سفيان، كل منهما في جنوده، بمكان يقال له "صيفين" بالقرب من الفرات شرقي بلاد الشام، وقد شهد "صيفين" مع علي ومعاوية جماعة من الصحابة.

وذلك بعد أن انتهى الأمر بالنسبة لـ "موقعة الجمل" وتم قتل طلحة والزبير^(٢). أما بالنسبة لمعاوية فقد كان الأمر صعب المنال، وأصبح بين علي ومعاوية من وقعة "صيفين" ما كان.

وقد أحس معاوية بأن الدائرة كادت تدور عليه؛ فطلب إلى جنده رفع المصاحف على رؤوس الرماح، وطلب التحكيم إلى كتاب الله، واتفقوا على أن يحكموا، حكماً من جهة علي، وحكماً من جهة معاوية...، فبعث علي^٤ أبا موسى الأشعري وبعث معاوية عمرو بن العاص، واجتمع الحكمان بدومة الجندل (مكان ما

(١) أحمد أمين: فجر الإسلام، ص ٤٠٤.

(٢) راجع البداية والنهاية لابن كثير "المجلد الرابع، ص ٣٠١ وما بعدها.

بين الكوفة ودمشق)؛ فلم ينبرم أمر، ورجع الشاميون فبايعوا معاوية... ولما جرى التحكيم غضب خلق كثير من جند علي، وقالوا: "لا حكم إلا لله"؛ فإن الله يقول «... إن الحكم إلا لله يَقُصَّ الحق وهو خير الفاصلين»^(١)، وكفروا علياً بفعله، وخرجوا عنه، ثم تركوه وخرجوا إلى قرية قريبة من الكوفة تسمى "حُرُوراء"، وسموا حينذاك بالحرورية نسبة إلى هذه القرية، وسموا أيضاً "المحكمة" أى الذين يقولون "لا حكم إلا لله"، وهذان الاسمان يطلقان على "الخوارج" وكان اتجاههم يتعلق بالخلافة؛ فقالوا بصحة خلافة أبى بكر، وعمر لصحة انتخابهما، وبصحة خلافة عثمان فى أول عهده، ولما لم يسر سيرة أبى بكر وعمر، وأتى بما أتى من أحداث وجب عزله، وأقروا بصحة خلافة علي، ولكنهم قالوا إنه أخطأ فى التحكيم، وحكموا بكفره، وطعنوا فى أصحاب "الجمل" طلحة، والزبير، وعائشة.

وقد وضعوا نظرية للخلافة وهى: أن الخلافة يجب أن تكون باختيار حر من المسلمين؛ فإذا اختير الخليفة فلا يصح أن يتنازل أو يحكم.

وهكذا يبدأ اختلاق النص الدينى (الحديث) لمناصرة مثل هذه الاتجاهات. وإننى أردت أن أفصل القول فى هذا الخلاف من الناحية التاريخية لنذكر مدى الدوافع التى أدت إلى الوضع فى الحديث لمناصرة تلك الاتجاهات المتباينة، ويبدو أن التنازع حول الخلافة فى الدولة الإسلامية كان أحد العوامل الرئيسية التى أدت إلى وجود الطوائف الإسلامية المتعددة، التى تباينت آراؤها حول الخلافة، وكان اختلاق (الحديث)، والتأويلات البعيدة (فى النص القرآنى) معاوناً لهم فى إقناع الناس بفكرهم واتجاهاتهم.

كما زعموا -على غير حق- «إن الإمامة ليست من المصالح العامة التى تفوّض إلى نظر الأمة، ويتعين على القائم بها بتعيينهم، بل هى ركن الدين، وقاعدة

^(١) من الآية ٥٧، من سورة الأنعام.

الإسلام، ولا يجوز لنبى إغفاله ولا تفويضه إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر، وإن علياً، رضى الله عنه، هو الذى عينه رسول الله، وقد أتوا بنصوص ينقلونها، ويؤولونها على مقتضى مذهبهم، لا يعرفها جهايزة السنة، ولا نقله الشريفة، بل أكثرها موضوع، أو مطعون فى طريقه... (وهذا زعم من قِبَل المتشيعين، والأمر ليس كذلك)، إنما الإمامة من المصالح العامة المفوضة إلى نظر الخلق، ولو كانت من أركان الدين لكان شأنها شأن الصلاة، ولكان يستخلف فيها، كما استخلفَ أبا بكر فى الصلاة...»^(١).

وأخذت هذه الفرق فى وضع الأحاديث اختلافاً وكذباً على رسول الله. واستباحوا لأنفسهم وضع الحديث، ونسبته كذباً إلى رسول الله، وخاصة بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم - وبعد الفترة الأولى فى عهد الصحابة (عهد أبى بكر وعمر)، أصبح الكذب أسهل وأكثر، وقد كان تحقيق الخير أصعب.. ومثال ذلك: أن بشيراً العدوى جاء إلى ابن عباس؛ فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله، قال: فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه (أى لا يصغى إليه)، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لى لا أراك تسمع لحديثى؟ أحدثك عن رسول الله، ولا تسمع؛ فقال ابن عباس: إنا كنا زمناً إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا؛ فلما ركب الناس الصعب، والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف^(٢).

وهو أمر يوضح أن قبول الحديث ليس سهلاً، بل أمر يحتاج إلى تحرى دقة الخبر، ومدى صدقه..

وحينما كثرت فتوحات الدولة الإسلامية، ودخل إليها أمم كثر، من الفرس، والروم، والبربر، والمصريين، والسوريين وغيرهم، كان من بين تلك الأمم أناس لم

^(١) مقدمة ابن خلدون، ص ١٧٠، ١٨٤.

^(٢) رواه مسلم فى صحيحه.

يتجاوز الإيمان حناجرهم، وكثر الوضع كثرةً مزعجة..

ومن الغريب أيضًا، أنه حينما أخذ بأحد الرضاعين وهو "عبد الكريم بن أبي العرجاء"^(١) ليضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديثًا، أحرم فيها وأحل^(٢).

فانظر مدى الخطورة على النص الديني، والحديث هو مع القرآن جنبًا إلى جنب كأساس للتشريع الإسلامي.

ولا شك أن الخصومة السياسية التي تكلمنا عنها، اتخذت شكلًا دينيًا كان له أبلغ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الإسلام، وقد حاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن والسنة، وعمل بعض الأحزاب على أن يتأولوا القرآن على غير حقيقته، وأن يحمّلوا نصوص الحديث ما لا تحتمله، وأن يضع بعضهم على لسان الرسول أحاديث تؤكد دعواهم، بعد أن عزّ عليهم مثل ذلك في القرآن، ومن هنا يبدأ الوضع ويختلط الصحيح بالموضوع.

والحديث الموضوع : هو الخير الذي يخلقه الكذابون وينسبونه إلى رسول الله افتراء عليه.

وبدأت أحاديث الوضع تتناول فضائل الأشخاص (فضائل الأئمة، ورؤساء الأحزاب).

ويشير علماء الحديث إلى أن الفترة الباكرة في حياة الصحابة كانت عصر صفاء للحديث وذلك أن صحابة رسول الله؛ فلدوه بأرواحهم، وتركوا أوطانهم وأموالهم، وأهليهم لنصرة الرسول، وإعلاء كلمة الله تعالى وكلمة رسوله، وكان لها

^(١) وكان عبد الكريم هذا خال معن بن زائدة واتهم بالمناوئة، وكان يضع الأحاديث بأسانيد يغريها من لا معرفة له بالجرح والتعديل وتلك الأحاديث كلها ضلالات، راجع الفرق بين الفرق، ص ٢٥٦.

^(٢) المرجع السابق.

فى نظرهفم تقديس وإكبار؁ وقد امتزج حب الإسلام - المتمثل فى النص القرآنى؁ ونصوص الحديث - بدمائهم؛ فلم يقدموا على كذب مهما كانت الدواعى والأسباب..

يظهر ذلك فى موقف عمر بن الخطاب حين جادل أبا بكر عندما صمم على قتال الردة؁ ومانعى الزكاة؛ فلا يرى عمر قتالهم؁ تمسكًا بقول رسول الله «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله؛ فإن قالوها فقد عصموا منى دماءهم» إلا بحقها؁ وحسابهم على الله» وهنا يتدخل أبو بكر؁ ويشير إلى أن رسول الله يقول : "إلا بحقها"؁ ومن حقها "الزكاة"^(١).

وهكذا يتحرى الصحابة - رضوان الله عليهم - (أبو بكر وعمر)؁ ألفاظ الحديث للتأكد من صدق ألفاظه؁ وتنفيذها؁ وإعمال سنته بين الناس.

ويتضح أيضًا هذا الحرص فى عهد الصحابة؁ حينما نعرض حديثًا حدث به أنس؛ فقال له رجل : «أسمعت هذا من رسول الله؁ صلى الله عليه وسلم؟ قال : نعم أو حدثنى من لم يكذب؁ والله ما كنا نكذب ولا كنا ندرى ما الكذب.»

وكما ذكرنا أن الأسباب السياسية هى فى مقدمة الأسباب التى أدت إلى الوضع؁ وتمكّن لكثير من أهل الأهواء والنحل أن يضعوا الحديث؁ كل فى تأكيد المذهب الذى ينتمى إليه.

وكان على أثر الخصومة السياسية أن تفرّق الناس؁ وأصبحوا أحزابًا وشيعًا لكل فكره ومبادئه..

فمنذ الخصومة بين على ومعاوية؁ وبين الأمويين والعباسيين؁ أخذ كل فريق يناصر اتجاهه؛ وكانت فرقة الرافضة (وهى إحدى فرق الشيعة) نضع أحاديث فى

^(١) راجع : السنة ومكانتها من التشريع الإسلامى - للدكتور مصطفى السباعى.

فضائل على وأهل بيته، حتى قيل إنهم وضعوا ما يقرب من ثلاثمائة ألف حديث، ومن ذلك قولهم : «من أراد أن ينظر إلى آدم في عمله، وإلى نوح في تقواه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في هيئته، وإلى عيسى في عبادته؛ فليُنظر إلى عليّ». وهو أمر قد يثير ذهولاً من هذه الجرأة البالغة ونسب الكلام المخلوق إلى رسول الله.

ويقول عنهم ابن تيمية : "وكذب الرافضة مما يضرب به المثل" وسئل مالك عن الرافضة ؟ فقال : "لا تكلمهم، ولا ترو عنهم؛ فإنهم يكذبون"^(١).

«وأما الشيعة : فقد كثر الوضع منهم، وصنعوا بعض الأخبار التي تنال من أبي بكر، وعمر، زاعمين أنهما أساءا إلى عليّ».

ومن الأخبار التي وضعوها : "وحى وموضع سرى وخليفة في أهلى وخير من أخلف بعدى عليّ"^(٢). وزعموا أنه من قول رسول الله.

ولما رأى المناصرون لأبى بكر وعمر وعثمان ومعاوية - وكانوا يطلقون عليهم "البكرية" - ما صنع الشيعة من وضع أحاديث تقُدس إمامهم، وضعت "البكرية" كذلك لصاحبها أحاديث أيضاً تقابلها.

ومن ذلك : «ما فى الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة منها لا إله إلا الله محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، عمر الفاروق، عثمان».

وفى حديث "لو كنت متخذاً خليلاً..." يجعله المتشيعون لعلى ، أنه لعلى بن أبى طالب، و"البكرية" يرونها لأبى بكر، وهو حديث موضوع مختلق لتقديس كل فريق إمامه مستنداً إلى مثل تلك الأحاديث المكنوبة.

(١) ابن تيمية : منهاج السنة، ج ١، ص ١٣.

(٢) السيوطى : اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة، ج ١، ص ١٨٥.

وفى هذا المجال يذكر الأستاذ أحمد أمين «وتلمح أحاديث كثيرة لا تكاد تشك وأنت تقرؤها، أنها وضعت لتأييد الأمويين،... كالخير الذى روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال فى معاوية : اللهم قه العذاب والحساب، وعلمه الكتاب.»^(١).

وهكذا كان يقابل الكذب بكذب مثله، وكانت الفرق المتعصبة لمعاوية، والأمويين، يقولون : "الأمناء ثلاثة، أنا وجبريل، ومعاوية"، والمؤيدون للعباسيين، يقولون : "العباس، حى، ووارثى".

وقد ذكر بعض العلماء «أن أقل الفرق الإسلامية كذباً هى فرقة الخوارج (وهم الذين خرجوا على على^٢ بعد قبوله التحكيم)، وسبب ذلك أن تعاليمهم كانت تقضى بتكفير مرتكبى الذنوب مطلقاً، فما كانوا يستحلون الكذب والفسق.»^(٣).

ومن أسباب الوضع كذلك هؤلاء الذين خرجوا على الدين، ولم يؤمنوا بالله، ولا بالآخرة، وهم "الزنادقة"^(٤) فقد كانوا يكرهون الإسلام ديناً ودولة، وهؤلاء ممن لم يتمكنوا من استعادة سلطانهم من زعامة وإمرة كانت قد زالت أمام التيار الإسلامى؛ فلم يجد هؤلاء من سبيل إلا إفساد العقيدة الإسلامية، وتشويه محاسن الدين، وتفريق صفوف المسلمين، وربما تستر هؤلاء وراء الزهد أحياناً، والتصوف أحياناً أخرى؛ فحاولوا التقليل من شأن النص الدينى (الحديث)، لإثارة الشبه حول النص، رغبة فى تنفير الناس منه، حتى تنفك عرى الإسلام، وتضعف قوة المسلمين، ويتمكن هؤلاء من استعادة سلطانهم.

(١) أحمد أمين : فجر الإسلام، ص ٣٣٨.

(٢) البغدادى : الفرق بين الفرق، ص ٤٥.

(٣) الزنديق، هو القاتل بالدهر - فارسى معرب وهو بالفارسية (زَنْدِكِرَاي) أى يقول : بدوام الدهر. والزندقه فى اللغة هى الضيق، والزنديق من ضيق على نفسه. (راجع لسان العرب مادة (زندق)).

وكانوا يقولون : "إن الله لما خلق الحروف سجدت الباء، ووقفت الألف"، وقالوا أيضًا : "الباذنجان شفاء من كل داء".^(١).

فانظر إلى أى مدى أراد هؤلاء أن يشوهوا كرامة الدين بتشويه نصوصه، وبيان تفاهة النص، وركاكته؛ كذلك أرادوا أن يحطوا من شأنه أمام العقلاء والمثقفين، وينحدرون بعقيدة العامة إلى درجة من السخف، تثير سخرية الملحدّين.

ويقول صاحب كتاب "لمحات فى أصول الحديث"، «ولقد بلغ من دقة علمائنا واستقصائهم المنهجى، أن وضعوا أيديهم على عدد من الأحاديث الموضوعة من قبل هؤلاء الزنادقة، فقد روى العقيلي بسنده إلى "حماد بن زيد"، قال "وضعت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث"،... ومما وضعوه - أيضًا - تشويهاً للدين ومحاربة للإسلام فى عقل بنيه، وعقيدتهم.. "ينزل ربنا عشية عرفة على جمل أورك"^(٢) يصافح الركبان ويعانق المشاة".^(٣).

وقد كان للعصبية دور فى الإتيان بأحاديث موضوعة، تبين فضل بلدهم، أو مكانهم، أو قبيلتهم، أو جنسهم، وهو ما يطلقون عليه "الشعرية" أى المنتصرون لجنسهم وقبيلتهم ولغتهم.

فيقول الفرس (مثلاً) "إن الله إذا غضب أنزل الوحى بالعربية، وإذا رضى أنزل الوحى بالفارسية"

ويقول الدكتور أحمد عمر هاشم «وقد ساعد على انتشار - فكرة العصبية - أن الخلفاء العباسيين لم يتعصبوا للعربية؛ فانتهاز الشعوبيون الفرصة فى محاربة العرب،

(١) راجع، د. مصطفى السباعى : السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى، ص ٧٨.

(٢) الجمل الأورق، ما فى لونه يياض وسواد.

(٣) د. محمد أديب صالح : لمحات فى أصول السنة، ص ٣٠٧، وراجع : "السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى : للدكتور مصطفى السباعى.

ووضعوا أحاديث في فضل الفرس وبلدانهم وعلماهم، والخط من قيمة العرب، ومن ذلك ما وضعوه في فضل "أبي حنيفة النعمان" لأنه من أصل فارس، وذم الإمام الشافعي لأنه عربي. ^(١).

وجاء دور القصاصين، الذين يقصدون التكسب، والارتزاق، والتزلف إلى العامة لاسترضائهم بغرائب الروايات؛ إذ كانوا يتشبهون بأهل العلم، والعلم منهم براء، وكانوا يدركون أن النص الديني المتمثل في الحديث يمكن أن يلفت أنظار الناس ويزيد من قناعتهم.

وقد روى السيوطي في كتابه "تحذير الخواص من أكاذيب القصاص" أن أحد هؤلاء القصاص جلس، وروى تفسير قول الله تعالى "عسى أن يعثلك ربك مقاماً محموداً"، وزعم أن النبي، صلى الله عليه وسلم، يجلس مع الله على عرشه؛ فبلغ ذلك محمد بن جرير الطبري؛ فغضب، وبalg في إنكاره، وكتب على باب داره "سبحان من ليس له أنيس، ولا له على عرشه جليس"؛ فشارت عليه عوام بغداد، ورجعوا بيته بالحجارة حتى استدّ بابه، وعلت عليه الحجارة.

وهكذا يستميل القصاص وجه العوام إليهم، ويأتون بما عندهم من الأكاذيب، وما يحدثون به من أحاديث عجيبة خارجة عن نظر العقول.

ويقولون ممن اشتهر بالوضع على هذه الطريقة "أبو سعيد المدائني"، ومن أغرب ما ورد في هذا الباب، ما روى ابن الجوزي بإسناده إلى أبي جعفر الطيالسي قال: «صلى أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين في (أحد المساجد)؛ فقام بين أيديهم قاص؛ فقال: حدثنا أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، قالوا: حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عن أنس قال: الرسول، صلى الله عليه وسلم، "من قال لا إله إلا الله

^(١) د. أحمد عمر هاشم، الدفاع عن الحديث النبوي، ص ١١٦.

خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب، وريشه من مرجان....، وأخذ فى سرد قصة تبلغ نحواً من عشرين ورقة!!؛ فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى ابن معين، وجعل يحيى ينظر إلى أحمد؛ فقال له . حدثه بهذا؟؛ فيقول : والله ما سمعت هذا إلا الساعة؛ فلما فرع من قصصه، وأخذ الأعطيات، ثم قعد ينتظر بقيتها، فأشار إليه يحيى بن معين بيده.. أن يأتى؛ فلما جاء، قال له : من حدثك بهذا؟؛ فقال : أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين؛ فقال : أنا يحيى بن معين، وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قط فى حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال : لم أزل أسمع أن يحيى ابن معين أحمق، ما تحققت هذا إلا الساعة، كأن ليس فيها يحيى بن معين، وأحمد ابن حنبل غير كما!!؛ وقد كتب عن سبعة عشر أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين؛ فوضع أحمد كفه على وجهه، وقال : دعه يقوم؛ فقام كالستهزىء بهما.^(١)

وكان للخلافات الفقهية والكلامية، دور أيضاً فى وضع الأحاديث؛ فاتجه أصحاب المذاهب الفقهية والكلامية إلى اختلاق الأحاديث التى تؤيد مذهبهم. من ذلك "ما روى أنه قيل لمحمد بن عكاشة الكرمانى : أن قومًا يرفعون أيديهم فى الركوع، وفى الرفع منه، فقال : حدثنا "المسيب ابن واضح" عن أنس، مرفوعاً: من رفع يده فى الركوع فلا صلاة له."^(٢)

فلا تكاد ترى فرعاً فقهياً مختلفاً فيه إلا وتجد حديثاً يؤيد هذا، وحديثاً يؤيد ذاك. ومن العجيب أننا نرى اتجاهات الرضاعين، هؤلاء الذين ينتسبون إلى الزهد والتصرف، يأتون بأحاديث مكذوبة على رسول الله رغبة فى ردع الناس عن المعاصى، وتوجيههم وجه الخير والإصلاح.

^(١) راجع : لمحات فى أصول الحديث، للدكتور محمد أديب صالح، ص ٩٠، ٣٠٨. دار البحوث والدراسات الإسلامية، القاهرة.

علوم الحديث لابن كثير، ص ٧١.

^(٢) د. أحمد عمر هاشم : منهج الدفاع عن الحديث النبوى، ص ١١٨.

فكانت أحاديثهم تدور حول الترغيب والترهيب والفضائل، وكانوا يحسبون أنفسهم أنهم يحسنون صنعاً.

ومن أمثلة ذلك «ما وراه الحاكم بسنده إلى أبي عمار المروزي، أنه قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟.. فقال : إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقة أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق؛ فوضعت هذا الحديث حسبة..»^(١).

كما يذكر الأستاذ أحمد أمين.. «أن هؤلاء ملأوا كتب الحديث بفضائل الأشخاص، حتى من لم يرههم النبي صلى الله عليه وسلم كوهب ابن منبه..»^(٢). وقد أراد هؤلاء بوضعهم تلك الأحاديث أن يجيبوا الناس في العبادة والطاعة، حتى قيل لهم.. لماذا تكذبون على رسول الله، وأنتم ممن يتصف بالزهد والتقوى؟، فقالوا : إنما نحن نكذب لرسول الله لا عليه.. ولا شك أن هذا جهل بالدين؛ فمهما يحمل الحديث من فضائل؛ فلا يصح - بحال من الأحوال - أن ينسب كذباً على رسول الله.

وسبب آخر من أسباب الوضع في الحديث أن بعضهم كان يريد التقرب من الملوك والأمراء، ويتسمون بسمة العلم، حتى يصدق عليهم العطاء؛ فوضعوا أحاديث تحمل الإشادة بأعمالهم، ونسبوها كذباً إلى رسول الله، ومن ذلك، ما جاء عن "غياث بن إبراهيم"، وأنه دخل ذات يوم على المهدي بن المنصور^(٣)، وراه يلعب بالحمام - فأراد أن يمتدح فعلته هذه -؛ فروى له حديثاً أن رسول الله قال : "لا سبق إلا في نصل أو حافر أو جناح".

(١) د. محمد أديب صالح : لمحات في أصول الحديث، ص ٣١٠.

(٢) أحمد أمين : فجر الإسلام، ص ٣٤١.

(٣) أحد خلفاء الدولة العباسية، المتوفى عام ١٤٧ هـ.

أقسام الحديث

بمعنى أن الفضل كل الفضل لمن يمارس الفروسية ويحمل السيف، ويمارسها بركوب الخيل، وكذلك من يلعب بالحمام. وما كان من الخليفة إلا أن منحه عشرة آلاف درهم.

فلما قام ليخرج، قال المهدي : أشهد أن قفاك قفا كذاب ما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- (جناح)، ولكنه أراد أن يتقرب إلينا.. وهكذا نرى أن الأحاديث الموضوعة أشد خطراً على الدين إلا أن الله قيض لهذا النص الديني علماء يعملون على صيافته والحفاظ عليه نقياً صحيحاً آتياً عن رسول الله.

وقد سلك هؤلاء العلماء مسلكاً علمياً للنقد والتمحيص؛ فاهتموا اهتماماً كبيراً بالسند، وبالمتن، وعن تعديل رجال الرواية أو تجرييحهم حتى ينقى الحديث من كل مما ليس منه، ووضعوا شروطاً ومقاييس.

أشاروا إلى علامات للوضع تلحق بالسند وهي :

- أن يكون الراوى كذاباً معروفاً بالكذب، ولا يروى الحديث ثقة غيره.
- أن يعترف الواضع بالوضع.
- يروى عن شيخ لم يثبت لقياه له.^(١)

كما وضعوا علامات للمتن الموضوع أى المكذوب :

- ركاكة اللفظ، يدركه كل فصيح وبليغ.
- فساد المعنى - أى - أن يكون الحديث (المتن) مخالفاً لبديهات العقول، أو مخالفاً للقواعد العامة فى الحكم والأخلاق.
- مخالفته لصريح القرآن.
- مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة فى عصر النبي صلى الله عليه وسلم^(٢).

^(١) راجع : د. صلاح الدين الألبى : منهج نقد المتن، ص ٢٠٦.

^(٢) راجع : د. صلاح الدين الألبى " منهج نقد المتن، ص ٢٠٩.

وقد أفرد العلماء كتبًا خاصة بهذا النوع من الأحاديث، حتى يدركها الناس،
ويستبعدونها عن مجال الحديث الشريف ومنها "كتاب اللالي المصنوعة، في الأحاديث
الموضوعة"، لجلال الدين السيوطي، المتوفى عام ٩١٠هـ.

وكتاب "تنزيه الشريعة المرفوعة من الأخبار الشنيعة الموضوعة" لعلي بن
محمد بن عراق المتوفى عام ٩٦٣هـ.

وهكذا تتضح الأمور ويظهر الحديث الموضوع، والحديث الصحيح، وما يمكن
أن نأخذ به، وما يمكن أن نرده، ونعرف فساد..

المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى، وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدرك لعلّه يحيل الحلال إلى حرام، وإذا آذاه بحروفه، فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظاً إن حدث به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه..»^(١).

وهكذا يؤكد الشافعى على مبدأ الثقة فى التلقى والأداء بحيث يتوفر ضمان النص فى نقله بألفاظه من الراوى الأول حتى التدوين.

ومثال الحديث الصحيح :

«ما رواه البخارى قال : حدثنا قتيبة بن سعيد / حدثنا جرير / عن عمارة ابن القعقاع بن شبرمة / عن أبى زُرعة / عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : جاء إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله : من أحق بحسن صحابتي ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك ، قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم أبوك»^(٢).

وقد جاء فى كتاب "منهج النقد - فى علوم الحديث". أن هذا إسناد صحيح متصل، بسماع العدل الضابط عن مثله، (وبيان ذلك) أن البخارى إمام جليل فى هذا الشأن، وشيخه قتيبة بن سعيد، ثقة كبير المحل، ثبت، وجرير هو ابن عبد الحميد ثقة صحيح الكتاب... وعمار بن القعقاع ثقة أيضاً، وكذا أبو زرعة التابعى، وهو ابن عمرو بن جرير ابن عبد الله البجلي»^(٣)، عن الصحابى أبو هريرة، عمّا حدث مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهذا الرجل الذى أتى إليه، يسأله عن الأحق بحسن صحابته..

(١) الشافعى : الرسالة، ص ٣٧٠.

(٢) ابن حجر : فتح البارى، شرح صحيح البخارى، ٤١٤/١٠، "كتاب الأدب".

(٣) د. نور الدين عتر : منهج النقد، ص ٢٤٤.

ويشير علماء الحديث إلى أن رجال هذا السند كلهم ثقات احتج بهم الأئمة، وتَسَلُّسِلُ الإسناد معروف عند المحدثين، وليس ثمة ما يخالفه، والمسن كذلك موافق لما وردت به الأدلة. فـ "الحديث صحيح لذاته".

ويعنى هذا أن الإسناد فى هذا الحديث متصل، وهو الشرط الأول فى صحة الحديث، ومعنى الاتصال أن الإسناد يخلو من الانقطاع، لأن الحديث المنقطع هو الذى يسقط من إسناده راوٍ واحد فى موضع ما، أو كان أحد رجاله مبهمًا (غير معروف) إذ الإبهام شبيه بالسقوط، وإذا فقد الحديث هذا الشرط، وظهر فيه الانقطاع فهو حديث ضعيف.

والانقطاع فى السند، يأتى على صورة أخرى، وهى سقوط اثنين على التوالى فى موضع أو أكثر من موضع، فهذا الحديث يسمى "المعضل"، وهو ضعيف أيضًا. وكذلك لابد أن تتوفر العدالة فى الرواة، والعدالة خاصة فى الراوى تنبع من ملازمة التدين، والمحافظة على التقوى والمروءة، وهى صفات تبعث على الثقة والأمانة فى الراوى.

فالتقوى تجنب صاحبها كبائر الذنوب، وصغائرها، ويتميز صاحبها بالمرءة، ورجاحة العقل، وحسن التصرف، ويتمتع بأداب نفسية تحمله على محاسن الأخلاق، وجميل العادات، والبعد عن كل ما لا يليق. وكل هذه المميزات لدى الراوى تبعث على الاطمئنان إلى روايته.

كما يشترط علماء الحديث شروطاً أخرى، وهى أن تتوفر تلك العدالة فى المسلم البالغ العاقل، فالبلوغ يضمن الضبط، والحرص على الأمانة عند الأداء، (أما عند التحمل فلا يشترط البلوغ) ولشروط العقل اعتبار أيضاً؛ فغير العاقل لا يعتبر أهلاً للتصرف.

تمخضت جهود التي بذها علماء الحديث لرعاية الحديث وصيانتة، عن وضع قواعد وقوانين وشروط لابد من توافرها في الحديث المقبول، حتى يتميز صحيح الحديث من ضعيفه، وحتى يمكن تصنيف الصحيح في درجات، والحسن في درجات، والضعيف في أنواع. وذلك منعاً للخلط أو الدس وتمكيناً من معرفة الحديث الصحيح أو الحسن أو الضعيف.

ولم يقف العلماء عند حد ما أشرنا إليه سابقاً فيما يتعلق بالإسناد، ودراسة رجال الرواية، وطرق نقل الحديث، مع دراسة مستفيضة لكل هذه الأمور، وإنما جاء العلماء بما يسمى بمصطلح الحديث أو قوانين الحديث أو الشروط الواجب توافرها، والتي عند تطبيقها.. نحصل على الحديث الصحيح والحديث الحسن والحديث الضعيف. لمعرفة المقبول من المردود.

وهكذا يقيض الله سبحانه وتعالى للحديث الشريف مجتهدين، مفكرين، علماء، يميزون بين صحيح الحديث من سقيمه.

وتلك العناية الشديدة من المسلمين في حفظ الدين لم تُعرف في تاريخ البشرية من قبل أو من بعد، إذ يتبعون أسلوباً وقانوناً صارماً يلتزمون به في تمحيص الحديث ونقده، وتحكيم العقل، والتاريخ، والنظر، ولم يكن سهلاً أن يقبل العلماء حديثاً ما لم تتوافر فيه الشروط اللازمة.

وعندما ظهر ما يسمى بمصطلح الحديث - كما قلنا - كان أول من صنف فيه .. «القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه "المحدث الفاضل"، ثم "الحاكم أبو عبد الله النيسابوري"،... ثم جاء "القاضي عياض"، فألف كتابه "الإلماع"، وعشرات من الكتب المؤلفة في هذا الفن الخطير..»^(١).

^(١) ابن قيم الجوزية : المنار المنيعة في الصحيح والضعيف، ص ٩.

ومن وراء هذا كله نجد علماء الحديث يقسمون الحديث الشريف "المقبول" إلى الصحيح لذاته، ولغيره - والحسن لذاته، ولغيره.

فهـ "الحديث الصحيح لذاته" تتوافر فيه شروط القبول في أعلى درجاتها، أما إذا اشتمل على الدرجة الوسطى أو الأدنى منها، وَوُجِدَ ما يحير هذا القصور، كأن يتقوى بطرق أخرى فهو الصحيح لغيره، أما إذا لم يجد ما يحير القصور فهو الحسن لذاته، أما الحسن لغيره فقد يكون متوقفاً في قبوله "أى ضعيف"، ثم تأتى قرينة ترجح جانب القبول.

ولنلاحظ أن الحكم بالصحة أو بالحسن إنما هو ظاهرى لا قطعى، فقد يجوز الخطأ والنسيان على من يتصف بالعدالة "مثلاً"، وترجع المسألة إلى الاجتهاد الراعى، ودقة الملاحظة، والتحرى.

ولنتناول هذه الأنواع بالشرح والتحليل والتمثيل :

الحديث الصحيح لذاته :

هو الذى يتصل سنده، بنقل العدل الضابط عن مثله، إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، أو معلاً.

ومن علماء الحديث من يستفيض فى بيان صفة هذا الحديث، بأن يشير إلى أن متن هذا الحديث (وهو منطوق الحديث - أى ألفاظه) يتصل إسناده من الراوى إلى منتهى الإسناد الذى يصل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، وبحيث يسمعه كل رجل من رجال الإسناد من شيخه الذى تحمّل عنه الحديث، وتوفر الثقة فى الراوى تحملاً وأداءً شرط أساسى.

ويقول الشافعى فى "باب خبر الواحد" فى رسالته : «أن يكون من حدث به (الخبر) ثقة فى دينه معروفاً بالصدق فى حديثه، عاقلاً لما يُحدّث به، عالماً بما يحيل معانى الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على

وقد أثبت أيضاً بعض الملاحظات حول هذا الشرط وهي «أن يكون الراوى المتصف بالعدالة معيّنًا لا مجهولاً، إلا إذا وصفه الأئمة الموثوقون، فيقبل عند بعضهم، كما فى قول الشافعى - وهذا كثير عنده - "أخبرنى الثقة، أو حدثنى من لا آثمهم..."»^(١).

«أما إذا فقد الراوى صفة العدالة، فإن وجوه الطعن التى تجرحه هى : الكذب، أو اتهامه بالكذب، أو رمية بالفسق، أو الجهالة...»^(٢).

ومن الصفات المطلوبة فى الراوى أيضاً "الضبط" وهو يعنى قوة الحفظ، والرعى، والانتباه، وحسن الإدراك، وأن يكون ثابتاً متأكداً من حفظه، حريصاً عليه، منذ تلقيه وسماعه الحديث، إلى أدائه وروايته، ولا تقبل رواية من يكثر عنده الخطأ، ولو كان عدلاً لأن فقد هذه الصفة تجعله غير ضابط .

ومن مميزات صفة الضبط، أن الراوى يتمكن من استحضار الحديث إذا أراد ذلك.

ويقسمه العلماء إلى قسمين : ضبط الصدر (وهو حفظ الحديث ووعيه)، وضبط الكتاب (وهو صيانة الكتاب، ورعايته إلى وقت الأداء).

وحينما يفقد الراوى صفة الضبط، فإنه يتصف بالغفلة، وكثرة الغلط، ومخالفة الثقات، والوهم، وسوء الحفظ، وكلها طعون تجرح الراوى، فلا تقبل روايته.

أما شرط "عدم الشذوذ" فى الحديث الصحيح، فهو أن لا يخالف الراوى الثقة والمشهود له بذلك فى متن الحديث، وسنده. أما إذا وقع الشذوذ بأن خالف الحديث ما هو أوثق منه، كان الحديث شاذاً أى غير صحيح، والحديث "الشاذ" من الأحاديث الضعيفة.

^(١) يتصرف من كتاب "لمحات فى أصول الحديث"، ص ١١٣. محمد أديب صالح، ص ١١٣

^(٢) يتصرف واختصار من كتاب "النخبة البهائية" شرح البيهقونية محمد بن خليفة البهائي، ص ٤٢

أما الشرط الأخير للحديث الصحيح، وهو أن لا يكون معلاً، فالمراد أن يبرأ الحديث من العلل ليكون صحيحاً..

والعلة هي أمر خفى غامض يقدح فى صحة الحديث، ويبدو الحديث وكأنه سليم فى ظاهره.

وتلك العلل لا يدركها إلا العلماء المهرة المتخصصون، الراسخون فى هذا العلم..

ومثال ذلك : أن يكون الحديث موقوفاً (أى من رواية الصحابي)، فيأتى به الراوى مرفوعاً إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تلك علة تقدح فى صحة الحديث. أو على العكس من ذلك بأن يكون الحديث مرفوعاً فيروى موقوفاً.. وعلى هذا فالحديث الصحيح لذاته هو الذى تتوفر فيه كل تلك الشروط التى ذكرناها، وهى أعلى شروط القبول، ونلاحظ أن الصحة التامة لهذا الحديث قد نبعت من داخله فى اتصال سنده، وفى عدالة رواته وضبطهم، وفى عدم شنوذه عن الثقات، وخلوه من العلل القادحة الخفية، ولم يساند الحديث مساندات أو معضدات من خارجه، ولذا أطلق علماء الحديث على هذا النوع "الصحيح لذاته".

أما الصحيح لغيره، فهو الحديث الذى استوفى شروط الصحة -السابق ذكرها- إلا أن ضبط الراوى غير تام؛ فقد يتصف راوى هذا الحديث بالضبط إلا أن ضبطه غير تام، كأن تعثره الغفلة أو النسيان فى بعض الأوقات.

وتلك الصفة (الضبط)، قد يطرأ عليها متغيرات، فقد تعالج بطرق أخرى، (أى أحاديث من وجه آخر)، يكون الراوى فيها تام الضبط، حينئذ يرتقى الحديث إلى درجة الصحة، ولكن الارتقاء جاءه من خارجه، فأصبح حديثاً صحيحاً لغيره، لتوفر شروط الصحة، مع معالجة النقص فى الضبط من أحاديث آخر (طرق أخرى أو مساندات).

وفى مجال التطبيق يمكن أن تعرض حديثاً حسناً لذاته، يرتقى إلى الصحيح لغيره.

مثال ذلك : حديث محمد بن عمرو / عن أبي سلمة / عن أبي هريرة / أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة».

ويشير العلماء إلى أن "محمد بن عمرو بن علقمة" من المشهورين بالصدق، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، وتلك هى خفة الضبط، (وبعض العلماء يؤثقه فى الضبط، وبعضهم يضعفه فى الضبط)....^(١).

وعند اتصاف الراوى بخفة الضبط، يكون الحديث حسناً لذاته، بمعنى أن شروط الصحة توفرت فيه ماعدا شرط الضبط فهو خفيف، وليس تاماً.

ويمكن أن يكون هذا الحديث صحيحاً لغيره، فقد يروى بطريق آخر، إذ قد روى الحديث، فى المثال السابق، عن شيخ محمد بن عمرو / وعن شيخ شيخه / من طريق آخر؛ فقد رواه عن أبي هريرة، الأعرج، وسعيد المقبرى، وأبوه... وهم ثقة، يمكن أن تُرفع خفة الضبط بهذا لطريق، فيرتفع الحديث الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره، بمعنى أن شروط الصحة قد اكتملت فيه وبالذات شرط الضبط، وأصبح الضبط تاماً، ولكن بمساندٍ خارج عنه، فأصبح صحيحاً لغيره.

ويمكن أن يبقى الحديث حسناً لذاته، إذا بقيت خفة الضبط ولم تُساند من طرق أخرى، لأن هذا الحديث حسنه ناشيء عن توفر شروط خاصة فيه ما عدا تمام الضبط، وهو عيب خفيف لا يقدح فى صحة الحديث.

وعند هذا الملتقى بين الحسن لذاته، والصحيح لغيره نجد تشابهاً كبيراً بين الحسن والصحيح، فكلاهما مقبول، وكلاهما يمكن أن يحتل منزلة الآخر.

^(١) د. محمد عجاج الطيب : أصول الحديث، ص ٢٣١.

«حتى إن طائفة من أهل الحديث جعلت الحسن مندرجاً في الصحيح، ولم يجعلوه نوعاً منفرداً، وهو الظاهر من كلام "الحاكم أبى عبد الله النيسابورى" فى تصرفاته»^(١).

إلا أن التصنيفات بين رجال الحديث استقرت على اعتبار الحسن نوعاً منفرداً، سواء لذاته أو لغيره.

والصحيح نوعاً منفرداً، لذاته أو لغيره، وهنا تتضح دقة التقسيمات فى مدرسة الحديث، واتخاذ منهج متشدد يهدف إلى تنقية الحديث، وصيانة هذا النص من العبث ودقة البحث عن الأحاديث المقبولة، ودقة تصنيفهم فى درجات.

أما الحديث الحسن لغيره : ويعرفه علماء الحديث بأن الحسن لغيره، قد فقد شرطاً من شروط الصحة، كأن يكون فى إسناده راوٍ مستور، أى خفيت أهليته، فلا يعرف هل هو أهلٌ لرواية الحديث أم لا، وقد يكون هذا الراوى غير متهم بكذب، وليس كثير الخطأ فيما يرويه، ولا بسبب آخر مفسق، وعلى هذا يمكن أن يساند، أو يعالج برواية لها اعتبارها، فيرقى الحديث إلى درجة الحسن، إلا أنه "حسن لغيره"...

ويقول علماء الحديث إن الحسن لغيره هو حديث ضعيف، بمعنى أنه قد فقد شرطاً من شروط الصحة - كما قلنا - وتمت معالجة هذا الحديث، وبقي خفيف الضبط (مثلاً)، فيرتفع من الضعيف إلى الحسن لغيره، ولذلك يدخل فى دائرة القبول.

وخلاصة هذا القول، إن الحسن لغيره هو الحديث الذى فيه ضعف غير شديد، كأن يكون راويه فيه ضعف غير شديد، أو مدلس (لم يصرح بالسماع) أو كان سنده منقطعاً، وكل ذلك مشروط بأمرين :

الأمر الأول: ألا يكون الحديث شاذاً (أى مخالف لما هو أقوى منه) الأمر الثانى:

أن يروى من وجه آخر مثله أو أقوى منه، فيعتبر هذا المعضد معالجاً لهذا الضعف..

^(١) د. نور الدين عز : منهج النقد، ص ٢٦٥.

وأورد هنا مثلاً للحديث الحسن لغيره، ساقه صاحب كتاب "منهج النقد"،
وقد جاء به من "جامع الترمذى" ^(١).

قال الترمذى : «حدثنا على بن جُحَر / حدثنا حفص بن غياث / عن حجاج
/ عن عطية / عن ابن عمر قال : صليت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - الظهر فى
السفر ركعتين وبعدها ركعتين..

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن، وقد رواه ابن أبى ليلى / عن عطية ونافع
/ عن ابن عمر : حدثنا محمد بن عبيد المحاربى / حدثنا على ابن هاشم / عن ابن أبى
ليلى / عن عطية، ونافع / عن ابن عمر قال : صليت مع النبي - صلى الله عليه وسلم -
- فى الحضر والسفر : فصليت مع فى الحضر الظهر أربعاً وبعدها ركعتين وصليت
معه فى السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين...

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ..

فالحديث فى إسناده الأول "الحجاج" وهو ابن أرطاة. قال الحافظ ابن حجر
فى تقريب التهذيب : «صدوق كثير الخطأ والتدليس». وفيه "عطية" وهو ابن سعد بن
جُنادة العوفى، وهو كسابقه أيضاً، لكن كلاً منهما لم يتهم بالكذب، ولم ينزل عن
رتبة الاعتبار. وقد حسن الترمذى حديثهما لأنه اعتضد بروايته من وجه آخر كما
رأيت، وهذا الطريق الآخر فيه "ابن أبى ليلى"، وهو فقيه جليل، لكن تكلم فيه
المحدثون من قبل حفظه. لكن الحديث تقوى بوروده من هذا الطريق، ومن هنا حسنه
الترمذى.

وقد يصادف الباحث، أو القارئ جَمْعاً بين الصحيح والحسن، كأن يقال :
"حسن صحيح"، وقد أثار هذا الموضوع جدلاً بين علماء الحديث؛ فمنهم من يقول :

^(١) د. نور الدين عتر : منهج النقد، ص ٢٧٠.

إن الحسن قاصر عن الصحيح، فالجمع بينهما فى حكم واحد لا يلىق. وفريق آخر أراد أن يرر هذا الإطلاق على الحديث، لأن الحديث قد يأتى باعتبار إسنادين :

أحدهما : إسناد تتوفر فيه شروط الصحة، والآخر : إسناد تتوفر فيه شروط الحسن، ومن هنا يطلق عليه (حسن صحيح)، أما إذا لم يكن لهذا الحديث إلا طريق واحد، وهو طريق يختلف النقاد فى إسناده، فمنهم من يرى الرواه من رواة الصحيح، ومنهم من لا يرى الرواه من رواة الصحيح، والناقد لا يرجح قولاً على آخر، ولكنه يقول : إن هذا الحديث صحيح عند قوم، حسن عند آخرين.

ونريد أن ننبه - أيضاً - إلى أنه لا تلازم بين السند والمتن فى الصحة والحسن، إذ يصح السند، ويحسن لتوفر شروط الاتصال، والعدالة، والضبط، ويكون المتن شاذاً، أو به علة قاذحة، وقد لا يصح السند، ويصح المتن من طريق آخر.

أصح الأسانيد :

من منطلق الحرص الشديد فى تقبل رواية الراوى، بذل علماء الحديث جهداً مضنياً، حتى يتعرفوا على الرواة، الذين تقبل روايتهم، ووصلوا إلى تحديد هذه الأسماء، وأطلقوا عليها أصح الأسانيد لشهرتهم بالعلم والضبط والعدالة، وتوفرت لديهم أكمل صفات الرواة.

ويشيرون إلى أن "البخارى" (مثلاً) نقل عنه أن أصح الأسانيد عنده: مالك / عن نافع / عن ابن عمر، وغير ذلك كثير.

وهكذا تكثر الآراء والأقاويل عن الأسانيد الصحيحة، وقد وصل العلماء إلى أن الأسانيد حينما يحكم بصحتها، لابد من قيد يرر هذه الصحة، ومن هذه القيود، يمكن أن يُقيد الإسناد بصحابة معين، أو يُقيد ببلدة معينة، كأن يقال، أسانيد أبى بكر، يعنى الرواة الذين تلقوا عنه، أو يقال، أسانيد المدينة، لأنهم يقولون، إن أهل المدينة أصح وإسنادهم أقرب، ولا شك أن المدينة هى بيئة الحديث، وكم حدث فيها رسول

الله - صلى الله عليه وسلم - بعد هجرته إليها، وكان أهلها، ومن هاجر من المؤمنين قريين من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

وهكذا كانت القيود؛ فمن الصعب أن يُطلق على مجموعة من الرواة "أصح الأسانيد" دون قيد لهذا الإطلاق حتى يمكن تحديد هذا القول، والتأكد من صحته.

أما أصح الأسانيد التي جاءت عن الصحابة فهي :

- أصح الأسانيد، عن أبي بكر : إسماعيل بن أبي خالد / عن قيس بن أبي حازم / عن أبي بكر.

- أصح الأسانيد، عن عمر : الزهري / عن سالم / عن أبيه / عن جده،
والزهري / عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة / عن ابن عباس / عن عمر،
والزهري / عن السائب بن يزيد / عن عمر.

- أصح الأسانيد، عن عائشة : عبيد الله بن عمر / عن القاسم / عن عائشة.
- أصح الأسانيد عن أبي هريرة : الزهري / عن سعيد بن المسيب / عن أبي هريرة، ومالك / عن أبي الزناد / عن الأعرج.

- أصح الأسانيد، عن عبد الله بن عمر : مالك عن نافع عن ابن عمر،
والزهري عن سالم عن أبيه عن ابن عمر.
- أصح الأسانيد، عن عبد الله بن عمرو بن العاص : عمر بن شعيب / عن أبيه / عن جده.

- أصح الأسانيد عن أنس بن مالك : الزهري عن أنس^(١).

وما ذكرناه من الأسانيد الصحيحة، إنما هو على سبيل الاسترشاد بهذه السلاسل المذكورة، للتعرف على الإسناد الصحيح، وليس هذا حصراً لكل الأسانيد الصحيحة، بل هناك من الأسانيد الصحيحة ما يفوق هذا العدد.

(١) راجع تدريب الراوى : ص ٣٠ وما بعدها.

أما أصح الأسانيد المنسوبة إلى المكان فهي :

- أصح أسانيد المكين : سفيان بن عيينة / عن عمرو بن دينار / عن جابر.
- أصح أسانيد اليمانيين : معمر / عن همام بن منبه / عن أبي هريرة.
- أصح أسانيد المصريين : الليث بن سعد / عن يزيد بن أبي حبيب / عن أبي الخير / عن عقبة بن عامر الجهني.
- أصح أسانيد الشاميين : عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي / عن حسان بن عطية / عن الصحابة^(١).

حكم الأحاديث :

حكم الصحيح :

يجمع أهل الحديث على أن الحديث الصحيح حجة، ويجب العمل به حتى وإن كان راوى هذا الحديث واحداً، مادام الحديث قد توفرت فيه شروط الصحة في السند وال متن.

أو يروى هذا الحديث مع الراوى الواحد راوٍ آخر، أو اشتهر برواية ثلاثة فأكثر، وقد لا يصل إلى حد التواتر، وإنما احتفت به مقويات، كأن يكون الحديث موضع إجماع العلماء على الاحتجاج به.

وتلك صورة للحديث يدرکها من لهم باع في معرفة أحوال الرجال، وتبحروا في هذا العلم.

وللحديث الصحيح مصادر .. منها :

- موطأ الإمام مالك بن أنس^(٢) - الفقيه المجتهد - وهو من فقهاء المدينة مهد الحديث الشريف، ولقد قال عنه الإمام الشافعي : «لا أعلم كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك».

^(١) راجع المصدر السابق.

^(٢) ولد الإمام مالك عام ٩٣ هـ، وتوفي عام ١٧٩ هـ.

ويشير العلماء إلى أن "موطأ الإمام مالك"، يكاد يكون أول ما صنف في الحديث الصحيح.

وقد عرف عن الإمام مالك أنه يتحرى الدقة في اختيار أحاديث موطئه.

- الجامع الصحيح للبخارى، الذي قصد في صحيحه إلى إبراز فقه الحديث الصحيح، وإظهار ما به من فوائد، وقد يكرر الحديث في مواضع كثيرة، يشير في كل موضع إلى فائدة مستنبطة.

- صحيح مسلم، وهو عالم ثقة جليل القدر، وقد سار في صحيحه على أسلوب آخر، غير منهج البخارى في صحيحه، فلم يقصد مسلم إلى فقه الحديث - كما قصد البخارى - بل قصد إلى إبراز الفوائد الإسنادية في كتابه، وهو يروى الأحاديث في أنسب مواضعها، ويجمع طرقه وأسانيده.

ويقال إن "مسلمًا" صنف كتابه من ثلاثمائة ألف حديث، واستغرق فيه خمس عشرة سنة، وما وضع شيئاً في كتابه إلا بحجة، وما أسقط شيئاً إلا بحجة، فقد أخرج أحاديثه التي توفرت فيها كل شروط الصحة، وكان يرى أن المعاصرة تكفى في الاتصال، وإن لم يثبت اجتماع الراوى والمروى عنه. إلا أن البخارى لا يقر هذا الاتصال حتى يثبت اجتماعهما، فالإمام مسلم يشترط المعاصرة، ولكن البخارى يشترط اللقيا..

وليكن معلوماً أن شرط الإمام مسلم لا يقلل من شأن كتابه، وإن كان شرط البخارى أشد، إلا أنهما قد خرّجا في صحيحيهما ما توفرت فيه شروط الصحة.

- مسند الإمام أحمد، وهو أحمد بن حنبل، أحد الأئمة الأربعة، وهو من أوئل من جمعوا الأحاديث، ومن تكلموا عن "الخرج والتعديل" وكان من الحريصين على السنة، وعلى سلامتها، ويعتبر الإمام أحمد من أبرز علماء الإسلام، وقد رتب الإمام أحمد، مسنده على حسب الرواة من الصحابة، وعلى الباحث في المسند أن يكون على

معرفة باسم الصحابي، إذا أراد البحث عن حديث. أما في صحيحى "البخارى ومسلم"، فيكفى أن تعرف موضوع الحديث.

ومما يلفت النظر ما أشار إليه صاحب كتاب "لمحات في أصول الحديث" (١) من أن أحد علماء السنة في العصر الحديث "الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا - رحمه الله" قد قام بتقسيم مسند "الإمام أحمد" إلى سبعة أقسام، جعل تحت كل قسم ما يناسبه من الكتب، وتحت كل كتاب، ما يناسبه من الأبواب، ووضع تحت كل باب ما يناسبه من الأحاديث، فمثلاً ... يجد القارئ كل ما ورد من أحاديث في الجهاد (مثلاً) تحت "باب الجهاد"، وبهذا أعيد ترتيبه حسب الموضوعات - كما في البخارى ومسلم - وقد عمد المؤلف إلى حذف الإسناد من الحديث في أغلب الأحيان مقتصرًا على ذكر الراوى من الصحابة، وقد أطلق على هذا الكتاب "الفتح الربانة لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى".

وقد التزم الإمام أحمد، ألا يخرج في مسنده إلا الصحيح من الأحاديث. ويشير العلماء إلى أن كل ما في المسند فهو مقبول، وأن الضعيف فيه يقرب من الحسن.

- سنن أبى داود (٢)، وهو "سليمان بن الأشعث السجستاني"، أكثر حفاظ الإسلام في الحديث وعلومه، أخذ الأحاديث عن كثير من الأئمة "أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين... وغيرهم"، وكتاب "سنن أبى داود" أحد كتب الحديث الستة الصحاح "البخارى، ومسلم، وأبو داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه"، ويتميز كتاب "السنن لأبى داود" بالإتقان فى هذا المجال، وخصوصاً من ناحية صحة الحديث، والترتيب، وسهولة التناول، فهو عظيم الفائدة وقريبها.

(١) د. محمد أديب صالح: لمحات في أصول الحديث، ص ١٤٦.

(٢) ولد عام ٢٠٠هـ، وتوفى عام ٢٧٥هـ.

وقد جمع فى كتابه هذا ما يقرب من أربعة آلاف حديث وستمائة. جاء فيها بالصحيح، وما يقرب منه، وقد شرح هذا الكتاب العالم "أبو سليمان الخطابى" عام ٣٨٨هـ، وأطلق عليه "معالم السند".

- جامع الترمذى، وهو الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى.. الترمذى ولد عام ٢٠٩هـ، وتوفى عام ٢٧٩هـ.

طاف العديد من البلدان كالبحاز والعراق وغيرها، وقد أخذ عن البخارى، ومسلم.

وكان الترمذى شديد الحفظ حتى لقب بـ "الحافظ" وكان متقناً دقيقاً فى تصنيفه وترتيبه.

وقد ترك مؤلفات عديدة فى الحديث، من أشهرها «كتاب هذا - الذى نحن بصدده - حتى أطلق عليه البعض "الجامع الصحيح"، وقد أخرج الترمذى فى كتابه: "الحديث الصحيح"، و"الحسن"، و"الضعيف"...، وفى كل هذا يبين درجة الحديث، فليس فى صنيعه ما يوهن كتابه»^(١). حتى أصبح سنن الترمذى، أو جامع الترمذى، مثلاً جيداً للتعرف على الحديث الصحيح، والحسن والضعيف.

وجامع الترمذى، كثير الفائدة، أقل تكراراً من غيره، ويشير العلماء إلى أن أغلب أحاديث هذا الكتاب صحيحة، والضعيف فيها قليل.

- سنن النسائى، ومصنفه هو "أحمد بن شعيب.. النسائى" إمام، حافظ، ومن كبار المهرة فى علم الحديث، طاف بالبحاز والشام، والعراق، ومصر، وسمع الحديث من هذه الأماكن.

ولد عام ٢٢٥هـ، وتوفى ٣٠٣هـ، وكان عمره حافلاً بمؤلفاته فى الحديث وعلومه، فقد صنف فى هذا العلم ما يقرب من خمس عشرة مؤلفاً، أشهرها سننه.

^(١) د. محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث، ص ٣٢٢.

ويشمل كتابه هذا عددًا كبيرًا من الأحاديث الصحيحة، وكان العلماء كـ
"الخطيب البغدادي"، وغيره، يطلقون على كتابه لفظ (الصحيح)، وإن كان البعض
الآخر يرى أن في الكتاب بعضًا من الرجال المجهولين، وفيهم المخرج، وفيه الضعيف
من الأحاديث، إلا أن إطلاق لفظ (الصحيح) عليه كان على الغالب.

وفيه من الأحاديث الضعيفة القليل، «وهو يقرب من رتبة كتاب "سنن أبي
داود"، لما عُرف عن النسائي من شدة التحري، واستقامة منهجه في كتابه، غير أن "أبا
داود" أكثر اعتناءً بزيادة المتون وألفاظ الحديث التي يعتنى بها محدثوا الفقهاء ولهذا كان
كتاب النسائي ثاني السنن الأربعة»^(١).

- سنن ابن ماجه، هو "عبد الله بن محمد بن يزيد بن عبد الله" المعروف بـ
"ابن ماجه"، من الأئمة الحفاظ، ولد عام ٢٠٩هـ وتوفي عام ٢٧٣هـ. وكان على
درجة رفيعة من العلم، لقد صنف في التفسير والحديث، والتاريخ.

وكتاب السنن لـ "ابن ماجه" صنفه على أبواب الفقه، كنظام المصنف، وعلى
نمط صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والنسائي والترمذي، وجمع كتابه هذا
أحاديث صحيحة، وأحاديث حسنة، وقليل من الأحاديث الضعيفة، لذلك لم يعتبره
بعض العلماء ضمن الكتب الستة، وإن كان بعضهم قد عدّه ضمن الكتب الستة بعد
القرن السادس الهجري.

ويقول صاحب كتاب "لمحات في أصول الحديث"^(٢) إن كتاب سنن ابن
ماجه... أحد الكتب الستة الأمهات (الصحيحة والسنن الأربع)، وهو غزير الفقه
والفوائد، وفيه الكثير من الزيادات على الموطأ.. ووصفه الحافظ ابن كثير بأنه كتاب
مفيد قوى التبويب في الفقه.

^(١) د. محمد عجاج الخطيب : أصول الحديث، ص ٣٢٦.

^(٢) د. محمد أديب صالح : لمحات في أصول الحديث، ص ١٥٦.

وقد حقق الأستاذ "محمد عبد الباقي" كتاب "سنن ابن ماجه"، فكانت جملة أحاديثه أربعة آلاف وثلاثمائة، منها ثلاثة آلاف أخرجها أصحاب الكتب الخمسة، وباقي الأحاديث هي زوائد على ما جاء في الكتب الخمسة، وقد بين المحقق درجة هذه الأحاديث الزائدة، تسهيلاً على أهل العلم في البحث ومشقة التحرر والتثبت^(١).

حكم الحسن :

الحديث الحسن يُجمع عليه معظم المحدثين والأصوليين، وهو مقبول عند الفقهاء، ويحتج به، ويعمل به...؛ فهذا الحديث يصدق فيه الراوى ويتسلسل فيه الإسناد بشكل سليم، إلا أنه يخف فيه الضبط - كما قلنا من قبل - وهو درجة أدنى من الصحيح.

ومن أمثلة الحديث الحسن .. ما روى أبو ذر، ومعاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « اتق الله حيثما كنتم وأتبعوا السبيل الحسنة تمحوا، وخالفوا الناس بخلق حسن »^(٢)

وكما نعلم أن الحديث الحسن يخف الضبط عند رواه أو أحدهم، وخفة الضبط، لا تعتبر علة فادحة في الحديث، إذ قد يعثر الراوى النسيان أو الخطأ غير المقصود، والحديث الحسن، في منزلة متوسطة بين الصحيح والضعيف، إلا أن هناك من المساندات، أو المعضدات، ما يعالج فيه الضعف ويدخله في دائرة القبول، الأمر الذي يضعه موضع القبول الذي يعمل به.

وتصنيف الحديث كان مثار اجتهد العلماء وتحريهم، وموضع تخوفهم، وعادة ما يكون الأمر نسبياً؛ فقد يحسنه بعضهم، وقد يجعله البعض الآخر صحيحاً، ومنهم من

(١) باختصار وتصرف : من كتاب "أصول الحديث" للدكتور محمد عجاج الخطيب.

(٢) أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن.

يضعه في مصافّ الحديث، وهو موضوع لا يصل إليه، أو يجتهد في شأنه، إلاّ عالم في هذا المجال، متخصص في تلك الأبحاث.

أما حكم الحديث الحسن لغيره، فقد أشار صاحب كتاب "منهج النقد"^(١) .. أن الحديث الحسن لغيره حجة يعمل به أيضًا عند جماهير العلماء من المحدثين والأصوليين، وغيرهم، لأنه وإن كان في الأصل ضعيفاً لكنه قد انجبر، وتقوى بنقله من طريق آخر، مع سلامته من أن يعارضه شيء؛ فزال بذلك (ما يخشى عليه) من سوء حفظ الراوى أو غفلته...، وحسُن الظن براوى الحديث، وأنه حفظه، وأذاه كما سمعه، لذلك سمى الحديث حسناً ..

أما مصادر الحديث الحسن؛ فيشير العلماء إلى أن "الترمذى" ذكر في "جامعه" الكثير من الأحاديث ما بين الحسن والصحيح، وقد سبق أن تكلمنا عن "جامع الترمذى"، وكذلك باقى الكتب الستة الصحيحة ذُكرت جانباً من الأحاديث الحسنة، أما أهم مصادر الحديث الحسن فهي "مسانيد" أبى يعلى الموصلى أحمد بن على بن المثنى^(٢)، وكان حافظاً متقناً وله "المسند الكبير"، و"المسند الصغير"، وقد جمع فيهما إلى جانب الحسن بعضاً من الصحيح والضعيف.

الجمع بين صفتين للحديث :

يقولون "حسن صحيح"، وقد سبق الكلام عنه؛ فالمسألة راجعة إلى الإسناد، إذ يروى الحديث بإسنادين، أحدهما : حسن والآخر : صحيح؛ فهو حسن باعتبار الإسناد الحسن، وصحيح باعتبار الإسناد الصحيح.

«كما فى الحديث الذى أخرجه الترمذى من طريق العلاء بن عبد الرحمن / عن أبيه / عن أبى هريرة : «إذا بقى نصف شعبان فلا تصوموا» وقال فيه : حسن

(١) د. نور الدين عتر : منهج النقد ص ٢٧١.

(٢) ولد عام ٢١٠هـ، وتوفى عام ٣٠٧هـ.

صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ، وأجاب بعض المتأخرين : بأن الترمذى إنما يقول ذلك مريدًا تفرد أحد الرواة عن الآخر^(١)، ومنهم من يعتبر أن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن، فما يقال فيه : "حسن صحيح" هو أعلى رتبة من الحسن، ودون الصحيح.

وخلاصة القول أنه يؤخذ باعتبار الإسناد، بأن يحسن الإسناد، أو يصح الإسناد، وأن المتن لا يلحقه شذوذ أو علة قاذحة.

ومثال ذلك -أيضًا- ما أخرجه الترمذى فى "جامعه" من رواية إسماعيل بن جعفر عن علاء بن عبد الرحمن / عن أبيه / عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من يتبعه، ولا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من يتبعه، ولا ينقص ذلك من آثامهم شيئًا».

قال أبو عيسى: هذا "حديث حسن صحيح"^(٢) ويقولون -أيضًا- حسن صحيح غريب.

فالحسن الصحيح ما أشرنا إليه من قبل، أما الغرابة فإن الرواية تأتي من وجه واحد، وقد تفرد راويه بروايته، وتتوفر فيه شروط الصحة والحسن؛ فهو حديث "حسن صحيح" من ناحية توفر الشروط فى الرواة، وغريب من ناحية سياق السند (شكلاً) إذ يتفرد الراوى بروايته، ويمثلونه بحديث .. «إنما الأعمال بالنيات»؛ فهو على استفاضته وشهرته - غريب فى الأصل^(٣) ..

(١) جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى : تقريب الراوى ص ١٦٢، ٨٤٩هـ - ٩١١هـ.

(٢) أخرجه مسلم، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه.

(٣) راجع هذا الكتاب ص ١٧.

وقد تطلق تلك الصفات كما يلي :

- "حسن صحيح"، "حسن غريب"، "حسن صحيح غريب".

- ومثال آخر لما يطلق عليه "حسن صحيح غريب"، ما روى عباية ابن رفاعه / عن عبد الرحمن بن جبر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من اغيّرَ قدماه في سبيل الله فهما حرام على الفار» أخرجه الترمذى، وقال : حديث "حسن غريب صحيح".

وبعد أن تكلمنا عن دائرة القبول فى الحديث التى يدخل فيها الصحيح والحسن، نود أن نشير إلى دائرة الرد فى الحديث والتى يدخل فيها الحديث الضعيف، ولا أريد هنا أن أقول أيضًا الحديث الموضوع؛ فهو ليس بحديث، مادام موضوعًا، ومختلفًا كذبًا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ذكرناه من قبل حتى يصبح الباحث، أو القارئ على وعي بما يُدرس ضمن الأحاديث ويعرف أنه يشوّه الصورة المشرقة للنص الدينى، وإن كان الوضاعون يأتون بموضوعاتهم، عن طريق سلاسل من الرواة، يتوفر فيهم كل صفات التعديل، ويضعون مكذوباتهم افتراء على الحديث.

أما الحديث الضعيف :

وهو الحديث الذى لم تتوفر فيه شروط الصحة أو شروط الحسن. هذا النوع من الأحاديث يدخل فى دائرة الرد، إلا أنه قد مرّ بمراحل بحثية طويلة، وتفرع تفرعات عدّة، لأنه يمكن أن يرتقى، ويدخل فى دائرة القبول. وتتعدد أنواع الضعيف تبعًا لانتفاء الصفة التى تنال منه، وقد وصلت هذه الأنواع عند بعض المحدثين إلى ما يزيد عن الخمسين أو الستين نوعًا.. ومن أمثلته : [حديث «أبى الله أن يرزق عبده المؤمن إلاّ من حيث لا يعلم» أخرجه الفردوسى / عن عمر بن راشد / عن عبد الرحمن ابن جرملة عن سعيد بن المسيّب عن أبى هريرة

مرفوعاً، وفيه راوٍ على غاية الضعف هو : عمر بن راشد، (وهكذا يضعف الحديث من ناحية السند الذى يضم راوٍ بمجرّح وبلغ غاية الضعف)، وإن كان معنى الحديث صحيحاً^(١).

وهنا نلاحظ تشدد علماء الحديث حتى من الناحية الشكلية، وهى حالة السند، إذ لا بد أن تتوفر كل الشروط التى وضعوها لصحة الحديث.

ونريد أن نشير إلى جانب من أقسام هذا الحديث لنعلم مدى العناية الكبرى التى بذلها علماء الحديث، فى البحث وراءه، وتدقيق النظر فيه، والتعرف على ما يصلح، وعلى ما لا يصلح، لكى لا يتسرب الشك إلى الحديث جملة، كما حاول المستشرقون تلك المحاولة من قبل، ولكنهم لم يفلحوا فى هذا ..
من ناحية السند : يضعف الحديث حين يتعدم الاتصال فى السند...

ومن هذا النوع :

الحديث المرسل :

وهو الحديث الذى يرفعه التابعى إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما ذكر علماء الحديث مثلاً للمرسل : كقول عطاء (وهو من التابعين)، قال رسول الله كذا...، أو فعل كذا... ونحو ذلك. وهنا يسقط التابعى الصحابى من الإسناد، ولم يقيد الإسناد بجميع رواته حين أسقط اسم الصحابى الذى بلغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد سوى جمهور المحدثين بين أن يكون التابعى الذى أرسل الحديث من كبارهم وهم الذين يروون عن الصحابة كـ "عبيد الله بن عدى بن الخيار"، و"قيس ابن أبى حازم"، و"سعيد بن المسيب"، وبين أن يكونوا من صغارهم (وهو من قلّ سماعهم وروايتهم عن الصحابة)، كـ "أبى حازم (سلمة بن دينار)"، و"يحيى بن سعيد"..^(٢)

^(١) د. محمد أديب صالح : لمحات فى أصول الحديث ص ١٩٣.

^(٢) راجع كتاب "لمحات فى أصول الحديث" : د. محمد أديب صالح ص ٢٢٦.

ونشير إلى شكل آخر من أشكال المرسل، وهو ما لم يتوقف على إرسال التابعي فقط، إذ يمكن أن يرفعه راوٍ آخر إلى الرسول، فلو قال واحد من غير التابعين، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، دون ذكر من أخذ عنهم؛ فهو مرسل.

مثاله : ما رواه الشافعي : «أخبرنا سعيد / عن ابن جريج، قال : أخبرني حميد الأعرج / عن مجاهد أنه قال : كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يظهر من القلبية "لبيكك اللهم لببك" .. ».

ويشير العلماء « إلى أن "مجاهد" تابعي لم يدرك النبي -صلى الله عليه وسلم- ، ولم يذكر الوساطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم؛ فالحديث مرسل^(٢). ومن الملاحظ أن النوع الثاني من المرسل، يطلقون عليه "المنقطع"، ومن أمثلة ذلك ما يرويه "الشعبي" عن عائشة مرسل أى أنه لم يسمعه.. وقد ظهرت كتب فى المراسيل منها : "المراسيل" لأبى حاتم الرازى.. وفى كل الأحوال فإن المرسل والمنقطع غير متصل السند.. وهنا يمكن أن ندرك الفرق بين "المرسل والمنقطع"؛ فالمرسل، هو ما أرسله التابعي إلى الرسول دون ذكر الصحابي. أما إن سقط الراوى قبل التابعي، فهو منقطع، وكلاهما من الأحاديث الضعيفة.

ومن أمثلة المراسيل ما رواه أبو داود فى "مراسيله" عن "الحسن البصرى" أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال : «المكر والخديعة والخيانة فى النار». ونجد هنا أن التابعي هو الذى رفع الحديث إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

وإذا عاودنا تعريف المنقطع؛ فهو ما سقط من سنده راوٍ فى موضع أو أكثر، وبهذا الشكل يتداخل مع المرسل إلا أن الفرق بينهما (أن المرسل هو الذى لا يذكر فيه

(٢) د. نور الدين عتر : منهج النقد ص ٢٧٠.

الصحابي، أى يسقط)، و(المنقطع - فكما قلنا- ما سقط فيه راوٍ فى أى موضع غير الصحابي..). ويستوى ذلك إذا كان الراوى الذى لم يذكر وقع فى أول السند أو وسطه أو آخره.

ومعنى هذا أن المنقطع فى رواية من دون التابعى عن الصحابي، (أى يذكر من هو قبل التابعى)، ويسقط التابعى، ويذكر الصحابي؛ فيفقد الاتصال بسقوط من هو دون التابعى.

وكما يقولون : فى رواية "مالك" عن "ابن عمر"؛ فبين "مالك" وبين "ابن عمر" تابعى لم يذكر وهو "نافع".

ومن أمثلة المنقطع :

روى أبو داود / عن يونس بن يزيد / عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب قال (وهو على المنبر) : «يا أيها الناس إن الرأى إنما كان من رسول الله - صلى الله عليه وسلم- مصيباً، لأن الله كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف»، فهذا الحديث منقطع لأن "ابن شهاب الزهرى" لم يدرك "عمر ابن الخطاب" .. فلم يتصل السند.. ومنه أيضاً .. ما روى أبو العلاء ان الشيخير / عن رجلين من بنى حنظلة / عن شداد بن أوس / عن رسول الله / صلى الله عليه وسلم- فى الدعاء فى الصلاة : «اللهم إنى أسألك الثبات فى الأمر وعزيمة الرشد..»، والحديث هنا منقطع، لجهالة رجلين بين أبى العلاء، وشداد بن أوس .. (١)

ومازلنا نتناول الأحاديث من ناحية تسلسل الإسناد واتصاله حينما يعثر بها انقطاع، أو ذكر مبهمين من الرواة، وإليك نوع ثالث من هذه النوعية وهو الحديث المعضل.. وهو الحديث الذى يسقط من إسناده راويان أو أكثر، وقد يرسله تابع

(١) باختصار وتصرف : راجع تدريب الراوى للسيوطى ١/١٩٩، ونحاح فى أصول الحديث للدكتور محمد أديب صالح، ص ٢٣٦، وأصول الحديث : للدكتور محمد عجاج الخطيب ص ٣٤٠.

التابعي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيسقط التابعي والصحابي، وعلى هذا فهو قريب الشبه بكل من الموسل، والمنقطع إلا أنه أقل منهما أى أكثر ضعفًا. ومن أمثلة ذلك : أن يقول أحد الرواة بعد التابعي، قال رسول الله: كذا وكذا...؛ ولا يذكر التابعي والصحابي؛ فمن الواضح أن بعد هذا الراوى راويين، وقد يكون أكثر...

ويشير "تدريب الراوى"^(١) إلى أن سقوط راويين أو أكثر من هذا الإسناد، إنما يكون على التوالي، أما إذا لم يتوال فهو منقطع.

وقد يطلق عليه بعض العلماء منقطعاً، ويسمى أيضاً مرسلاً عند بعضهم. ونلمس هنا الحرص الشديد على توالى الإسناد، واتصاله بحيث يتحقق السماع، والتحمل لكل راوٍ عن سبقه، حتى يتأكد علماء الحديث من صدق الخبر ومدى قبوله، إذ لو جاء لفظ (بلغنى) دون (حدثنى) لم يتحقق هنا (السماع أو (التحديث)؛ فيصبح الإسناد منقطعاً كما فى قولهم : «ما جاء عن مالك فى الموطأ .. بلغنى عن أبى هريرة أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قال : للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق»^(٢).

يطلق عليه علماء الحديث المعضل، وذلك لجواز أن يكون الساقط واحداً أو أكثر؛ فقد سمع "مالك" من جماعة من أصحاب "أبى هريرة"، منهم "سعيد المقبرى"، و"نعيم الجمر"، و"محمد بن المنكدر".

وأريد أن أعلق هنا على هذا الموضوع بقولى : إن رواية الحديث بلفظ (بلغنى) لا يفيد التسلسل فى الرواية ولا يفيد التحمل المباشر للحديث، وهو أمر يحتمل إسقاط بعض الرواة.

(١) السيوطى : تدريب الراوى، ص ٢١٢.

(٢) السيوطى : تدريب الراوى، ص ٢١٢.

- عن عمر بن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة قال: «سبحانك اللهم، تبارك اسمك، وتعالى جدك». وذكر الحديث بطوله.

ثم رواه من وجه آخر عن عبد العزيز بن أبي سلمة، قال: حدثنا عبد الله ابن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة، فذكر الحديث بغير هذا اللفظ، وهذا مخرج في صحيح مسلم.

- عن يزيد بن سنان، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء».

ثم روى عن وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان، قال: سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة، قال: يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء.

قال أبو عبد الله الحاكم: «فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة، ليهتدى إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم»^(١).

أما الحديث الأول فقد رواه الترمذي عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح، من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه». ورواه أبو داود عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً، ومن وجه آخر عن المقبري عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً، وعن أبي برزة الأسلمي مرفوعاً. ورواه الحاكم في "المستدرک" والطبرانی في "المعجم الكبير" عن عائشة مرفوعاً. وحديث أبي برزة حسن ابن القيم إسناده، وحديث عائشة صحيح الحاكم إسناده^(٢).

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ١١٢ - ١١٩.

(٢) سنن الترمذي ١٢ / ٣١٤ - ٣١٥. سنن أبي داود، رقم الحديث: ٤٨٥٧ / ٤٨٥٩. تهذيب سنن أبي داود.

٢٠٢/٧ - ٢٠٤.

وأما الحديث الثاني فقد رواه الترمذى وابن ماجه، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى، عن خالد الحذاء، عن ابي قلابه، عن أنس بن مالك، مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كله، وقال الترمذى عقبه : «هذا حديث حسن صحيح». ورواه الترمذى عن قتادة عن أنس مرفوعاً كله كذلك، لكن قال عقبه : «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وقد رواه أبو قلابه عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم نحوه والمشهور حديث أبى قلابه». ورواه ابن ماجه والإمام أحمد، عن سفيان عن خالد الحذاء مرفوعاً، ورواه الإمام أحمد عن وهيب عن خالد الحذاء به مرفوعاً^(١).

وأما الحديث الثالث فقد رواه مسلم وأبو داود، عن ثابت البنانى عن أبى بردة، عن الأغر المزنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢).

وأما الحديث الرابع فقد رواه البخارى عن سفيان، عن الزهرى، عن محمد بن جبير ابن مطعم، عن أبيه رضى الله عنه، قال: سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ فى المغرب بالطور. وروى البخارى مثله عن أم سلمة^(٣).

وأما الحديث الخامس، فقد رواه مسلم من طرق عن الزهرى، حدثنى على ابن حسين، أن عبد الله بن عباس قال: أخبرنى رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم من الأنصار، أنهم بينما هم جلوس ليلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى بنجم، فاستنار، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ماذا كنتم تقولون فى الجاهلية إذا رمى بمثل هذا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، كنا نقول ولد الليلة رجل عظيم، ومات رجل عظيم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فإنها لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياته، ولكن ربنا تبارك وتعالى اسمه، إذا قضى أمراً سبح حملة العرش، ثم سبح أهل السماء الذين

^(١) سنن الترمذى ١٣ / ٢٠١ - ٢٠٣. سنن ابن ماجه، رقم الحديث: ١٥٤ - ١٥٥. مسند الإمام أحمد ٣ /

٢٨١، ١٨٤.

^(٢) صحيح مسلم ١٧ / ٢٣ - ٢٤. سنن أبى داود، رقم الحديث، ١٥١٥.

^(٣) صحيح البخارى ١٠ / ٢٢٦.

يلونهم، حتى يبلغ التسبيح أهل هذه السماء الدنيا، ثم قال الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم ماذا قال، فيستخير بعض أهل السموات بعضاً، حتى يبلغ الخبر هذه السماء الدنيا، فتخطف الجن السمع، فيقذفون إلى أوليائهم ويرمون به، فما جاءوا به على وجهه فهو حق، ولكنهم يقرفون فيه ويزيدون»^(١).

وأما الحديث السادس فقد رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان بإسناد ضعيف من رواية عمر، ورواه ابن عساكر في تاريخه من رواية أنس، وسنده واه^(٢).

وأما الحديث السابع فقد رواه أبو داود، عن سفيان، عن الحجاج بن فرافصة، عن رجل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعاً. ورواه أبو داود والترمذي عن عبد الرزاق، عن بشر بن رافع، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمى، عن أبي هريرة، مرفوعاً^(٣).

وأما الحديث الثامن، فقد رواه الإمام أحمد عن يحيى بن أبي كثير عن أنس^(٤). ورواه الإمام أحمد وأبو داود عن معمر، عن ثابت البناني، عن أنس، ورواه ابن ماجه عن عبد الله بن الزبير^(٥).

وأما الحديث التاسع، فقد رواه أبو داود والنسائي عن علي بن علي الرفاعي، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري، وقال أبو داود عقبه: «وهذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي عن الحسن مرسلاً، الوهم من جعفر». ورواه أبو داود عن طلق ابن غنام، حدثنا عبد السلام بن حرب الملائي، عن بديل بن ميسرة، عن أبي الجوزاء، عن عائشة، وقال عقبه: «وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب، لم يروه إلا

(١) صحيح مسلم ١٤ / ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) الرواية الأولى في المواهب اللدنية للسيوطي وشرحه للزرقاني ٤ / ١٠٠، والرواية الثانية في منتخب كنز العمال للمتقى الهندي ٣ / ١١٠.

(٣) سنن أبي داود، رقم الحديث: ٤٧٩٠. سنن الترمذي ٨ / ١٤٢.

(٤) مسند الإمام أحمد ٣ / ١١٨، ٢٠١. وإسناده محل كما ذكره الحاكم.

(٥) مسند الإمام أحمد ٣ / ١٣٨، لكن فيه «عن أنس أو غيره». سنن أبي داود، رقم الحديث: ٣٨٥٤، وسكت عليه أبو داود والمنثري في تهذيبه ٥ / ٣٤٥. سنن ابن ماجه، رقم الحديث: ١٧٤٧، وإسناده ضعيف.

طلق بن غنام، وقد روى قصة الصلاة عن يدبيل جماعة. لم يذكروا فيه شيئاً من هــ». ورواه ابن ماجه عن عمرة عن عائشة^(١).

وأما العاشر، فليس بمرفوع، بل هو موقف على جابر بن عبد الله من قوله. رواه عنه عبد الرزاق عن معمر، عن مطر الوراق، عن شعيب، عن جابر، ورواه ابن أبي شيبة والدارقطني من طريق أبي سفيان عن جابر^(٢).

وهذه الأجناس العشرة التي ذكرها الحاكم، يرجع الإعلال فيها كلها للسند، وليس للمتن، والعلل المذكورة ليست قاذحة في صحة المتن سوى العلة العاشرة، وهي وقف ما جاء مرفوعاً في أحد الوجوه، وليس هو كذلك، والإعلال بمثل هذه العلل لا يعدو أن يكون من باب وقوع الهم لبعض الرواة في الأسانيد.

جـ- معرفة الشاذ من الروايات :

ذكر الحاكم من أنواع علوم الحديث : معرفة الشاذ من الروايات، وقال هو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راوٍ، أو أرسله واحد فوصله وأهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة.

ثم ذكر ثلاثة أمثلة على ذلك :

- عن قتبية بن سعيد، قال : حدثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك، إذا ارتحل قبل زيف الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصلحها جميعاً، وإذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصلحها مع العشاء. وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاًها مع المغرب.

(١) سنن أبي داود، رقم الحديث: ٧٧٥ - ٧٧٦. سنن النسائي ٢ / ١٣٢. سنن ابن ماجه، رقم الحديث: ٨٠٦، وسنده ضعيف.

(٢) مصنف عبد الرزاق وتعليقات الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ٢ / ٣٧٧، رقم الحديث: ٣٧٦٦.

ثم روى عن البخارى أنه قال . قلت لقتيبة بن سعيد : مع من كتبت عن الليث
ابن سعد حديث يزيد بن أبى حبيب عن أبى الطفيل ؟ فقال : كتبت مع خالد المدائنى . قال
البخارى : وكان خالد المدائنى يدخل الأحاديث على الشيوخ.

- عن محمد بن كثير العبدى، قال: حدثنا سفيان الثورى، قال: حدثنى أبو الزبير، عن جابر
بن عبد الله الأنصارى، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاة الظهر
يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع.

ثم قال : وليس عند الثورى عن أبى الزبير هذا الحديث، ولا ذكر أحد فى حديث
رفع اليدين أنه فى صلاة الظهر أو غيرها.

- عن ثمامة، عن أنس، قال : كان قيس بن سعد من النبى صلى الله عليه وسلم بمنزلة
صاحب الشرطة من الأمير، يعنى ينظر فى أموره.

ثم قال : وهذا الحديث شاذ بكرة، فإن رواه ثقات وليس له أصل عن أنس، ولا
عن غيره من الصحابة بإسناد آخر^(١).

والحديث الأول صريح فى جمع النبى صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين فى
السفر، جمع تقديم وجمع تأخير، فأما جمع التأخير، فروايته ثابتة عن ابن عمر عند البخارى
ومسلم، وعن أنس عند البخارى ومسلم كذلك، ونصها عن أنس: «كان النبى صلى الله
عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيف الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم يجمع بينهما، وإذا
زاغت صلى الظهر ثم ركب»^(٢). وأما جمع التقديم فالظاهر من رواية أنس أن النبى ما
كان يفعله، لكن فيه رواية معاذ.

ورواية معاذ، رواها مسلم، عن زهير، عن أبى الزبير، عن أبى الطفيل، عن معاذ،
قال: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك، فكان يصلى الظهر

^(١) الحاكم: معرفة علوم الحديث، ص ١١٩ - ١٢٢. وهذا الحديث رواه البخارى والترمذى (انظر: صحيح
البخارى ٢٥٤ / ١٦ وسنن الترمذى ٢٣٦ / ١٣) وقيس هذا هو ابن سعد بن عباد، كما ذكره ابن حجر
عن بعض طرق الحديث

^(٢) صحيح البخارى ٢٣٣ / ٣ ٢٣٧. صحيح مسلم ٢١٢ / ٥ - ٢١٥.

والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً»، فليس فيها التصريح بجمع التقديم، ورواها كذلك مسلم عن قرّة بن خالد عن أبي الزبير به، ورواها كذلك أبو داود عن مالك عن أبي الزبير به مثله^(١). لذا كانت رواية قتبية بن سعيد، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ، شاذة، ورواها أبو داود، وقال بعدها: «ولم يرو هذا الحديث إلا قتبية وحده»، إشارة لشذوذها، وقال الترمذى بعد روايته لهذا الحديث: «وحدث معاذ حديث حسن غريب، تفرد به قتبية، لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره، وحدث الليث عن يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ حديث غريب، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ: إن النبي صلى الله عليه وسلم جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، رواه قرّة بن خالد، وسفيان الثوري، ومالك، وغير واحد، عن أبي الزبير المكي»^(٢). وله طريق أخرى عند أبي داود، عن هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل، وسندها ضعيف^(٣).

وأما الحديث الثانى فهو ثابت من طريق سبعة عشر صحابياً، منهم ابن عمر، ومالك الحويرث، فى صحيح البخارى^(٤)، والشاذ من هذا الحديث لفظة "فى صلاة الظهر"، وإنما هو فى سائر الصلوات، وليس مختصاً بصلاة الظهر.

وأما الحديث الثالث فقد رواه البخارى والترمذى، عن محمد بن عبد الله الأنصارى، حدثنى أبى، عن ثمامة، عن أنس، أن قيس بن سعد^(٥) كان يكون بين يدى النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير. زاد الترمذى فى روايته: «قال الأنصارى: يعنى مما يلى من أموره»^(٦).

^(١) صحيح مسلم ٥ / ٢١٦. سنن أبى داود، رقم الحديث: ١٢٠٦.

^(٢) سنن أبى داود، رقم الحديث: ١٢٢٠. سنن الترمذى، ٣ / ٢٦ - ٢٨.

^(٣) سنن أبى داود، رقم الحديث: ١٢٠٨.

^(٤) صحيح البخارى ٢ / ٣٦٠ - ٣٦٣.

^(٥) هو قيس بن سعد بن عبادة.

^(٦) صحيح البخارى ١٦ / ٢٥٣ - ٢٥٤. سنن الترمذى ١٣ / ٢٣٦.

ومن هذا يتبين أن الحديث الأول متته شاذ لمخالفة ما هو أصح وأوثق، بينما الحديث الثانى ليس فيه شذوذ سوى فى لفظة واحدة، ومع ذلك فليس فيها مناقضة لروايات الثقات، بل هى مندرجة فيها، والحديث الثالث لست أدرى ما وجه الشذوذ فيه، وغاية الأمر أنه من الأفراد، والفرد ليس مردوداً، بل يبحث فى إسناده ومتنه، فإن صحا فهو صحيح. ككثير من الأفراد التى فى الصحيحين، ومنها حديث «إنما الأعمال بالنيات».

ولا يمكن أن يدخل فى باب نقد المتن سوى حديث الجمع بين الصلاتين، فإنه يمكن أن يحكم عليه بالشذوذ لعله فى المتن، والله أعلم.

ومن خلال هذا العرض، تبين مدى اهتمام وتركيز الإمام الحاكم رحمه الله على النقد الإسنادى، حتى فى الأبواب التى كان يمكن التوسع فيها فى نقد المتن.

المسألة الثانية : فائدة التركيز على السند :

إذا كان علماء الحديث قد أشبعوا الكلام على السند، تقسيماً وتبويهاً وبحثاً، ووجدنا أن كلامهم فى نقد المتن قليل نسبياً، فهذا مهم ومفيد، وكم يؤدّ الباحث لو ظفر منهم بتفصيل وتمثيل مسهبين فى نقد المتن، ولكن هذا لا يقلل أبداً من قيمة بحوثهم فى نقد الأسانيد وفائدتها، ولعل من أبرز جوانب فائدة التركيز على السند هو ما يلى :

- نقد الأسانيد يحتاج إلى تخصص دقيق، وصبر فذ، لا يتوفر إلا لجهابذة الحفاظ المتقنين، فمن المفيد جداً، أن يكونوا قد أسهبوا فى هذا النوع من النقد، ولو تركوه لمن بعدهم، لتعاسست عنه المهم. ولهذا فإن إكثارهم من النقد الإسنادى وإقلالهم من نقد المتن ربما كان أفضل من عكسه والله أعلم.

- إذا سبق الإكثار من نقد المتن فقد يودى هذا إلى التهاون فى نقد الأسانيد بعد ذلك، إذ السند ليس إلا واسطة للوصول إلى المتن، وإذا حصلنا على درجة الحكم للمتن، فقد لا نجد بعده داعياً لتمحيص الحكم على السند. أما إذا نقدت الأسانيد فإن الحاجة لنقد المتن تبقى قائمة لإعطاء حكم للمتن حسب نقد سنده ومتنه.

- إذا وقع التركيز على نقد المتن أكثر، فقد يودى هذا إلى قبول بعض الأحاديث الصحيحة المعنى دون تثبيت فى النقل، إذ لا يكفى لصحة الحديث أن يصح متنه فقط، بل لا بد

من صحة السند كذلك. بل صحة السند هي الأساس. ولذا كان لابد من التوسع في نقد الأسانيد وموازينها، كي تعرض الأسانيد على موازين الاتصال، والعدالة، والضيطة، وعدم شذوذ السند، أو اعتلاله أولاً، ثم ينظر بعد ذلك في المتن، فإن صح حكمنا للحديث بالصحة والقبول، وإلا حكمنا عليه بالرد، والله أعلم.

المسألة الثالثة : شمول أبواب المصطلح للنقد في السند والمتن :

إذا كان علماء المصطلح قد ركزوا على السند ونقده، أكثر من تركيزهم على نقد المتن، فليس معنى ذلك أن نقد المتن كان مفقوداً عندهم، وليس معنى ذلك أنهم لم يسيروا إلى قواعده.

بل أبواب المصطلح شاملة لقواعد النقد في السند والمتن كليهما، وربما كان البحث في نقد المتن عسيراً، لكون مسأله مفرقة غير مبوبة.

وأبادر إلى القول هنا، فأقول إن الحاكم والخطيب البغدادي، رغم فضلهم الكبير في علوم الحديث، فإنهما لم يوليا نقد المتن عنايتهم، ولهما العذر في ذلك، حيث أن التصنيف في علوم الحديث لم يكن قد بلغ طور النضج والاكتمال، كالذي وقع على يدي الإمام ابن الصلاح ومن اقتفى أثره.

وللدلالة على بعض الشذرات من نقد المتن في طور نضج المصطلح واكماله، أذكر هنا هذه الإشارات :

- في بحث "الصحيح" اشترط علماء الحديث فيه عدة شروط، منها السلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة القادحة، وكلا الشذوذ والعلة قد يكونان في السند، وقد يكونان في المتن، فإذا كانا في المتن فرد الحديث بهما نوع من النقد الداخلي، وكذلك تشترط السلامة منهما في الحديث "الحسن".

- في بحث "الحسن"، وبعد توضيح الفرق بين الصحيح والحسن، يتعرضون للفرق بين "حديث صحيح" وبين "حديث صحيح الإسناد"، وكذا بين "حسن" و"حسن الإسناد"، وإن الإسناد قد يكون صحيحاً أو حسناً، ولا يكون المتن كذلك

في بحث "الموقوف" يحكمون بأن قول الصحابي مما لا مجال فيه للرأي، أنه له حكم المروغ، لكن يخصصونه بصحابي لم يأخذ عن أهل الكتاب.

- في بحث "الشاذ" و"المنكر" و"المعل" و"المضطرب" و"المدرج" و"المقلوب"، بينوا وقوع الشذوذ والنكارة والعلة والاضطراب والإدراج والقلب في السند وفي المتن، ومتى تكون هذه الصفات قاذحة في صحة تبوت الحديث، وموجبة نرده.

- وأخيراً ففي بحث "الموضوع"، ذكر علماء الحديث علامات في المتن المروى تدل على كونه موضوعاً.

وهذا يدل على أن علوم الحديث قد شملت قواعد نقد المتن، وإذا كان علماء الحديث لم يركزوا بحوثهم النقدية على ذلك، فإنهم لم يغفلوا القواعد التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الموضوع.

أبواب المصطلح المشتملة على قواعد نقد المتن :

المسألة الأولى : الشاذ :

الحديث الشاذ هو الحديث الذي يرويه الثقة مخالفاً لرواية من هو أولى منه بالثقة، لكثرة عدد، أو زيادة حفظ. ويسمى مقابله "الحديث المحفوظ".

وبمجيء الحديث من طرق أخرى أصح، تبين أن الرواية الشاذة قد وهم فيها أحد الرواة، وهو وإن كان ثقة إلا أنه لا يستحيل عليه السهو والخطأ، بل لا يبعد أن يقع الوهم لثقات الرواة في بعض الأحيان. ومن المعروف أن عدم الشذوذ هو شرط من شروط صحة الحديث، وبهذا الشرط احترزوا من أوهام الرواة التي تعذر الكشف عنها.

ولاشك أن الحديث الشاذ هو من قبيل الحديث المردود، أي ما حكم بأنه غير ثابت

عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن أمثلته

- روى الحاكم في "المستدرک" من طريق عبيد بن عنام النخعي، عن علي بن حكيم، عن شريك، عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى، عن ابن عباس قال : «في كمل أرض

نبي كتيككم، وآدم كآدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى» وقال:
صحيح الإسناد.

قال السيوطي: «ولم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له، حتى رأيت البيهقي،
قال: إسناده صحيح ولكنه شاذ بكرة»^(١).

وقال السخاوي ذاكراً من خرجه: «البيهقي في بدء الخلق من "الأسماء والصفات"
له... وقال البيهقي عقبه: إسناده هذا صحيح عن ابن عباس، وهو شاذ بكرة، لا أعلم لأبي
الضحى عليه متابعا، وقال ابن كثير: فهو محمول إن صح نقله عنه، أي عن ابن عباس، على
أنه أخذه عن الإسرائيليات، وذلك وأمثاله إذا لم يخبر به ويصح سنده إلى معصوم فهو مردود
على قائله»^(٢).

- روى أبو داود والترمذي، من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح،
عن أبي هريرة، مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه» قال
البيهقي: «خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما روه من فعل النبي
صلى الله عليه وسلم، لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات الأعمش بهذا
اللفظ»^(٣).

- أخرج الدارقطني في سنته، عن عائشة رضي الله عنها «إن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقصر في السفر ويتم، ويفطر ويصوم» وقال: هذا إسناده صحيح.

فهذا حديث رجال إسناده ثقات، وقد صححه الدارقطني، لكنه شاذ سنداً ومتناً،
أما السند فلأنه خالف ما اتفق عليه الثقات عن عائشة، أنه من فعلها غير مرفوع، وأما المتن
فلأن الثابت عندهم مواظبته صلى الله عليه وسلم على قصر الصلاة في السفر، لذلك قال
الحافظ بن حجر في بلوغ المرام: والمحفوظ من فعلها. أي رواية ذلك موقوفاً عليها، لا
مرفوعاً^(٤).

^(١) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١ / ٢٣٣.

^(٢) السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، رقم الحديث: ٩١.

^(٣) السيوطي، تدريب الراوي ١ / ٢٣٥.

^(٤) الدكتور نور الدين عز، منهج النقد في علوم الحديث، ص ٤٠٥.

المسألة الثانية : المنكر :

الحديث المنكر هو الحديث الذى يرويه غير الثقة لرواية الثقة. ويسمى مقابله "المعروف".

وإذا كانت رواية غير الثقة مردودة، وكانت رواية الثقة ترد لمخالفة الأوثق، فمن باب أولى وأحرى أن ترد رواية غير الثقة إذا خالفت رواية الثقة، لأنه توفر فيها سببان للرد. مثاله ما رواه النسائي وابن ماجه، عن عائشة مرفوعاً : «كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان وقال : عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق». وقال القاضى زكرياء الأنصارى : «فهذا الحديث منكر، كما قاله النسائي وابن الصلاح وغيرهما، بأن راويه أبا زكير، وهو يحيى بن محمد بن قيس البصرى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضى الله عنها، تفرد، وأخرج له مسلم فى المتابعات، غير أنه لم يبلغ رتبة من يحتمل تفرده، ولأن معناه ركيك لا ينطبق على محاسن الشريعة، لأن الشيطان لا يغضب من مجرد حياة ابن آدم، بل من حياته مسلماً مطيعاً لله تعالى»^(١). فقد بين رحمه الله نكارة هذا الحديث، بتفرد أحد الضعفاء بروايته، ومخالفة هذه الرواية للمعروف من محاسن الشريعة، حسب روايات الثقات.

المسألة الثالثة : المعل :

الحديث المعل هو الحديث الذى يرويه الثقة فيطلع فيه أحد النقاد على علة، تقدر فى صحته، وإن كان ظاهره السلامة منها. أو هو حديث ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قاذح.

والمعل كالمشاذ فى أن كلاً منهما رواية ثقة، لكن تبيننا فى الرواية المعالجة وجه الوهم، ولم نبينه فى الرواية الشاذة.

ومن المعروف أن عدم الاعتلال هو شرط من شروط صحة الحديث، وبهذا الشرط احترزوا كذلك من أوهام الرواة، مثلما احترزوا فى اشتراط عدم الشذوذ.

(١) القاضى زكريا الأنصارى، فتح الباقي على ألفية العراقي ١ / ١٩٨.

قال الخطيب البغدادي : «السييل إلى معرفة علة الحديث، أن تجمع بين طرقه. وتنظر في اختلاف رواته، وتعتبر لمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط». وقال علي بن المديني : «الباب، إذا لم تجمع طرقه، لم تبين خطأه».

مثاله ما تفرد به مسلم في صحيحه، من رواية الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن قتادة، أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك، أنه حدثه قال: «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم، وأبى بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها».

فقد روى الشافعي عن سفيان بن عيينة، عن أيوب، عن قتادة، عن أنس قال : «كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين».

قال الدارقطني : «يعنى يبدءون بأمر القرآن قبل ما يقرأ بعدها، ولا يعنى هذا أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم».

قال الشافعي : «وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس».

قال البيهقي : «وكذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه، كأيوب وشعبة والدستوائي، وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبي عروبة وأبى عوانة وغيرهم».

وقال ابن عبد البر : «فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة، ليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من أول فاتحة الكتاب».

فرواية الأوزاعي عن قتادة لهذا الحديث أعلىها العلماء، ومما يؤكد هذا أن رواية الأكثرين عن قتادة هي رواية سماع، بينما رواية الأوزاعي عنه هي مكاتبة، فإذا علمنا أن قتادة ولد أكمه، فلا بد أن يكون أملى على من كتب إلى الأوزاعي، ولم يسم هذا الكاتب، فيحتمل أن يكون مجروحاً، أو غير ضابط، فلا تقوم به الحجة، فلم يبق أماناً إلا تصحيح رواية حفاظ قتادة، وإعلال رواية الأوزاعي، هذا وقد ذكر السيوطي لها تسع علل: المخالفة من الحفاظ والأكثرين، والانقطاع، وتدليس التسوية من الوليد، والكتابة، وجهالة الكاتب،

والاضطراب في لفظه. والإدراج. وتبوت ما يخالفه عن صحابيه، ومخالفته لما رواه عدد التواتر^(١)

ويجتمل في قتادة نسي عن نكاتب «فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين» وأنه قال اجتهداً من عنده «لا يدكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها»، وإن الكاتب ظنها من تنمة الرواية فأدرجها معها.

المسألة الرابعة : المضطرب :

الحديث المضطرب هو الحديث الذي اختلف في روايته على وجوه متعارضة، بحيث لا يمكن الجمع ولا الترجيح.

ولاشك أنه إذا وقع الاختلاف في الرواية إلى هذا الحد، فلا بد من الحكم عليها بالضعف والرد، إذ الاضطراب دليل عدم الضبط. ومن أمثلته:

- ما رواه الترمذي، من حديث فاطمة بنت قيس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن في المال حقاً سوى الزكاة»، ورواه ابن ماجه بلفظ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»، وكلاهما من طريق شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، إلا أن رواية الترمذي هي عن الأسود بن عامر عن شريك، ومن طريق أخرى عن محمد ابن الطفيل عنه، أما رواية ابن ماجه فهي من طريق يحيى ابن آدم عنه. فهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لإحدى الروايتين.

وفضلاً عن اضطراب هذا الحديث، فهو مضعف من وجه آخر، هو ضعف أحد روايته، ورفع غير صحيح، بل هو "مقطوع"، أي من قول الشعبي: قال الترمذي عقب روايته لهذا الحديث: «هذا حديث إسناده ليس بذلك، وأبو حمزة ميمون الأعور يضعف، وروى بيان وإسماعيل بن سالم الشعبي هذا الحديث قوله، وهو أصح»^(٢).

^(١) البصرة والتذكرة للعراقي ١ / ٢٣١ - ٢٣٢ وتدريب الرواي للسيوطي ١ / ٢٥٤ - ٢٥٧.

^(٢) سنن الترمذي ٣ / ١٦٢ - ١٦٣ وسنن ابن ماجه رقم الحديث. ١٧٨٩

- ومن ذلك حديث الواهبة نفسها، فإن مداره على أبي حازم عن سهل بن سعد، واختلف الرواة على أبي حازم، فقال مالك وجماعة معه "فقد زوجتكها"، وقال ابن عيينة "أنكحتكها"، وقال ابن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن "ملككتكها"، وقال الثوري "أملككتكها"، وقال أبو غسان "أمكناكها"، وأكثر هذه الروايات في الصحيحين، فمن البعيد جداً أن يكون سهل بن سعد شهد هذه القصة من أولها إلى آخرها مراراً عديدة في كل مرة لفظ غير الذي سمعه في الأخرى بل ربما يعلم ذلك بطريق القطع، وأيضاً فالمقطوع به أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الألفاظ كلها في مرة واحدة تلك الساعة، فلم يبق إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفظاً منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى، والله أعلم^(١). فهذه ألفاظ لا يمكن الاحتجاج بواحد منها، حتى لو احتج حنفي مثلاً، بهذا الحديث، على أن التمليك من ألفاظ النكاح لم يسغ له ذلك^(٢)، لاضطراب الرواة في هذه اللفظة على الأوجه المتقدمة، فسقط الاحتجاج بجميعها.

المسألة الخامسة: المدرج

المدرج هو ما ذكر في ضمن الحديث متصلاً به من غير فصل وليس منه. قال ابن الصلاح: «وهو أقسام، منها ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابي أو من بعده، عقيب ما يرويه من الحديث، كلاماً من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولاً بالحديث، غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٣).

ومثال الإدراج في أول الحديث، ما رواه الخطيب، من طريق أبي قطن عمرو ابن الهيثم وشبابة بن سوار، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله

^(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ٢/ ٤٦ - ٤٧.

^(٢) تدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٦٧.

^(٣) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، ص ١٢٧.

صلى الله عليه وسلم: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار». ورواه أبو داود الطيالسي ووهب بن جرير وآدم بن أبي إياس ووكيع، وثمانية آخرون، كلهم عن شعبة، وجعلوا الشطر الأول من كلام أبي هريرة، والشطر الثاني من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وهكذا رواه البخاري في صحيحه عن آدم بن أبي إياس، عن شعبة، عن محمد ابن زياد، عن أبي هريرة قال: «أسبغوا الوضوء» فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال: «ويل للأعقاب من النار»^(١). فتبين أن قوله «أسبغوا الوضوء» موقوف على أبي هريرة، وليس بمرفوع وإن أدرج فيه^(٢).

ومثال الإدراج في وسط الحديث، ما رواه الدارقطني في سنته، من رواية عبد الحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن يسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من مس ذكره أو أنثيه أو رفعه فليتوضأ». ورواه أيوب السخيتاني وحماد بن زيد وغيرهما من الثقات عن هشام، وبينوا أن ذكر الأثنين والرفع مدرج، وأنه من قول عروة غير مرفوع^(٣).

ومن أمثلة ما أدرج في آخر الحديث:

- روى أبو داود عن عبد الله بن محمد النفيلي، والحاكم في معرفة علوم الحديث من طرق عاصم بن علي، كلاهما عن زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحر، عن القاسم ابن مخيمرة، قال: أخذ علقمة بيدي وحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله، فعلمته التشهد في الصلاة، وقال: «قل التحيات لله والصلوات.....»، فذكر التشهد، قال: «فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد». وروى الدارقطني عن

^(١) التقييد والإيضاح للعراقي، ص ١٢٨ - ١٣٠.

^(٢) روى عن عائشة مثل الرواية المفصلة عن أبي هريرة، وهو ما رواه الإمام مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة، يوم مات سعد بن أبي وقاص، فدعا بوضوء، فقال له عائشة: يا عبد الرحمن، أسبغ الوضوء، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ويل للأعقاب من النار» (الموطأ ١/ ٤٧ - ٤٨).

^(٣) التقييد والإيضاح، ص ١٣٠.

شبابه بن سوار، عن زهير بن معاوية، هذا الحديث، ففصل، وجعل قوله «فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك...» من قول ابن مسعود، وكذا رواه الحاكم عن عبد الرحمن ابن ثابت بن ثوبان، عن الحسن بن الحر، فجعل هذا القول من كلام ابن مسعود وليس بمرفوع.

قال الحاكم: «فقد ظهر لمن رزق الفهم، أن الذي ميز كلام عبد الله بن مسعود من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، فقد أتى بالزيادة الظاهرة، والزيادة من الثقة مقبولة»^(١). مع أنه لو صح وصله لكان معارضاً لخبر "تحليلها التسليم"^(٢)، وهذه الرواية المدرجة هي من جملة أدلة الخنفية على أن السلام في آخر الصلاة غير واجب.

- روى البخاري ومسلم، من طريق جرير بن أبي جازم، ورويا والترمذي، والحاكم، من طريق سعيد بن أبي عروبة، كلاهما عن قتادة، عن النضر بن أنس بن مالك، عن بشير ابن نهيك، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أعتق نصيباً أو شقيقاً في مملوك، فخلّاه عليه في ماله إن كان له مال، وإلا قوم عليه فاستسعى به غير مشقوق عليه»، وتابع جريراً وسعيداً حجاج بن حجاج، وأبان بن يزيد، وموسى ابن خلف، عن قتادة.

لكن اختصره شعبة وهشام الدستوائي عن قتادة، أي روياه بدون ذكر الاستسعاء، وهما أثبت الناس في قتادة، كما قال الدارقطني.

وروى الحاكم من طريق همام عن قتادة هذا الحديث، أن رجلاً أعتق شقيقاً له في مملوك، فغرمه النبي صلى الله عليه وسلم، قال همام: وكان قتادة يقول: إن لم يكن له مال استسعى العبد^(٣).

^(١) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٣٩ - ٤٠. والتبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢٤٦ - ٢٤٩.

^(٢) فتح الباقي للقاضي زكريا الأنصاري ١/ ٢٤٩.

^(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٤٠ - ٤١. وتلريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٦٩. وصحيح البخاري وفتح الباري لابن حجر ٦/ ٨٢ - ٨٤. وسنن الترمذي ٦/ ٩٣.

نقد المتن

كثير اهتمام علماء الحديث بالراوي، ونقده، ومدى أمانته وصدقه، وشدة حفظه، ورعايته للحديث (المتن) في تلقيه وروايته، وربما يكون مبعث هذا أن الحديث من العلوم النقلية، التي تلقاها الرواة من الصحابة ومن بعدهم عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فكانت العناية بدراسة الراوي، أكثر من دراسة المتن ونقده.

وكما رأينا أن العلماء وضعوا شروطاً لعدالة الراوي ومدى ضبطه، واتصال السند، وما إلى ذلك، ومن هنا يمكن الحكم على الحديث بالقبول إذا استجمع كل شروط الصحة في السند، وإن فقد منها شيئاً فهو مردود.

ويشير بعض العلماء إلى أنه «في مقابل النقد الإسنادي لابد من النظر إلى المرويات (المتون أو نصوص الحديث) بعين بصيرة، ونظر ثاقب»^(١).

ونقد المتن لم ينل العناية الكافية من العلماء في نقده، والنظر إليه كما حدث في النقد الإسنادي، بل وكانت العناية به على قلة وندرة.

وكما يقول الأستاذ أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام «عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن»^(٢).

ومن هنا يتضح أن المتن قد يأتي غير متوافق مع الظروف التي قيل فيها، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المؤلف في تعبير النبي -صلى الله عليه وسلم- حتى قيل «إن البخاري نفسه على جليل قدره، ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال (و لم يتعرض لنقد المتن) وذلك كحديث «من اصطحب كل يوم سبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل».

(١) د. صلاح الدين بن أحمد الأدلبي : منهج نقد المتن، ص ١٠.

(٢) أحمد أمين : فجر الإسلام، ص ٣٤٥.

ولم يكن هناك اهتمام بالنقد الداخلي (وهو المتن) ولكن كان جل الاهتمام بالنقد الخارجي (وهو السند).

ولا بد أن يكون هناك نظر إلى المتن، هل ينطبق على الواقع أم لا ... ؟
كذلك النظر والبحث في الأسباب السياسية التي تحمل - في كثير من الأحيان - إلى وضع الأحاديث للترويج لمذهب معين أو اتجاه معين أو مناصرة سياسة بعينها.

وتظهر أهمية نقد متن الحديث حينما يواجه الطاعين في الإسلام والمشككين في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عندما يتخذون من سلامة السند ذريعة في صحة المتن، وإن كان المتن لا يتناسب مع أصول الإسلام وأهدافه؛ فقد تتخذ مطعناً من الطعون التي توجه من قبل الأعداء والحاقدين؛ ويتخذون من ذلك هدفاً لأبحاثهم وتحقيقاً لأغراضهم.

ويقول صاحب "منهج نقد المتن" ... إما أن يكون الرواة ضابطين يقظين، وهنا سنجد أنفسنا مضطرين الرواية وقبولها والدخول في مناقشات لفظية، وتأويلات بعيدة تنسجم مع أصول الإسلام الثابتة، وما علم من الدين بالضرورة والقطع، وإما أن يكون الراوى قد طرأ عليه وهم أو ذهول في الرواية، وهنا سنجد أنفسنا مضطرين إلى نسبة بعض الرواة للوهم والغلط، ولا شك أن هذا موجود وواقع عند الرواة، ومنسجم مع الطباع البشرية، كما أن العقل الواعي الذي ينظر إلى المعارف نظرة شمولية تحليلية، يستبعد نسبة أمر إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا ينسجم مع بقية كلامه وأحواله الشريفة إلا بتكلف زائد، ولا يستبعد نسبة الوهم والغلط إلى الراوى الثقة غير المعصوم في بعض الأحيان»^(١).

^(١) د. صلاح الدين بن أحمد الأدبي : منهج نقد المتن، ص ١٨.

وهنا نلاحظ في المؤلف الرائد في هذا المجال وهو كتاب "منهج نقد المتن" أنه يطلق على نقد المتن ... النقد الداخلي وأن المحدثين إذا قالوا عن حديث إنه صحيح الإسناد؛ فهو دون قولهم "صحيح" لأنه قد يصح السند ولا يصح المتن، ولكي يحكم المحدثون لحديث بأنه صحيح فلا بد بعد نقد سنده من نقد متنه، واشتروا لصحة المتن شطرين :

١- أن لا يكون الحديث شاذاً أى قد يصح الإسناد حسب الشروط (المعروفة)، ويكون إسناداً صحيحاً، ولكن روى حديث آخر، أصح وأثبت وأوثق إسناداً من الحديث الأول، وهو مخالف له، بحيث لا يمكن صدور الحديثين كليهما عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فيكون الأول (إسناده صحيح ومتنه شاذ)، فهو ضعيف رغم صحة سنده، ويكون الحديث الثاني (إسناده صحيح ومتنه محفوظ) فهو صحيح.

٢- أن لا يكون الحديث معلاً، أى قد يكون الحديث صحيح الإسناد غير شاذ، ولكن اطلع أحد جهابذة النقاد على أن فيه علة قاذحة، كأن يكون أحد الرواة وهم فيه؛ فأدخل في كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم- ما ليس منه، وهو لا يدري، وذلك كالذى وقع لثابت بن موسى الزاهد، حينما دخل على شريك بن عبد الله القاضي، والمستملى بين يديه وشريك يقول : حدثنا الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- ولم يذكر المتن؛ فلما نظر شريك إلى ثابت قال : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار.

وإنما أراد ثابتاً لزهده وورعه، فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعاً بالإسناد الذى ذكره؛ فكان ثابت يحدث به عن شريك [من كتاب التبصرة والتذكرة للعراقي ١ / ٢٧٦] (١).

(١) يتصرف ويختصر من "منهج نقد المتن" للأدبى، ص ٣١.

والحديث حينما يكون صحيحاً في إسناده، وكان المتن سليماً ليس فيه شذوذ أو علة؛ فهو صحيح الإسناد صحيح المتن.

وقد يدخل ضمن هذا الموضوع ما يروى من الأحاديث بالمعنى وهو أمر هام في رواية الحديث (المتن)، وقد ثار جدل حول هذا الموضوع، ووقع كثير من الخلاف. ولكن لا خلاف بين العلماء في أن من يجهل هذا الموضوع أو كان مبتدئاً فيه، ولم يكن ماهراً في العلم، ولا عارفاً بالألفاظ والجمل، وفهم المعاني، يجب عليه ألا يروى ولا يحكى حديثاً إلا على اللفظ الذي سمعه، ويحرم عليه أن يروى الحديث بغير لفظه المسموع، وإلا كان تصرفاً على غير حقيقة وعلم بأصول الشريعة، وتقوّل على الله ورسوله.

وقد اختلفت علماء الحديث والفقه والأصول حول رواية الحديث بالمعنى.. منهم من رفض الرواية بالمعنى رفضاً تاماً، ولم يميزوا لأحد الإتيان بالحديث إلا على لفظه الذي جاء به.

وذهب جمهور العلماء إلى جواز الرواية بالمعنى بشرط أن يتناول ذلك من له اشتغال بالعلم، ومعرفة بالألفاظ ودراية بالمعنى، وألا يكون الحديث من جوامع الكلم لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

ومن هنا يصبح الأداء بالمعنى سليماً، يحمل المعاني المقصودة في الحديث الروى.

وقد باشر الصحابة رضوان الله عليهم هذا العمل؛ فكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ.

ولا شك أن موضوع الرواية بالمعنى كان في فترة الرواية قبل عصر التدوين، أما بعد تدوين المصنفات وغيرها في الحديث فقد زال الخلاف ووجب اتباع اللفظ، لزوال الحاجة إلى قبول الرواية على المعنى.

ويشير العلماء إلى أن القول قد استقر في العصور الأخيرة على منع الرواية بالمعنى عملاً وإن أخذ بعض العلماء بالجواز نظراً ..

والآن لا يسوغ لأحد أن يروى الحديث بالمعنى إلا على سبيل التذكير بمعانيه في المجالس للوعظ وغيره، أما إirاده على سبيل الاحتجاج أو الرواية في المؤلفات فلا يجوز إلا باللفظ، وعلى المتصدى لرواية الحديث بالمعنى أن يراعى جانب الاحتياط، وذلك بأن يتبعه بعبارة "أو كما قال" أو "نحو هذا"، وما أشبه ذلك من الألفاظ..

ومن هنا يتضح أن الرواية بالمعنى لم تكن إلا لعالم باللغة لأنه لا يُخرج المعاني عن وجهها المقصود، وقد كان هذا متوفراً لدى الصحابة؛ فهم أرباب الفصاحة وأبناء اللغة، ويتمتعون بقوة الحفظ وشدة الإتقان.

ونقد المتن لمعرفة صحته من عدمها يرتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بمدى عدالة الراوى، وقد اشترطوا في الراوى شروطاً حتى تقبل روايته؛ فقد اشترطوا فيه العقل والضبط والعدالة والإسلام، وهي أمور تصل بالراوى إلى حالة الإتقان والأمانة في نقل الخبر وتمييزه ومعرفة صحته من سقمه، وفصلوا في هذه الشروط القول تفصيلاً، حتى أصبح الراوى الذى تقبل روايته لا بد أن يكون سالماً تماماً من أسباب الفسق، ومن ارتكاب الكبائر، والإصرار على الصغائر؛ فلا تقبل رواية فاسق، وقد أشاروا إلى أن الراوى الفاسق إذا تاب من فسقه تقبل روايته لزوال علة رد الرواية.

«ومن المحدثين كأحمد وغيره من أنكروا قبول رواية من عُلم كذبه على النبى -صلى الله عليه وسلم- وإن تاب عنه زجراً وتهديداً، والمختار هو القبول لصحة توبته»^(١).

وهكذا كثرت العناية بسير الروايات وتتبعها لكشف غلل الحديث، وأصبحت الرحلة في طلب الحديث من ضرورات الحصول على أحاديث من أفواه الرواة الأوائل

(١) د. تقى الدين الندوى: ظفر الأمانى فى مختصر الجرجاني، ص ٤٦٠.

من لهم شأن فى الرواية وفى الاحتفاظ بالأحاديث، وقد استفاد العلماء كثيراً من هذه الرحلات حيث اطلعوا على ما نشره الصحابة فى شتى الآفاق، ووازنوا بين الأسانيد والمتون، واحتل أصحاب الرحلات مكاناً مرموقاً فى المجتمع العلمى حتى أصبح لقب "الرحال" شعاراً على كبار المحدثين.

وكان العلماء يتحرّون عن صدق الخبر والاستيثاق منه بعد أن يتم توثيق حال ناقله.

وكان نقد السنة على خطوتين :

الأولى ... نقد السند، والثانية ... نقد المتن

وقد أشاروا إلى ما يجب أن يتوفر فى المتن :

أ- أن لا يكون المتن ركيك الألفاظ، لا يقوله فصيح أو بليغ.

ب- أن لا يكون مخالفاً لبديهيات العقول.

ج- أن لا يخالف القواعد العامة فى الحكم والأخلاق.

د- أن لا يكون مخالفاً للحس والمشاهدة.

هـ- أن لا يكون داعياً إلى رذيلة تنبأ منها الشرائع.

و- أن لا يخالف القرآن أو محكم السنة أو المجمع عليه أو المعلوم من الدين

بالضرورة بحيث لا يحتمل التأويل.

ولم يتوقف العلماء عند هذا الحد، بل قاموا بنقد المتن بعد سلامته من كل

العلل والشذوذ؛ فتقدروه من ناحية الاضطراب والشذوذ.

والمضطرب هو ما اختلف فيه المتون، مع عدم إمكان ترجيح إحداها على

الباقى، والشاذ هو المتن المنفرد المخالف لغيره من المتون الصحيحة، فكانت صيانة

الحديث مهمة أخذها علماء الحديث على عاتقهم، وهياً الله لهم سبل الحفظ والصيانة

والرعاية؛ فابتكر العلماء لحفظ الحديث قواعد على أدق منهج علمى يمكن أن يستخدم

للاستنبات من النصوص المروية، وتمحيصها منذ أول عهدها بالحياة، ومجابتها

لمشاكلها.

ومن المراجع التي اهتمت بنقد المتن كتاب "منهج نقد المتن عند علماء الحديث" للدكتور صلاح الدين الأدلبي، وهو كتاب فرد في مجاله لاهتمامه الواسع بنقد المتن. وكما قلنا- إن اهتمام علماء الحديث بنقد المتن قديماً وحديثاً كانت اهتماماته محدودة، فقد كانت العناية كلها لنقد السند ورجاله، وكان الحكم بتعديل الراوى أو تجريحه من خلال مروياته، وتداخل نقد السند مع نقد المتن، وإذا صحَّ السند كان المتن -فى الأغلب الأعم- صحيحاً، ما لم يكن شاذاً أو معلاً.

وقد أفرد المرجع المذكور^(١) مبحثاً يتناول فيه قواعد المصطلح بين السند والمتن. ويتكلم عن معظم أبواب المصطلح على السند، ثم أنواع الحديث المثينة، مستعرضاً ما جاء به كتاب "معرفة علوم الحديث" للحاكم :

- معرفة على الإسناد.
- معرفة العلم بالنازل.
- معرفة صدق المحدث.
- معرفة المسانيد من الأحاديث.
- معرفة الأسانيد التي لا يذكر سندها من رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- معرفة الصحابة على مراتبهم.
- معرفة المراسيل المختلفة فى الاحتجاج بها.
- معرفة المنقطع من الحديث.
- معرفة المسلسل من الأسانيد.
- معرفة الأحاديث المعنعة.
- معرفة المعضل من الروايات.
- معرفة التابعين.
- معرفة أتباع التابعين.

(١) د. صلاح الدين الأدلبي، منهج نقد المتن، من ص ١٧٤ - ٢٠٤.

- معرفة الأكابر.
 - معرفة أولاد الصحابة.
 - معرفة الجرح والتعديل.
 - معرفة المدلسين.
 - مذاهب المحدثين.
 - معرفة تصحيقات المحدثين في الأسانيد.
 - معرفة الاخوة والأخوات من الصحابة والتابعين وأتباعهم.
 - معرفة جماعة من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ليس لكل منهم إلا راوٍ واحد.
 - معرفة قبائل الرواة من الصحابة والتابعين وأتباعهم.
 - معرفة أنساب المحدثين من الصحابة وغيرهم.
 - معرفة أسامي المحدثين.
 - معرفة الكنى للصحابة والتابعين وأتباعهم.
 - معرفة بلدان رواة الحديث وأوطانهم.
 - معرفة الموالى وأولاد الموالى من رواة الحديث، في الصحابة والتابعين وأتباعهم.
 - معرفة أعمار المحدثين من ولادتهم إلى وقت وفاتهم.
 - معرفة ألقاب المحدثين.
 - معرفة رواية الأقران من التابعين وأتباعهم.
 - معرفة المتشابهة في قبائل الرواة، وبلدانهم وأسمائهم وكنائهم وصنائعهم.
 - معرفة الأئمة الثقات المشهورين، من التابعين وأتباعهم.
 - معرفة جماعة من الرواة، لم يحتج بحديثهم في الصحيح، ولم يسقطوا.
 - معرفة من رخص في العرض على العالم وراه سماعاً، ومن رأى الكتابة بالإجازة من بلد إلى بلد إخباراً، ومن أنكر ذلك.
- أما أنواع علوم الحديث المتينة فهي كما يلي :

- معرفة الموقوفات من الروايات.
 - معرفة المدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام الصحابة.
 - معرفة الصحيح والسقيم.
 - معرفة فقه الحديث.
 - معرفة ناسخ الحديث من منسوخه.
 - معرفة الألفاظ الغريبة في المتن.
 - معرفة المشهور من الحديث.
 - معرفة الغريب من الحديث.
 - معرفة الأفراد من الأحاديث.
 - معرفة علل الحديث.
 - معرفة الشاذ من الروايات.
 - معرفة سنن الرسول صلى الله عليه وسلم يعارضها مثلها، فيحتاج أصحاب المذاهب بأحدها.
 - معرفة الأخبار التي لا معارض لها بوجه من الوجوه.
 - معرفة زيادة ألفاظ فقهية في أحاديث، يتفرد فيها بالزيادة راوٍ واحد.
 - معرفة التصحيقات في المتن.
- وإذا كانت هذه الأبواب هي التي يندرج تحتها كل من علوم السند وعلوم المعنى، فإن ما يتعلق منها بالنقد ليس إلا أقلها، فأما ما يتعلق بالنقد الإسنادي فيمكن أن تندرج تحته الأبواب التالية وإن كانت سائر الأبواب يمكن أن تسهم فيه بنصيب :
- معرفة صدق المحدث.
 - معرفة المراسيل.
 - معرفة المنقطع.
 - معرفة الأحاديث المعننة.

- معرفة العضل.

- معرفة الجرح والتعديل.

- معرفة المدلسين.

أما بالنسبة لعلوم المتن فإن ما يتعلق منها بنقد المتن هو ما يلي :

- معرفة الصحيح والسقيم.

- معرفة علل الحديث.

- معرفة الشاذ من الروايات.

ولنتبين مدى تركيز الحاكم على السند أو المتن في هذه الأنواع الثلاثة التي يمكن إدراجها في نقد المتن، لابد من الكلام على كل نوع منها بكلمة، على قدر ما يحتاجه البيان:

أ - معرفة الصحيح والسقيم :

ذكر الحاكم نوعاً من علوم الحديث، وهو معرفة الصحيح والسقيم، وقال إن هذا النوع من هذه العلوم غير الجرح والتعديل، قرب إسناده يسلم من المجروحين غير مخرج في الصحيح.

ثم ساق الحاكم رحمه الله ثلاثة أمثلة على هذا لتكون أساساً في معرفة هذا النوع،

هي :

- قال : «فمن ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، قال: حدثنا أبو حاتم الرازي، قال: حدثنا نصر بن علي، قال: حدثنا أبي، عن ابن عون، عن محمد ابن سيرين، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلاة الليل والنهار مثني مثني، والوتر ركعة من آخر الليل. قال الحاكم: هذا حديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت، وذكر "النهار" فيه وهم، والكلام عليه يطول».

- «ومنه ما حدثنا الإمام أبو بكر بن إسحاق، قال: أخبرنا محمد بن محمد بن حيان التمار،

قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عروة،

عن عائشة، قالت: ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً قط، إن اشتهاه أكله وإلا تركه. قال الحاكم: هذا إسناد تداوله الأئمة والثقات، وهو باطل من حديث مالك، وإنما أريد بهذا الإسناد: «ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده امرأة قط، وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه، إلا أن تنتهك محارم الله، فينتقم لله بها»، ولقد جهدت جهدي أن أقف على الراهم فيه من هو؟ فلم أقف عليه، اللهم إلا أن أكبر الظن على ابن حبان البصري، على أنه صدوق مقبول.

- «ومنه ما حدثنا محمد بن صالح بن هاني، قال: حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، قال: حدثنا الحسن بن عيسى، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى المعطر قال: «اللهم صيباً هنيئاً». قال الحاكم: وهذا حديث تداوله الثقات هكذا، وهو في الأصل معلول وإيه. ففي هذه الأحاديث الثلاثة قياس على ثلاثمائة أو ثلاثة آلاف أو أكثر من ذلك».

ثم قال: «إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما خفي من علة الحديث»^(١).

أما الحديث الأول، فإن قوله صلى الله عليه وسلم: «صلاة الليل مثنى مثنى» صحيح ثابت، رواه البخاري ومسلم^(٢). وأما قوله «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» فهو وهم من أحد الرواة، وقد رواه عن أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي عقبه: والصحيح ما روى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صلاة الليل مثنى مثنى»، ورواه الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكروا فيه صلاة النهار^(٣).

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ٥٨ - ٦٠.

(٢) صحيح البخاري ١٣٠ / ٢ - ١٣١. صحيح مسلم ٣٠ / ٦ - ٣١.

(٣) سنن أبي داود، رقم الحديث ١٢٩٥. سنن الترمذي ٧٨ / ٢، سنن ابن ماجه، رقم الحديث ١٣٢٢.

وأما الحديث الثانى فصحيح كذلك، رواه البخارى وأبو داود والترمذى وابن ماجه^(١)، عن الأعمش، عن أبى حازم، عن أبى هريرة وليس عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، فقد وقع الوهم فى إسناده.

وأما الحديث الثالث فهو صحيح كذلك، فقد روى البخارى عن نافع، عن القاسم بن محمد، عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى المطر قال: «اللهم صيِّباً نافعاً»، وروى أبو داود من وجه آخر عن عائشة «اللهم صيِّباً هنيئاً»^(٢). فالأمثلة الثلاثة التى ذكرها الحاكم فى "معرفة الصحيح والسقيم" هى من باب وقوع الوهم فى السند وليس فى المتن.

ب- معرفة علل الحديث :

ذكر الحاكم نوعاً من علوم الحديث، هو معرفة علل الحديث، وقال إنه علم برأسه، غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل.

قال أبو عبد الله الحاكم : «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث الجروح ساقط وإياه، وعلل الحديث يكثر فى أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير».

ثم ذكر عشرة أحاديث وأعللها وجعلها مثلاً لأجناس العلل، وهى هذه :

- عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : «من جلس مجلساً كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم "سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك" إلا غفر له ما كان فى مجلسه ذلك» ثم روى عن البخارى أنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل^(٣).

(١) صحيح البخارى ٧ / ٣٨٨. سنن ابن ماجه، رقم الحديث: ٣٢٥٩.

(٢) صحيح البخارى ٣ / ١٧٣. سنن أبى داود، رقم الحديث: ٥٠٩٩.

(٣) روى الحاكم فى بيان علة هذا الحديث قصة اشتهرت بعد ذلك، ونقلها عنه المصنفون فى علوم الحديث، وأنا أنقلها هنا وأنقل ما قيل فيها :-

- عن سفيان، عن خالد الحذاء وعاصم، عن أبي قلابة، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرحم أمتي أبو بكر، وأشدّهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرؤهم أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وإن لكل أمة أميناً، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة». ثم قال الحاكم: إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أرحم أمتي....» مرسلًا، وأسند ووصل «إن لكل أمة أميناً، وأبو عبيدة أمين هذه الأمة».

- عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة».

وعن ثابت البناني قال: سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني، وكانت له صحبة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم مائة مرة».

- عن عثمان بن سليمان، عن أبيه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور، ثم أعله من ثلاثة أوجه: أحدها أن عثمان هو ابن أبي سليمان، والآخر أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه، والثالث قوله «سمع النبي صلى الله عليه وسلم» وأبو سليمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره.

- قال الحاكم: «حدثني أبو نصر أحمد بن محمد الوراق، قال: سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار، يقول: سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه، وقال: دعني حتى أقبل رجلك، يا أستاذ الأمازين وسيد المحدثين، وطيب الحديث في علك، حدثك محمد بن سلام، قال حدثنا محمد بن يزيد الحراني، قال أخبرنا ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، في كفارة المجلس، فما علك؟ قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث ملج، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل، قال حدثنا وهيب، قال حدثنا سهيل، عن عون بن عبد الله، قوله، قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى فإنه لا نذكر لموسى بن عقبة سماعًا من سهيل».

قال الحافظ العراقي في «التبصرة والذاكرة» ١ / ٢٢٩ بعد ذكر هذه القصة: «وغالب ظني أن هذه الحكاية ليست بصحيحة، وأنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصار راويها عن مسلم، وقد بينت ذلك في الفتك على كتاب ابن الصلاح»

- عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن رجال من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة، فرمى بنجم فاستنار...، فذكر الحديث بطوله.

قال الحاكم : علة هذا الحديث أن يونس على حفظه وجلالة محله، قصر به، وإنما هو عن ابن عباس قال: حدثني رجال من الأنصار.

- عن علي بن الحسين بن واقد، قال : حدثني أبي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، قال: قلت يا رسول الله مالك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا؟ قال: «كانت لغة إسماعيل قد درست، فجاء بها جبرائيل عليه السلام إلى، فحفظنيها».

ثم رواه من وجه آخر عن علي بن الحسين بن واقد قال : بلغني أن عمر ابن الخطاب قال : يا رسول الله إنك أفصحنا....، الحديث.

- عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم : «المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم».

ثم رواه من وجه آخر عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن الفرافصة، عن رجل، عن أبي سلمة، قال سفيان : أراه ذكر أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم».

- عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، ونزلت عليكم السكينة».

قال أبو عبد الله الحاكم: قد ثبت عندنا من غير وجه، رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث، وله علة.

ثم روى من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت..

- عن عمر بن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة قال: «سبحانك اللهم، تبارك اسمك، وتعالى جدك». وذكر الحديث بطوله.

ثم رواه من وجه آخر عن عبد العزيز بن أبي سلمة، قال: حدثنا عبد الله ابن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة، فذكر الحديث بغير هذا اللفظ، وهذا مخرج في صحيح مسلم.

- عن يزيد بن سنان، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء».

ثم روى عن وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان، قال: سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة، قال: يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء.

قال أبو عبد الله الحاكم: «فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثلاً لأحاديث كثيرة معلولة، ليهتدى إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم»^(١).

أما الحديث الأول فقد رواه الترمذي عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح، من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه». ورواه أبو داود عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً، ومن وجه آخر عن المقبري عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً، وعن أبي برزة الأسلمي مرفوعاً. ورواه الحاكم في "المستدرک" والطبرانی في "المعجم الكبير" عن عائشة مرفوعاً. وحديث أبي برزة حسن ابن القيم إسناده، وحديث عائشة صحيح الحاكم إسناده^(٢).

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ١١٢ - ١١٩.

(٢) سنن الترمذي ١٢ / ٣١٤ - ٣١٥. سنن أبي داود، رقم الحديث: ٤٨٥٧ / ٤٨٥٩. تهذيب سنن أبي داود

وأما الحديث الثاني فقد رواه الترمذى وابن ماجه، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى، عن خالد الحذاء، عن ابى قلابه، عن أنس بن مالك، مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كله، وقال الترمذى عقبه : «هذا حديث حسن صحيح». ورواه الترمذى عن قتادة عن أنس مرفوعاً كله كذلك، لكن قال عقبه : «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وقد رواه أبو قلابه عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم نحوه والمشهور حديث أبى قلابه». ورواه ابن ماجه والإمام أحمد، عن سفيان عن خالد الحذاء مرفوعاً، ورواه الإمام أحمد عن وهيب عن خالد الحذاء به مرفوعاً^(١).

وأما الحديث الثالث فقد رواه مسلم وأبو داود، عن ثابت البنانى عن أبى بردة، عن الأغر المزنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢).

وأما الحديث الرابع فقد رواه البخارى عن سفيان، عن الزهرى، عن محمد بن جبير ابن مطعم، عن أبيه رضى الله عنه، قال: سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ فى المغرب بالطور. وروى البخارى مثله عن أم سلمة^(٣).

وأما الحديث الخامس، فقد رواه مسلم من طرق عن الزهرى، حدثنى على ابن حسين، أن عبد الله بن عباس قال: أخبرنى رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم من الأنصار، أنهم بينما هم جلوس ليلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى بنجم، فاستنار، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ماذا كنتم تقولون فى الجاهلية إذا رمى بمثل هذا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، كنا نقول ولد الليلة رجل عظيم، ومات رجل عظيم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فإنها لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياته، ولكن ربنا تبارك وتعالى اسمه، إذا قضى أمراً سيح حملة العرش، ثم سبح أهل السماء الذين

(١) سنن الترمذى ١٣ / ٢٠١ - ٢٠٣. سنن ابن ماجه، رقم الحديث: ١٥٤ - ١٥٥. مسند الإمام أحمد ٣ /

٢٨١، ١٨٤.

(٢) صحيح مسلم ١٧ / ٢٣ - ٢٤. سنن أبى داود، رقم الحديث، ١٥١٥.

(٣) صحيح البخارى ١٠ / ٢٢٦.

يلونهم، حتى يبلغ التسبيح أهل هذه السماء الدنيا، ثم قال الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم ماذا قال، فيستخبر بعض أهل السموات بعضاً، حتى يبلغ الخبر هذه السماء الدنيا، فتخطف الجن السمع، فيقذفون إلى أوليائهم ويرمون به، فما جاءوا به على وجهه فهو حق، ولكنهم يقرفون فيه ويزيدون»^(١).

وأما الحديث السادس فقد رواه أبو نعيم فى تاريخ أصبهان بإسناد ضعيف من رواية عمر، ورواه ابن عساكر فى تاريخه من رواية أنس، وسنده وإ^(٢).

وأما الحديث السابع فقد رواه أبو داود، عن سفيان، عن الحجاج بن فرافصة، عن رجل، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، مرفوعاً. ورواه أبو داود والترمذى عن عبد الرزاق، عن بشر بن رافع، عن يحيى بن أبى كثير، عن أبى سلمى، عن أبى هريرة، مرفوعاً^(٣).

وأما الحديث الثامن، فقد رواه الإمام أحمد عن يحيى بن أبى كثير عن أنس^(٤). ورواه الإمام أحمد وأبو داود عن معمر، عن ثابت البناني، عن أنس، ورواه ابن ماجه عن عبد الله بن الزبير^(٥).

وأما الحديث التاسع، فقد رواه أبو داود والنسائي عن على بن على الرفاعى، عن أبى المتوكل الناجى، عن أبى سعيد الخدرى، وقال أبو داود عقبه: «وهذا الحديث يقولون هو عن على بن على عن الحسن مرسلاً، ألوه من جعفر». ورواه أبو داود عن طلق ابن غنام، حدثنا عبد السلام بن حرب الملائى، عن بديل بن ميسرة، عن أبى الجوزاء، عن عائشة، وقال عقبه: «وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب، لم يروه إلا

(١) صحيح مسلم ١٤ / ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) الرواية الأولى فى المواهب اللدنية للقسطلانى وشرحه للزرقانى ٤ / ١٠٠، والرواية الثانية فى منتخب كنز العمال للمتقى الهندى ٣ / ١١٠.

(٣) سنن أبى داود، رقم الحديث: ٤٧٩٠. سنن الترمذى ٨ / ١٤٢.

(٤) مسند الإمام أحمد ٣ / ١١٨، ٢٠١. وإسناده معل كما ذكره الحاكم.

(٥) مسند الإمام أحمد ٣ / ١٣٨، لكن فيه «عن أنس أو غيره». سنن أبى داود، رقم الحديث: ٣٨٥٤، وسكت عليه أبو داود والمنبرى فى تهذيبه ٥ / ٣٤٥. سنن ابن ماجه، رقم الحديث: ١٧٤٧، وإسناده ضعيف.

طلق بن غنام، وقد روى قصة الصلاة عن بديل جماعة، لم يذكروا فيه شيئاً من هذا». ورواه ابن ماجه عن عمرة عن عائشة^(١).

وأما العاشر، فليس بمرفوع، بل هو موقوف على جابر بن عبد الله من قوله، رواه عنه عبد الرزاق عن معمر، عن مطر الوراق، عن شعيب، عن جابر، ورواه ابن أبي شيبة والدارقطني من طريق أبي سفيان عن جابر^(٢).

وهذه الأجناس العشرة التي ذكرها الحاكم، يرجع الإعلال فيها كلها للسند، وليس للمتن، والعلل المذكورة ليست قاذحة في صحة المتن سوى العلة العاشرة، وهي وقف ما جاء مرفوعاً في أحد الوجوه، وليس هو كذلك، والإعلال يمثل هذه العلة لا يعدو أن يكون من باب وقوع الوهم لبعض الرواة في الأسانيد.

جـ- معرفة الشاذ من الروايات :

ذكر الحاكم من أنواع علوم الحديث : معرفة الشاذ من الروايات، وقال هو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راوٍ، أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة.

ثم ذكر ثلاثة أمثلة على ذلك :

- عن قتيبة بن سعيد، قال : حدثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك، إذا ارتحل قبل زيف الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصليةما جميعاً، وإذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليةما مع العشاء. وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاًها مع المغرب.

^(١) سنن أبي داود، رقم الحديث: ٧٧٥ - ٧٧٦. سنن النسائي ٢ / ١٣٢. سنن ابن ماجه، رقم الحديث: ٨٠٦، وسنده ضعيف.

^(٢) مصنف عبد الرزاق وتعليقات الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ٢ / ٣٧٧، رقم الحديث: ٣٧٦٦.

ثم روى عن البخارى أنه قال . قلت لقتيبة بن سعيد : مع من كتبت عن الليث
ابن سعد حديث يزيد بن أبى حبيب عن أبى الطفيل ؟ فقال : كتبت مع خالد المدائنى . قال
البخارى : وكان خالد المدائنى يدخل الأحاديث على الشيوخ.

- عن محمد بن كثير العبدى، قال: حدثنا سفيان الثورى، قال: حدثنى أبو الزبير، عن جابر
ابن عبد الله الأنصارى، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاة الظهر
يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع.

ثم قال : وليس عند الثورى عن أبى الزبير هذا الحديث، ولا ذكر أحد فى حديث
رفع اليدين أنه فى صلاة الظهر أو غيرها.

- عن ثمامة، عن أنس، قال : كان قيس بن سعد من النبى صلى الله عليه وسلم بمنزلة
صاحب الشرطة من الأمير، يعنى ينظر فى أموره.

ثم قال : وهذا الحديث شاذ بمرة، فإن رواه ثقات وليس له أصل عن أنس، ولا
عن غيره من الصحابة بإسناد آخر^(١).

والحديث الأول صريح فى جمع النبى صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين فى
السفر، جمع تقديم وجمع تأخير، فأما جمع التأخير، فروايته ثابتة عن ابن عمر عند البخارى
ومسلم، وعن أنس عند البخارى ومسلم كذلك، ونصها عن أنس: «كان النبى صلى الله
عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيف الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم يجمع بينهما، وإذا
زاغت صلى الظهر ثم ركب»^(٢). وأما جمع التقديم فالظاهر من رواية أنس أن النبى ما
كان يفعله، لكن فيه رواية معاذ.

ورواية معاذ، رواها مسلم، عن زهير، عن أبى الزبير، عن أبى الطفيل، عن معاذ،
قال: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك، فكان يصلى الظهر

^(١) المحاكم: معرفة علوم الحديث، ص ١١٩ - ١٢٢. وهذا الحديث رواه البخارى والترمذى (انظر: صحيح
البخارى ٢٥٤ / ١٦ وسنن الترمذى ٢٣٦ / ١٣) وقيس هذا هو ابن سعد بن عبادة، كما ذكره ابن حجر

عن بعض طرق الحديث

^(٢) صحيح البخارى ٢٣٣ / ٣ - ٢٣٧. صحيح مسلم ٢١٢ / ٥ - ٢١٥.

والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً»، فليس فيها التصريح بجمع التقديم، ورواها كذلك مسلم عن قرّة بن خالد عن أبي الزبير به، ورواها كذلك أبو داود عن مالك عن أبي الزبير به مثله^(١). لذا كانت رواية قتيبة بن سعيد، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ، شاذة، ورواها أبو داود، وقال بعدها: «ولم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحده»، إشارة لشذوذها، وقال الترمذى بعد روايته لهذا الحديث: «وحدث معاذ حديث حسن غريب، تفرد به قتيبة، لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره، وحدث الليث عن يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ حديث غريب، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ: إن النبي صلى الله عليه وسلم جمع فى غزوة تبوك بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، رواه قرّة بن خالد، وسفيان الثوري، ومالك، وغير واحد، عن أبي الزبير المكي»^(٢). وله طريق أخرى عند أبي داود، عن هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل، وسندها ضعيف^(٣).

وأما الحديث الثانى فهو ثابت من طريق سبعة عشر صحابياً، منهم ابن عمر، ومالك الحويرث، فى صحيح البخارى^(٤)، والشاذ من هذا الحديث لفظة "فى صلاة الظهر"، وإنما هو فى سائر الصلوات، وليس مختصاً بصلاة الظهر.

وأما الحديث الثالث فقد رواه البخارى والترمذى، عن محمد بن عبد الله الأنصارى، حدثنى أبى، عن ثمامة، عن أنس، أن قيس بن سعد^(٥) كان يكون بين يدى النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير. زاد الترمذى فى روايته: «قال الأنصارى: يعنى مما يلى من أموره»^(٦).

^(١) صحيح مسلم ٥ / ٢١٦. سنن أبى داود، رقم الحديث: ١٢٠٦.

^(٢) سنن أبى داود، رقم الحديث: ١٢٢٠. سنن الترمذى، ٣ / ٢٦ - ٢٨.

^(٣) سنن أبى داود، رقم الحديث: ١٢٠٨.

^(٤) صحيح البخارى ٢ / ٣٦٠ - ٣٦٣.

^(٥) هو قيس بن سعد بن عبادة.

^(٦) صحيح البخارى ١٦ / ٢٥٣ - ٢٥٤. سنن الترمذى ١٣ / ٢٣٦.

ومن هذا يتبين أن الحديث الأول متته شاذ لمخالفة ما هو أصح وأوثق، بينما الحديث الثانى ليس فيه شذوذ سوى فى لفظة واحدة، ومع ذلك فليس فيها مناقضة لروايات الثقات، بل هى مندرجة فيها، والحديث الثالث لست أدرى ما وجه الشذوذ فيه، وغاية الأمر أنه من الأفراد، والفرد ليس مردوداً، بل يبحث فى إسناده ومتنه، فإن صحا فهو صحيح، ككثير من الأفراد التى فى الصحيحين، ومنها حديث «إنما الأعمال بالنيات».

ولا يمكن أن يدخل فى باب نقد المتن سوى حديث الجمع بين الصلاتين، فإنه يمكن أن يحكم عليه بالشذوذ لعله فى المتن، والله أعلم.

ومن خلال هذا العرض، تبين مدى اهتمام وتركيز الإمام الحاكم رحمه الله على النقد الإسنادى، حتى فى الأبواب التى كان يمكن التوسع فيها فى نقد المتن.

المسألة الثانية : فائدة التركيز على السند :

إذا كان علماء الحديث قد أشبعوا الكلام على السند، تقسيماً وتبويماً وبحثاً، ووجدنا أن كلامهم فى نقد المتن قليل نسبياً، فهذا مهم ومفيد، وكم يؤدّ الباحث لو ظفر منهم بتفصيل وتمثيل مسهبين فى نقد المتن، ولكن هذا لا يقلل أبداً من قيمة بحوثهم فى نقد الأسانيد وفائدتها، ولعل من أبرز جوانب فائدة التركيز على السند هو ما يلى :

— نقد الأسانيد يحتاج إلى تخصص دقيق، وصبر فذ، لا يتوفر إلا لجهابذة الحفاظ المتقنين، فمن المفيد جداً، أن يكونوا قد أسهبوا فى هذا النوع من النقد، ولو تركوه لمن بعدهم، لتقاعست عنه الهمم. ولهذا فإن إكثارهم من النقد الإسنادى وإقلالهم من نقد المتن ربما كان أفضل من عكسه والله أعلم.

— إذا سبق الإكثار من نقد المتن فقد يودى هذا إلى التهاون فى نقد الأسانيد بعد ذلك، إذ السند ليس إلا واسطة للوصول إلى المتن، وإذا حصلنا على درجة الحكم للمتن، فقد لا نجد بعده داعياً لتمحيص الحكم على السند. أما إذا نقدت الأسانيد فإن الحاجة لنقد المتن تبقى قائمة لإعطاء حكم للمتن حسب نقد سنده ومتنه.

— إذا وقع التركيز على نقد المتن أكثر، فقد يودى هذا إلى قبول بعض الأحاديث الصحيحة المعنى دون تثبيت فى النقل، إذ لا يكفى لصحة الحديث أن يصح متنه فقط، بل لا بد

من صحة السند كذلك. بل صحة السند هي الأساس، ولذا كان لابد من التوسع في نقد الأسانيد وموازينها، كي تعرض الأسانيد على موازين الاتصال، والعدالة، والضبط، وعدم شذوذ السند، أو اعتلاله أولاً، ثم ينظر بعد ذلك في المتن، فإن صح حكمنا للحديث بالصحة والقبول، وإلا حكمنا عليه بالرد، والله أعلم.

المسألة الثالثة : شمول أبواب المصطلح للنقد في السند والمتن :

إذا كان علماء المصطلح قد ركزوا على السند ونقده، أكثر من تركيزهم على نقد المتن، فليس معنى ذلك أن نقد المتن كان مفقوداً عندهم، وليس معنى ذلك أنهم لم يشيروا إلى قواعده.

بل أبواب المصطلح شاملة لقواعد النقد في السند والمتن كليهما، وربما كان البحث في نقد المتن عسيراً، لكون مسائله مفرقة غير مبنية.

وأبادر إلى القول هنا، فأقول إن الحاكم والخطيب البغدادي، رغم فضلهم الكبير في علوم الحديث، فإنهما لم يوليا نقد المتن عنايتهم، ولهما العذر في ذلك، حيث أن التصنيف في علوم الحديث لم يكن قد بلغ طور النضج والاكتمال، كالذي وقع على يدي الإمام ابن الصلاح ومن اقتفى أثره.

وللدلالة على بعض الشذرات من نقد المتن في طور نضج المصطلح واكماله، أذكر هنا هذه الإشارات :

- في بحث "الصحيح" اشترط علماء الحديث فيه عدة شروط، منها السلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة القادحة، وكلا الشذوذ والعلة قد يكونان في السند، وقد يكونان في المتن، فإذا كانا في المتن فرد الحديث بهما نوع من النقد الداخلي، وكذلك تشترط السلامة منهما في الحديث "الحسن".

- في بحث "الحسن"، وبعد توضيح الفرق بين الصحيح والحسن، يتعرضون للفرق بين "حديث صحيح" وبين "حديث صحيح الإسناد"، وكذا بين "حسن" و"حسن الإسناد"، وإن الإسناد قد يكون صحيحاً أو حسناً، ولا يكون المتن كذلك.

- فى بحث "الموقوف". يحكمون بأن قول الصحابى مما لا مجال فيه للرأى، أنه له حكم المرموع، لكن يخصصونه بصحابى لم يأخذ عن أهل الكتاب.

- فى بحث "الشاذ" و"المنكر" و"المعل" و"المضطرب" و"المدرج" و"المقلوب"، بينوا وقوع الشذوذ والنعارة والعلة والاضطراب والإدراج والقلب فى السند وفى المتن، ومتى تكون هذه الصفات قاذحة فى صحة ثبوت الحديث، وموجبة لرده.

- وأخيراً فى بحث "الموضوع"، ذكر علماء الحديث علامات فى المتن المروى تدل على كونه موضوعاً.

وهذا يدل على أن علوم الحديث قد شملت قواعد نقد المتن، وإذا كان علماء الحديث لم يركزوا بحوثهم النقدية على ذلك، فإنهم لم يغفلوا القواعد التى يمكن الاعتماد عليها فى هذا الموضوع.

أبواب المصطلح المشتملة على قواعد نقد المتن :

المسألة الأولى : الشاذ :

الحديث الشاذ هو الحديث الذى يرويه الثقة مخالفاً لرواية من هو أولى منه بالثقة، لكثرة عدد، أو زيادة حفظ. ويسمى مقابله "الحديث المحفوظ".

وبمجيء الحديث من طرق أخرى أصح، تبيّن أن الرواية الشاذة قد وهم فيها أحد الرواة، وهو وإن كان ثقة إلا أنه لا يستحيل عليه السهو والخطأ، بل لا يبعد أن يقع الوهم لثقافت الرواة فى بعض الأحيان. ومن المعروف أن عدم الشذوذ هو شرط من شروط صحة الحديث، وبهذا الشرط احتزروا من أوهام الرواة التى تعذر الكشف عنها.

ولاشك أن الحديث الشاذ هو من قبيل الحديث المردود، أى ما حكم بأنه غير ثابت

عن النبى صلى الله عليه وسلم.

ومن أمثله

- روى الحاكم فى "المستدرک" من طريق عبيد بن غنم النخعى، عن على بن حكيم، عن شريك، عن عطاء بن السائب، عن أبى الضحى، عن ابن عباس قال : «فى كل أرض

نبي كتيبيكم، وآدم كآدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى» وقال:
صحيح الإسناد.

قال السيوطي: «و لم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له، حتى رأيت البيهقي،
قال: إسناده صحيح ولكنه شاذ بمرة»^(١).

وقال السخاوي ذاكرًا من خرجته: «البيهقي في بدء الخلق من "الأسماء والصفات"
له... وقال البيهقي عقبه: إسناده هذا صحيح عن ابن عباس، وهو شاذ بمرة، لا أعلم لأبي
الضحى عليه متابعا، وقال ابن كثير: فهو محمول إن صح نقله عنه، أي عن ابن عباس، على
أنه أخذه عن الإسرائيليات، وذلك وأمثاله إذا لم يخبر به ويصح سنده إلى معصوم فهو مردود
على قائله»^(٢).

- روى أبو داود والترمذي، من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح،
عن أبي هريرة، مرفوعًا: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه» قال
البيهقي: «خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما روه من فعل النبي
صلى الله عليه وسلم، لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات الأعمش بهذا
اللفظ»^(٣).

- أخرج الدارقطني في سنته، عن عائشة رضى الله عنها «إن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقصر في السفر ويتم، ويفطر ويصوم» وقال: هذا إسناده صحيح.
فهذا حديث رجال إسناده ثقات، وقد صححه الدارقطني، لكنه شاذ سندًا ومتنًا،
أما السند فلأنه خالف ما اتفق عليه الثقات عن عائشة، أنه من فعلها غير مرفوع، وأما المتن
فلأن الثابت عندهم مواظبته صلى الله عليه وسلم على قصر الصلاة في السفر، لذلك قال
الحافظ بن حجر في بلوغ المرام: والمحفوظ من فعلها. أي رواية ذلك موقوفًا عليها، لا
مرفوعًا^(٤).

^(١) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١ / ٢٣٣.

^(٢) السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، رقم الحديث: ٩١.

^(٣) السيوطي، تدريب الراوي ١ / ٢٣٥.

^(٤) الدكتور نور الدين عز، منهج النقد في علوم الحديث، ص ٤٠٥.

المسألة الثانية : المنكر :

الحديث المنكر هو الحديث الذى يرويه غير الثقة لزواية الثقة. ويسمى مقابله "المعروف".

وإذا كانت رواية غير الثقة مردودة، وكانت رواية الثقة ترد لمخالفة الأوثق، فمن باب أولى وأحرى أن ترد رواية غير الثقة إذا خالفت رواية الثقة، لأنه توفر فيها سببان للرد. مثاله ما رواه النسائي وابن ماجه، عن عائشة مرفوعاً : «كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان وقال : عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق». وقال القاضى زكرياء الأنصارى : «فهذا الحديث منكر، كما قاله النسائي وابن الصلاح وغيرهما، بأن راويه أبا زكير، وهو يحيى بن محمد بن قيس البصرى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضى الله عنها، تفرد، وأخرج له مسلم فى المتابعات، غير أنه لم يبلغ رتبة من يحتمل تفرده، ولأن معناه ركيك لا ينطبق على محاسن الشريعة، لأن الشيطان لا يغضب من مجرد حياة ابن آدم، بل من حياته مسلماً مطيعاً لله تعالى»^(١). فقد بين رحمه الله نكارة هذا الحديث، بتفرد أحد الضعفاء بروايته، ومخالفة هذه الرواية للمعروف من محاسن الشريعة، حسب روايات الثقات.

المسألة الثالثة : المعل :

الحديث المعل هو الحديث الذى يرويه الثقة فيطلع فيه أحد النقاد على علة، تقدر فى صحته، وإن كان ظاهره السلامة منها. أو هو حديث ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قاذح.

والمعل كالشاذ فى أن كلاً منهما رواية ثقة، لكن تبيننا فى الرواية المعالجة وجه الوهم، ولم نتبينه فى الرواية الشاذة.

ومن المعروف أن عدم الاعتلال هو شرط من شروط صحة الحديث، وبهذا الشرط احتزروا كذلك من أوهام الرواة، مثلما احتزروا فى اشتراط عدم الشذوذ.

(١) القاضى زكريا الأنصارى، فتح الباقى على ألفية العراقي ١ / ١٩٨.

قال الخطيب البغدادي : «السبيل إلى معرفة علة الحديث، أن تجمع بين طرقه. وتنظر في اختلاف رواته، وتعتبر لمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط». وقال على بن المديني : «الباب، إذا لم تجمع طرقه، لم تبين خطأه».

مثاله ما تفرد به مسلم في صحيحه، من رواية الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، عن قتادة، أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك، أنه حدثه قال: «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم، وأبى بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها».

فقد روى الشافعي عن سفيان بن عيينة، عن أيوب، عن قتادة، عن أنس قال : «كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين».

قال الدارقطني : «يعني يبدءون بأمر القرآن قبل ما يقرأ بعدها، ولا يعني هذا أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم».

قال الشافعي : «وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس».

قال البيهقي : «وكذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه، كأيوب وشعبة والدستوائي، وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبي عروبة وأبى عوانة وغيرهم».

وقال ابن عبد البر : «فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة، ليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من أول فاتحة الكتاب».

فرواية الأوزاعي عن قتادة لهذا الحديث أعلمها العلماء، ومما يؤكد هذا أن رواية الأكثرين عن قتادة هي رواية سماع، بينما رواية الأوزاعي عنه هي مكتوبة، فإذا علمنا أن قتادة ولد أكمه، فلا بد أن يكون أملى على من كتب إلى الأوزاعي، ولم يسم هذا الكاتب، فيحتمل أن يكون مجروحًا، أو غير ضابط، فلا تقوم به الحجة، فلم يبق أمامنا إلا تصحيح رواية حفاظ قتادة، وإعلال رواية الأوزاعي، هذا وقد ذكر السيوطي لها تسع علل: المخالفة من الحفاظ والأكثرين، والانقطاع، وتدليس التسوية من الوليد، والكتابة، وجهالة الكاتب،

والاضطراب في لفظه، والإدراج، وثبوت ما يخالفه عن صحابه، ومخالفته لما رواه عدد التواتر^(١)

ويحتمل أن قتادة ملى على لكتاب «فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين» وأنه قال اجتهداً من عنده «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها»، وإن الكاتب ظنها من تنمة الرواية فأدرجها معها.

المسألة الرابعة : المضطرب :

الحديث المضطرب هو الحديث الذي اختلف في روايته على وجوه متعارضة، بحيث لا يمكن الجمع ولا الترجيح.

ولاشك أنه إذا وقع الاختلاف في الرواية إلى هذا الحد، فلا بد من الحكم عليها بالضعف والرد، إذ الاضطراب دليل عدم الضبط. ومن أمثله:

- ما رواه الترمذي، من حديث فاطمة بنت قيس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن في المال حقاً سوى الزكاة»، ورواه ابن ماجه بلفظ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»، وكلاهما من طريق شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، إلا أن رواية الترمذي هي عن الأسود بن عامر عن شريك، ومن طريق أخرى عن محمد ابن الطفيل عنه، أما رواية ابن ماجه فهي من طريق يحيى ابن آدم عنه. فهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لإحدى الروايتين.

وفضلاً عن اضطراب هذا الحديث، فهو مضعف من وجه آخر، هو ضعف أحد روايته، ورفع غير صحيح، بل هو "مقطوع"، أي من قول الشعبي: قال الترمذي عقب روايته لهذا الحديث: «هذا حديث إسناده ليس بذلك، وأبو حمزة ميمون الأعور يضعف، وروى بيان وإسماعيل بن سالم الشعبي هذا الحديث قوله، وهو أصح»^(٢).

^(١) التبصرة والتذكرة للعراقي ١ / ٢٣١ - ٢٣٢. وتدريب الرواي للسيوطي ١ / ٢٥٤ - ٢٥٧.

^(٢) سنن الترمذي ٣ / ١٦٢ - ١٦٣ وسنن ابن ماجه رقم الحديث. ١٧٨٩.

- ومن ذلك حديث الواهبة نفسها، فإن مداره على أبي حازم عن سهل بن سعد، واختلف الرواة على أبي حازم، فقال مالك وجماعة معه "فقد زوجتكها"، وقال ابن عينة "أنكحتكها"، وقال ابن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن "ملككتكها"، وقال الثوري "أملككتكها"، وقال أبو غسان "أمكناكها"، وأكثر هذه الروايات في الصحيحين، فمن البعيد جداً أن يكون سهل بن سعد شهد هذه القصة من أولها إلى آخرها مراراً عديدة في كل مرة لفظ غير الذي سمعه في الأخرى بل ربما يعلم ذلك بطريق القطع، وأيضاً فالملقطوع به أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الألفاظ كلها في مرة واحدة تلك الساعة، فلم يبق إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفظاً منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى، والله أعلم^(١). فهذه ألفاظ لا يمكن الاحتجاج بواحد منها، حتى لو احتج حنفى مثلاً، بهذا الحديث، على أن التملك من ألفاظ النكاح لم يسغ له ذلك^(٢)، لاضطراب الرواة في هذه اللفظة على الأوجه المتقدمة، فسقط الاحتجاج بجميعها.

المسألة الخامسة: المدرج

المدرج هو ما ذكر في ضمن الحديث متصلاً به من غير فصل وليس منه. قال ابن الصلاح: «وهو أقسام، منها ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض رواة، بأن يذكر الصحابي أو من بعده، عقيب ما يرويه من الحديث، كلاماً من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولاً بالحديث، غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣)».

ومثال الإدراج في أول الحديث، ما رواه الخطيب، من طريق أبي قطن عمرو ابن الهيثم وشبابة بن سوار، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ٢/ ٤٦ - ٤٧.

(٢) تدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٦٧.

(٣) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، ص ١٢٧.

صلى الله عليه وسلم: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار». ورواه أبو داود الطيالسي ووهب بن جرير وآدم بن أبي إياس ووكيع، وثمانية آخرون، كلهم عن شعبة، وجعلوا الشطر الأول من كلام أبي هريرة، والشطر الثاني من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وهكذا رواه البخاري في صحيحه عن آدم بن أبي إياس، عن شعبة، عن محمد ابن زياد، عن أبي هريرة قال: «أسبغوا الوضوء» فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال: «ويل للأعقاب من النار»^(١). فتبين أن قوله «أسبغوا الوضوء» موقوف على أبي هريرة، وليس بمرفوع وإن أدرج فيه^(٢).

ومثال الإدراج في وسط الحديث، ما رواه الدارقطني في سننه، من رواية عبد الحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من مس ذكره أو أنثيه أو رفعه فليتوضأ». ورواه أيوب السخيتاني وحماد بن زيد وغيرهما من الثقات عن هشام، وبينوا أن ذكر الأنثيين والرفع مدرج، وأنه من قول عروة غير مرفوع^(٣).

ومن أمثلة ما أدرج في آخر الحديث:

- روى أبو داود عن عبد الله بن محمد النفيلى، والحاكم في معرفة علوم الحديث من طرق عاصم بن على، كلاهما عن زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحر، عن القاسم ابن خميرة، قال: أخذ علقمة بيدي وحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله، فعلمته التشهد في الصلاة، وقال: «قل التحيات لله والصلوات.....»، فذكر التشهد، قال: «فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد». وروى الدارقطني عن

(١) التقييد والإيضاح للعراقي، ص ١٢٨ - ١٣٠.

(٢) روى عن عائشة مثل الرواية المفصلة عن أبي هريرة، وهو ما رواه الإمام مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة، يوم مات سعد بن أبي وقاص، فدعا بوضوء، فقال له عائشة: يا عبد الرحمن، أسبغ الوضوء، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ويل للأعقاب من النار» (الموطأ ١/ ٤٧ - ٤٨).

(٣) التقييد والإيضاح، ص ١٣٠.

شبابه بن سوار، عن زهير بن معاوية، هذا الحديث: ففصل، وجعل قوله «فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك...» من قول ابن مسعود، وكذا رواه الحاكم عن عبد الرحمن ابن ثابت بن ثوبان، عن الحسن بن الحر، فجعل هذا القول من كلام ابن مسعود وليس بمرفوع.

قال الحاكم: «فقد ظهر لمن رزق الفهم، أن الذي ميز كلام عبد الله بن مسعود من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، فقد أتى بالزيادة الظاهرة، والزيادة من الثقة مقبولة»^(١). مع أنه لو صح وصله لكان معارضاً لخبر "تحليلها التسليم"^(٢)، وهذه الرواية المدرجة هي من جملة أدلة الحنفية على أن السلام في آخر الصلاة غير واجب.

- روى البخاري ومسلم، من طريق جرير بن أبي حازم، ورويا والترمذي، والحاكم، من طريق سعيد بن أبي عروبة، كلاهما عن قتادة، عن النضر بن أنس بن مالك، عن بشير ابن نهيك، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أعتق نصيباً أو شقيقاً في مملوك، فخلّصه عليه في ماله إن كان له مال، وإلا قوم عليه فاستسعى به غير مشقوق عليه»، وتابع جريراً وسعيداً حجاج بن حجاج، وأبان بن يزيد، وموسى ابن خلف، عن قتادة.

لكن اختصره شعبة وهشام الدستوائي عن قتادة، أي روياه بدون ذكر الاستسعاء، وهما أثبت الناس في قتادة، كما قال الدارقطني.

وروى الحاكم من طريق همام عن قتادة هذا الحديث، أن رجلاً أعتق شقيقاً له في مملوك، فغرمه النبي صلى الله عليه وسلم، قال همام: وكان قتادة يقول: إن لم يكن له مال استسعى العبد^(٣).

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٣٩ - ٤٠. والبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٢٤٦ - ٢٤٩.

(٢) فتح الباقي للقاضي زكريا الأنصاري ١/ ٢٤٩.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٤٠ - ٤١. وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٦٩. وصحيح البخاري وفتح

الباري لابن حجر ٦/ ٨٢ - ٨٤. وسنن الترمذي ٦/ ٩٣.

ومن لطرف إلى معرفة المدرج، زياده على بصريح الرواة، أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك كالحديث الذي رواه البخاري عن أبي هريرة قال. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. «للملوك أجران، والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك»، فقوله «والذي نفسي بيده لولا الجهاد». «لا يجوز أن يكون من قول النبي صلى الله عليه وسلم، إذ يمتنع أن يتمنى الرق، لكونه غير لائق بمقام النبوة، وكذلك فلم يكن له إذ ذاك أم يبرها، فلا بد أن يكون مدرجاً، وقد بينه حبان بن موسى عن ابن المبارك، فساق الحديث إلى قوله "أجران"، ثم قال «والذي نفس أبي هريرة بيده...»، فتبين أنه من قول أبي هريرة^(١).

المسألة السادسة: المقلوب

الحديث المقلوب هو الذي أبدل فيه روايه شيئاً بآخر.
ومن أمثله:

- ما رواه البخاري من حديث أبي هريرة، في محاجة الجنة والنار، في تفسير قوله تعالى ﴿هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ﴾، فقد جاء في هذه الرواية: «وأما النار فينشى الله لها من يشاء، وأما الجنة فلا يظلم ربك أحداً».
وإنما هو. «وأما الجنة فينشى الله لها من يشاء، وأما النار فلا يظلم ربك أحداً»، وهكذا رواه الشيخان من طريق أخرى عن أبي هريرة وروياه كذلك غير مقلوب عن أنس.
ومما يؤكد كون الأول مقلوباً قوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، ومن ينشئه للنار يعذبه من غير بعثة رسول إليه ولا تكليف، وهو غير جائز عليه تعالى، لقوله ﴿وَلَا يَظْلَمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾^(٢).

(١) توضيح الأفكار للصنعاني ٢/ ٦٢.

(٢) تنقيح الأنظار لابس الوزير، وتوضيح الأفكار للصنعاني ٢/ ١٠٦ - ١٠٧ والحديث هو في صحيح البخاري ٢١٩٠، وصه عن همام عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: -

- روى مسلم من حديث أبي هريرة، في السبعة الذين يظلهم الله في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله، فقد جاء في هذه الرواية: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم بيمينه ما أنفقت شماله».

وإنما هو: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق بيمينه»، وهكذا أخرج البخاري من طريق أخرى عن أبي هريرة.

ومما يؤكد كون الأول مقلوباً، أن المعروف عادة، هو أن اليمينى هى المنفقة^(١).

- روى الطبراني من حديث أبي هريرة: «إذا أمرتكم بشيء فأتوه، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم».

والمعروف ما فى الصحيحين: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم»^(٢).

- «تحتاج الجنة والنار، فقالت النار أوثرت بالمتكبرين والمتحيرين، وقالت الجنة مالى لا يدخلنى إلا ضعفاء الناس وسقطتهم؟ قال الله تبارك وتعالى للجنة: أنت رحمتى أرحم بك من أشياء من عبادى، وقال للنار: إنما أنت عذاب أعذب بك من أشياء من عبادى، ولكل واحدة منهما ملوها، فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول قط قط، فهناك تمتلئ ويروى بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحداً، وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشئ لها خلقاً». وأما الرواية التى وقع فيها القلب، فقد رواها فى الصحيح ١٧ / ٢١٠ - ٢١٢، من طريق صالح بن كيسان، عن الأعرج، عن أبي هريرة وقوله تعالى ﴿هل من مزيد﴾ هو من الآية ٣٠ من سورة ق، وقوله ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ هو من الآية ١٥ من سورة الإسراء، وقوله ﴿ولا يظلم ربك أحداً﴾ هو من الآية ٤٩ من سورة الكهف.

^(١) تنقيح الأنظار لابن الوزير ٢ / ١٠٦. ورواية البخارى هى فى مواضع من الصحيح، أحدها فى كتاب الزكاة ٤ / ٣٥، ونصها عن أبي هريرة رضى الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «سبعة يظلهم الله تعالى فى ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عدل، وشاب نشأ فى عبادة الله، ورجل قلبه معلق فى المساجد، ورجلان تمابا فى الله اجتماعاً عليه وتفرقاً عليه، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال، فقال إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق بيمينه، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه». وأما الرواية التى وقع فيها القلب فهى فى صحيح مسلم ٧ / ١٢٠ - ١٢٢.

^(٢) تدريب الراوى للسيوطى ١ / ٢٩٣. وهذا المثال للحديث المقلوب صدره السيوطى بقوله: «قلت: ووجدت مثلاً آخر، وهو ما رواه الطبراني» أى أنه استخرجه بنفسه، ولم ينقله ممن كتب فى علوم الحديث قبله. وقد-

- روى أبو داود من طريقين، عن وائل عن حجر، قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه»، وروى من طريق عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عبد الله بن حسن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا سجد أحدكم فلا يرك كما يرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه». وروى من طريق عبد الله بن نافع، عن محمد ابن عبد الله بن حسن، بإسناده السابق قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يعمد أحدكم في صلاته فيرك كما يرك الجمل»^(١).

فحديث أبي هريرة «إذا سجد أحدكم فلا يرك كما يرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه» يناقض أوله آخره، فإنه إذا وضع المصلي يديه قبل ركبتيه، فقد برك كما يرك البعير، فإن البعير إذا يرك إنما يضع يديه أولاً، وتبقى رجلاه قائمتين، فإذا نهض فإنه ينهض برجليه أولاً، وتبقى يده على الأرض، وهذا هو الذي نهى عنه صلى الله عليه وسلم، وفعل خلافه، وكان أول ما يقع منه على الأرض الأقرب منها فالأقرب، وأول ما يرتفع منه عن الأرض الأعلى فالأعلى، وكان يضع ركبتيه أولاً، ثم يديه، ثم جبهته، وإذا رفع رفع رأسه أولاً، ثم يديه، ثم ركبتيه، وهذا عكس فعل البعير.

وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن التشبه بالحيوانات، فنهى عن بروك كبروك البعير، والتفات كالتفات الثعلب، وافتراش كافتراش السبع، وإقعاء كإقعاء الكلب، ونقر كنقر الغراب، ورفع الأيدي وقت السلام كأذنب الخيل الشمس، فهدى المصلي مخالف لهدى الحيوانات.

سروى البخاري هذا الحديث في ١٧/ ٢١-٢٩، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «دعوني ما ترككم، فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم».. ورواه مسلم في ١٥/ ١٠٩، من طريق أبي سلمة ابن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

^(١) سنن أبي داود، أرقام الأحاديث: ٨٣٨ - ٨٤١.

فلعل حديث أبي هريرة مما انقلب على بعض الرواة متنه، ولعل أصله: «وليضع ركبتيه قبل يديه».

ومما يؤكد كون حديث أبي هريرة "حديثاً مقلوباً"، بالإضافة إلى حديث وائل ابن حجر المتقدم، ما رواه ابن أبي شيبة في مسنده، والأثر في سنته، من طريق أخرى عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه، ولا يترك كبروك الفحل».

وروى الحاكم في المستدرک والدارقطني، شاهداً آخر لحديث وائل، وهو عن أنس قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم انخط بالكبير حتى سبقت ركبته يديه»^(١).
والذى يقتصر على "نقد الأسانيد"، يحتاج إلى أن يجمع طرق الحديثين وشواهدهما، وينظر في أسانيدهما، ويرجح بينهما، حسب منهج النقد الإسنادي، وقد يصل إلى نتيجة في حل التعارض وقد لا يصل، أما الذى يجمع بين "نقد الأسانيد" و"نقد المتن"، فإنه يستعين بنقد متن الحديث، وإدراك التعارض بين أوله وآخره، على تضعيف تلك الرواية وترجيح أنها من الحديث المقلوب.

^(١) زاد المعاد فى هدى خير العباد لابن القيم ١/ ٥٦ - ٥٩. وتهذيب سنن أبى داود لابن القيم ١/ ٣٩٩ - ٤٠٠.

معارف عامة

- الاعتبار، والمتابعات، والشواهد.

تلك المصطلحات هي عبارة عن مختبرات يغرف عن طريقها حال الحديث؛
فالاعتبار هو الطريق إلى معرفة المتابع والشاهد.

وعلينا أن نأتى بمثال للمتابعة، ثم نقوم بتطبيق معنى المتابعة، وماذا يقصد بها..
مثال المتابعة : روى الإمام "مسلم" / عن "زهير بن حرب" / عن "سفيان"
عن "أبي الزناد"، / عن "الأعرج" / عن "أبي هريرة" / عن النبي - صلى الله عليه
وسلم - قال : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(١)، فقد
تابع جماعة من الرواة "زهير ابن حرب" متابعة تامة برواية هذا الحديث عن شيخه
"سفيان"، وتابعه بعضهم متابعة قاصرة بروايته عن "أبي سلمة" عن "أبي هريرة"..
مثال الشاهد : روى "الترمذي" بسنده عن "سالم بن عبد الله ابن عمر" عن

أبيه أنه سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : «من أتى الجمعة فليغتسل»^(٢) .
لهذا الحديث شاهد من حديث لـ "أبي سعيد الخدري" في الصحيحين عن
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : «الغسل يوم الجمعة واجب على كل
محتلم»^(٣) .

فالمتابعة تأتي قبل أن يحكم إمام بأن هناك راوٍ تفرّد برواية حديث ما عن
شيخه، وذلك بأن يتبع طرق هذا الحديث ويجمعها من كتبها (الجوامع أو المسانيد أو
المعاجم)، ويبحث.. هل شارك هذا الراوي غيره في رواية هذا الحديث، عن شيخه
بلفظه أو بلفظ مقارب له، أو شارك أحدٌ شيخه في روايته عن شيخ شيخه، ويتبع

^(١) صحيح مسلم : ٢٢٠/١ .

^(٢) سنن الترمذي : ص ٣٤ .

^(٣) فتح الباري : ١١/٣ .

ذلك إلى آخر السند؛ فإن وجد شيئاً من ذلك فهو المتابع، إذ يقولون : فلان تابع فلاناً فإن كانت المتابعة عن شيخ الراوى فهى تامة، وإن كانت عمن فوقه فهى قاصرة أو ناقصة، ويطلق على مشاركة المتابع للراوى فى روايته عن شيخه أو عمن فوقه (متابعة).

فإن لم يجد متابعاً لذلك الراوى عن شيخه، أو عن شيخ شيخه إلى آخر السند، ينظر هل يروى هذا الحديث من طريق آخر عن صحابى غيره باللفظ أو بالمعنى؛ فإن وجد ذلك فهو الشاهد؛ فإن لم يجد متابعاً ولا شاهداً كان الحديث فرداً. ومعنى هذا أن "المتابعة" هى مشاركة راوٍ راوياً آخر فى رواية حديث عن شيخه أو عمن فوقه من المشايخ. و(الشاهد) هو الحديث الذى يروى عن صحابى مشابهاً لما روى عن صحابى آخر فى اللفظ أو فى المعنى.

أما البحث عن هذه الطرق، وفحص طرق الحديث للتوصل إليها فذاك هو (الاعتبار) لأن الاعتبار هو هيئة التوصل لمعرفة هل للحديث متابع أو شاهد أم أنه حديث فرد...^(١).

ويمكن أن تسمى المتابعة شاهداً، والشاهد أن يروى حديث آخر بمعناه، ولا تسمى هذه متابعة.

فقد حصل اختصاص المتابعة بما كان باللفظ سواء أكان من رواية ذلك الصحابى أم لا، والشاهد أعم، ويقولون هو مخصوص بما كان بالمعنى كذلك. وجاء فى "تدريب الراوى"، أن (الشاهد) قد يسمى "متابعة"... مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد، ما رواه الشافعى فى "الأم" عن "مالك"

^(١) باختصار وتصرف : راجع كتاب "أصول الحديث" د. محمد عجاج الخطيب، ص ٢٦٦.

و"تدريب الراوى" : للسيوطى، ٢٤٣/١.

عن "عبد الله بن دينار" عن "ابن عمر" أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا، حتى تروا الهلال، ولا تقطروا حتى تروه؛ فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين. [فهذا الحديث بهذا اللفظ]، ظن قوم أن الشافعي تفرّد به عن مالك، فعّدوه في غرائبه لأن أصحاب مالك رواه عنه بهذا الإسناد، وبلغه : فإن غم عليكم فأقدروا^(١) له، لكن وجد للشافعي متابع وهو "عبد الله ابن مسلمة القعني". كذلك أخرجه البخاري عنه (أى عن عبد الله بن مسلمة) عن "مالك"، وهذه متابعة تامة.

ووجدوا متابعة قاصرة في صحيح "ابن خزيمة" من رواية "عاصم ابن محمد" عن أبيه "محمد بن زيد" عن جده "عبد الله بن عمر" (فأكملوا ثلاثين)، وفي صحيح "مسلم" من رواية "عبيد الله بن عمر" عن "نافع" عن "ابن عمر" بلفظ : (فأقدروا ثلاثين)، ووجدنا له (شاهدًا) رواه النسائي من رواية "محمد بن حنين" عن "ابن عباس" عن النبي - صلى الله عليه وسلم -؛ فذكر مثل حديث "عبد الله بن دينار" عن "ابن عمر" بلفظه سواء، وهذا شاهد باللفظ، ورواه البخاري من رواية "محمد بن زياد" عن "أبي هريرة" بلفظ : (فإن أغمى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين)، وذلك شاهد بالمعنى، وإذا قالوا تفرّد به "أبو هريرة" عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو "ابن سيرين" عن "أبي هريرة"، أو "أيوب" عن "ابن سيرين" أو "حماد" عن "أيوب" كان مشعرًا بانتفاء وجوه المتابعات فيه، وإذا انتفت المتابعات مع الشواهد فحكمه كحكم الشاذ^(١).

(١) أى قدّروا، أو وقّروا...، يقول تعالى : ﴿ثُمَّ جِئَ عَلَى قَلْبٍ يَاسُوسٍ﴾ أى : على موعد.

(١) راجع : تلريب الراوى، السيوطي، ٢٤٣/١.

الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث، السيوطي، تحقيق : أحمد شاكر، ص ٥٠.

توضيحات :

وتوضيحاً لهذا الموضوع (المتابعات والشواهد).

جاء فى "الباعث الخيث" توضيحاً لهذا الأمر، أن أهل الحديث

يسحثون عما يرويه الراوى، ليتعرفوا ما إذا كان قد انفرد به أم لا..

بيان : الراوى ← عن شيخه ← عن شيخ شيخه ← الصحابى.

هذا الراوى يروى حديثاً، هل انفرد هذا الراوى بروايته ؟

(وهو أمر يبلغ غاية الدقة فى البحث عن الخير الصادق الأمين فى نقل نص

الحديث الشريف)، لأن عملية البحث هذه للتعرف على تفرد الراوى بالحديث تسمى

(الاعتبار) وإذا كان هذا الراوى قد انفرد بالرواية، ولم يجدوا ثقة غيره روى هذا

الحديث، كان الحديث (فرداً مطلقاً)، أو (غريباً).

.. مثال ذلك : أن يروى "حماد بن أبى سلمة" حديثاً عن "أيوب" عن "ابن

سيرين" عن "أبى هريرة" عن النبى - صلى الله عليه وسلم - وهنا ننظر.. هل رواه

ثقة آخر غير "حماد بن أبى سلمة" عن "أيوب" .. ؟

فإن وجدت رواية ثقة آخر، وبقي الإسناد من "أيوب" إلى آخره (إلى النبى

صلى الله عليه وسلم) كان ذلك متابعاً تاماً، بمعنى أن الحديث قد جاء من طريق آخر

برواية ثقة آخر، ولكن بنفس باقى الإسناد.

وإذا لم يوجد فى الإسناد "أيوب" أيضاً أى لا يوجد الراوى الأول ولا شيخه،

إنما يوجد شيخ شيخه وهو "ابن سيرين"، فإن كان كذلك؛ فهى متابعة قاصرة.

بيان للإسناد السابق ذكره :

الراوى	شيخه	شيخ شيخه	الصحابى
"حماد بن أبى سلمة"	"أيوب"	"ابن سيرين"	"أبو هريرة"
المتابعة التامة : راوٍ ثقة آخر	كما هو	كما هو	كما هو

أ- راوٍ ثقة آخر شيخ آخر ثقة كما هو كما هو
المتابعة القاصرة:

ب- راوٍ ثقة آخر شيخ ثقة آخر ثقة آخر كما هو

ج- راوٍ ثقة آخر شيخ ثقة آخر ثقة آخر صحابي آخر

والملاحظ أن المتابعة التامة هي وجود راوٍ آخر ثقة وبقاء حلقات الإسناد كما

هي.

والمتابعة القاصرة هي وجود شيخ آخر (ثقة)، وتبقى هذه الصفة في تغيير باقى حلقات الإسناد حتى عند الصحابي.

ملاحظة : إذا لم توجد تلك المتابعات أصبح الحديث فرداً غريباً، جاء عن هذا الطريق فقط.

كحديث : «أحبب حبيبك هوناً ما»^(١)..

معنى الحديث (أى حباً مقتصدًا لا إفراط فيه)، وإضافة (ما) إليه، تفيد التقليل، يعنى لا تسرف فى الحب والبغض؛ فعسى أن يصير الحبيب بغيضاً، والبغض حبيباً؛ فلا تكون قد أسرفت فى الحب فتندم، ولا فى البغض فتستجى.

الحديث رواه "الترمذى" من طريق "حماد بن أبى سلمة" (بالإسناد السابق) وقال : «غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه»، ويشير "السيوطى" : أى من وجه ثابت، لأنه قد رواه "الحسن بن دينار" عن "ابن سيرين"، والحسن بن دينار متروك الحديث لا يصلح للمتابعات، - كما جاء فى "الباعث الحثيث" -^(٢).

وبعد أن أوضحنا موضوع المتابعات، بقى أن نوضح أيضاً موضوع الشاهد.

^(١) المرجع السابق : ٥٠.

^(٢) المرجع السابق : ص ٥١.

وبيانه : أننا إذا وجدنا الحديث غريباً - كما ذكرنا -، ثم وجدنا حديثاً آخر بمعناه كان الثانى شاهداً للأول.

من تُقبل رواية الحديث. ؟

إن تُقبل الحديث يتوقف على صحة الإسناد فى المقام الأول، وإذا صح الإسناد، ولم يصح المتن، وأصبح المتن مختلفاً مكذباً كان الحديث مرفوضاً لا يقبل، بل يحظر التقرب منه، أو أن يكون مداراً للنقاش، مدام قد عُرف أنه موضوع.

وبداية علينا أن نعرف بالراوى.. من هو الراوى. ؟

الراوى هو الذى يتلقى الرواية ممن فوقه ويؤديها بإحدى صيغ الأداء المعروفة.

يظهر اهتمام علماء الحديث برواته حينما يتناولون فحص صفات الراوى على كل المستويات للتأكد من سلامته وعدله والوثوق بروايته.

وقد وضع علماء الحديث ألقاباً تبين مدى تحصيل الراوى فى الحفظ أو فى عدد الأحاديث التى يحفظها، أو فى درجة تثبته مما يحفظ 11

أطلقوا لقب (المُسْنَد)، وهو الذى يهتم بسلامة الإسناد ويروى الحديث بإسناده مراعيًا التسلسل من بداية الحديث إلى نهايته، سواء أكان عنده علم به، أو ليس له إلا مجرد الرواية.

ومن ذلك لقب (المحدث) وهو الذى تتوفر مهارته فى مجال الحديث الشريف عارفاً بالرواية مع تحرّى الألفاظ والحرص على سلامة الأداء، وكذلك درايته بعلوم الحديث ومصطلحاته، ويمكن أن يميّز بين صحيح الحديث من سقيمه، وأن يكون ضابطاً لكل هذه الأمور عارفاً لها عن طريق أئمة العلم.

.. وقال "ابن الجزرى" : «المحدث: من تحمّل الحديث رواية واعتنى به دراية»^(١).

(١) د. نور الدين عزّ : منهج النقد، ص ٧٦.

وكذلك لقب (الحافظ)، هو الذى يتوسع فى مجال الحديث، كما أنه يجتمع فيه صفات المحدث، إضافة إلى كثرة الحفظ، حتى قالوا إن (الحافظ) من وعى (مائة ألف حديث) متنا وإسناداً، وقد قالوا إن الإمام "أحمد بن حنبل" كان يحفظ (ألف ألف حديث)، كما أن له معرفة بصحيح الحديث.

«وقد أطلقوا لفظ (الحاكم) على من أحاط بجميع الأحاديث المروية متنا وإسناداً، وجرحاً، وتعديلاً، وتاريخاً»^(١).

أما من تُقبل روايته؛ فيشترط فيه أن يكون عدلاً لما يرويه، والعدل هو المسلم البالغ العاقل، وفى الحديث : «لا تأخذوا العلم إلا ممن تقبلون شهادته»^(٢)، ولا تقبل الشهادة إلا ممن يتصفون بالعدالة..

ويشير "تدريب الراوى"^(٣) إلى ما روى من طريق "الشعبي" عن "ابن عمر" عن "عمر" قال : كان يأمرنا أن لا نأخذ إلا عن ثقة، وروى "الشافعي" وغيره عن "يحيى بن سعيد" قال : سألت أبا لـ "عبد الله ابن عمر" عن مسألة فلم يقل فيها شيئاً، فقل له : إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمامي هدى، تُسأل عن أمر ليس عندك فيه علم، فقال : أعظم والله من ذلك عند الله، وعند من عرف الله، وعند من عقل عن الله أن أقول بما ليس لي فيه علم أو أخبر عن غير ثقة..

وأن يكون الراوى ضابطاً لما يرويه، متيقظاً حافظاً إن حدث من حفظه أو ضابطاً لكتابه إن كان يقرأ من كتاب، عالماً بالمعاني ودلالاتها، وبما يتغير من المعاني، إن روى بالمعنى.

وقالوا إن العدالة هي ملكة تحمل صاحبها على التقوى، واجتناب كل معصية،

(١) د. محمد عجاج الخطيب : أصول الحديث، ص ٤٤٨.

(٢) رواه البيهقي فى المدخل من حديث ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً، راجع، تدريب الراوى، ٣٠٠/١.

(٣) نفس المرجع : ٣٠١/١.

وما يخل بالمرءة عند الناس. حتى أشاروا إلى كل ما يحط من قدر الإنسان في الأعراف الاجتماعية الصحيحة والسليمة، والسلوك المتزن الحسن.

وقد ذكر صاحب "منهج النقد" ما لخصه "ابن الصلاح" : «أن نعتبر (أى نوازن رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان)، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها فى الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتاج بمحدثه»^(١).

وهكذا يعرف الضابط بموافقة روايته لأحاديث الثقات، ولو من حيث المعنى، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، أما إن كثرت، وندرت المخالفة، اختل الضبط، ولم يحتج بمحدثه.

و(الحافظ) قد يعزبه الوهم تارة فى الكتابة وتارة فى القول، «وقد روى مسلم حديث : لا تسبوا أصحابي : عن "يحيى بن يحيى"، و"أبى بكر" و"أبى كريب" ثلاثتهم عن "أبى معاوية" عن "الأعمش" عن "أبى صالح" عن "أبى هريرة"، ووهم عليهم فى ذلك، إنما روه عن "أبى معاوية" عن "الأعمش" عن "أبى صالح" عن "أبى سعيد"، كذلك رواه عنهم الناس، كما رواه "ابن ماجه" عن "أبى كريب" أحد شيوخ "مسلم" فيه، قال : والدليل على أن ذلك وهم وقع منه فى حال كتابته لا فى حفظه : أنه ذكر أولاً حديث "أبى معاوية"، ثم ثنى بمحدث "جرير"، وذكر المتن وبقية السند، ثم ثلث بمحدث "وكيع"، ثم ربع بمحدث "شعبة"، ولم يذكر المتن ولا بقية الإسناد عنهما، بل قال عن "الأعمش" بإسناد "جرير"، و"أبى معاوية" بمثل حديثهما، فلولا أن إسناد "جرير" و"أبى معاوية" عنده واحد لما جمعهما فى الحوالة عليهما..»^(٢).

(١) د. نور الدين عز : منهج النقد، ص ٨٠.

(٢) السيوطى : تدريب الراوى، ٣٠٤/١.

متى يختل الضبط عند الراوى.. ؟

إذا قبل الراوى التلقين فإن ذلك يعتبر عيباً من عيوب اختلال الضبط إذ يُعرض عليه حديث ليس من مروياته، ويقنونون إنه من روايتك؛ فيقبله ولا يميزه، ذلك لأنه يفقد شرط التيقظ؛ فهذا لا يقبل حديثه.

وإذا كثر السهو فى روايات الراوى؛ فإن ذلك يدل على سوء الحفظ؛ فتقل صفة الضبط، أو تكاد تنعدم؛ فيرد الحديث.

كما أشاروا إلى أن من غلط فى حديث ويّن له غلطه فلم يرجع عنه، وأصرّ على روايته لذلك الحديث سقطت رواياته ولم يكتب عنه.

وكذلك الراوى الذى يقرأ من كتاب، وهو يعلم أنه غير صحيح بمعنى أنه لم يطابق الأصول المسموعة المتلقاة عن المصنفين بالسند الصحيح، ومع هذا فهو يتساهل حيال تلك النسخة، كما يتساهل فى الرواية. مثل هذا النوع يعتبر ممن يختل عندهم الضبط.

أما عدالة الراوى :

فقد اشترط علماء الحديث أن ينص اثنان على عدالة الراوى، وذلك قياساً على عدالة الشاهد، ومن ناحية أخرى يمكن أن يحكم على الراوى بالعدالة إذا اشتهرت صفة العدالة عنده وشاعت صفتا الثقة والأمانة عنده أيضاً، وهنا يمكن أن يستغنى عن بيّنة بعدالته.

وقد ضربوا لذلك مثلاً.. وقالوا : مثل : "مالك"، و"شعبة"، و"سفيان الثورى"، و"سفيان بن عيينه"^(١)، و"الليث بن سعد"..

ويشير بعض العلماء إلى أن التعديل يمكن أن يثبت بشهادة واحد. وإذا قيل "أخبرنى فلان وفلان" وذلك على الشك، وكانا عدلين احتج بذلك.

(١) أحياناً يطلقون عليهما "السفيانان".

والسبب أنه عيّنهما، وتحقق السماع بالحديث من أحدهما وكلاهما مقبول لأنه عدل^(١)، أما الجهل بالمحدث، فيشير صاحب "تدريب الراوى" أنه وقع في صحيح "مسلم" أحاديث أبهم بعض رجالها، كقوله في "كتاب الصلاة" حدثنا صاحب لنا عن "إسماعيل بن زكريا" عن "الأعمش"، وهذا في رواية "بن مهران"، أما رواية "الجلودى" ففيها، حدثنا "محمد بن بكار" حدثنا "إسماعيل"، وفيه أيضا : وحدثت عن "يحيى ابن حسان"، و"يونس المؤدب"، فذكر حديث "أبى هريرة" : كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة "بالحمد لله رب العالمين"، وقد رواه "أبو نعيم" في المستخرج من طريق "محمد بن سهل بن عسكر" عن "يحيى ابن حسان" .. و"محمد بن سهل" من شيوخ "مسلم" في صحيحه.

وفى هذه الحالة (الجهل بالمحدث) لم يحتج بالحديث لاحتمال الجهل بالمخير، وعدم معرفة عدالته.

ومن الذين تقبل رواياتهم :

إذ تقبل الرواية من التائب من الفسق^(٢)، أما الكذب فلا تقبل رواية التائب منه؛ فالعلماء يرفضون رواية من أسقط خبره بكذب، حتى قالوا: من كذب فى خبر وجب إسقاط ما تقدم من حديثه.

وزيادة فى دقة التثبت من الرواة، وتأكيّد صفة الوثوق بالرواية، حتى نصل إلى الاطمئنان على الحديث المخبر به ، وضع العلماء ألفاظاً للجرح والتعديل .. وترتيبها :
- أعلى ألفاظ التعديل : ثقة أو متقن، أو ثبت، أو حجة، أو عدل، حافظ، أو عدل ضابط

- الدرجة الثانية من ألفاظ التعديل: صدوق، أو محلة الصدق، أو لا بأس به

(١) راجع.. التدريب، للسيوطي، ٣٢٢/١.

(٢) الفسق هو الخروج على متطلبات التشريع.

وإن كانوا يعتبرون التعبير بكلمة (ثقة) أرفع من التعبير (بلا بأس به)، وإن اشتركا في مطلق الثقة، ويدل على ذلك أن "ابن مهدي" قال: حدثنا "أبو خلد" (وهو خالد بن دينار، فقيل له : أكان ثقة ؟، فقال: كان صدوقاً، وكان مأموناً.. الثقة "شعبه"، و"سفيان".

- الدرجة الثالثة من ألفاظ التعديل: شيخ، وهذا يكتب حديثه وينظر فيه.
- الدرجة الرابعة: صالح الحديث، ويمكن أن يكتب للاعتبار^(١) كما ذكروا ألفاظ الجرح ومراتبها :

- لئن الحديث، أدنى مراتب الجرح، وأقربها إلى التعديل ولئن الحديث يكتب حديثه، ويمكن أن يدخل مع الاعتبارات وقال الدارقطني : «إذا قلت لئن الحديث لم يكن ساقطاً، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة»^(٢).

- من ألفاظ الجرح : ضعيف الحديث، إذا قيل ذلك فإن حديثه لا يطرح، ولكن يمكن أن يدخل ضمن الاعتبارات = ومنها : متروك الحديث، أو وأهيه، أو كذاب، فهو ساقط لا يكتب حديثه، ولا يعتبر به، ولا يستشهد.
أصول الحديث :

بعد هذه الأطروحة لعلوم الحديث من خلال نصوصه ومن المعروف أن علوم الحديث، أو مصطلح الحديث، أو قوانين الحديث تعتبر معايير لهذا العلم كعلم النحو بالنسبة للغة، وعلم أصول الفقه بالنسبة للفقه.

وقد نشأ مصطلح الحديث أو علوم الحديث خطوة خطوة في تقدم سريع، يصاحب في ذلك جمع الحديث وتدوينه، وقد ظهرت في هذا العلم مصنفات عدة، منها ما يتناول كل ما يتعلق بهذا العلم، كما حدث في علوم القرآن التي تناولت النص القرآني من كل جوانبه.

(١) راجع : ما هو الاعتبار في هذا الكتاب، ص ١٨.

(٢) السيوطي : تدريب الراوي، ٢٤٦/١.

فظهر فى الحديث علم الجرح والتعديل (مثلاً) كما تكلم هذا العلم عن تاريخ الرواة، وتكلم فى غريب الحديث، وفى ناسخ الحديث ومنسوخه. وهكذا يستقل علم الحديث بمصطلحاته وموضوعاته وفروعه. نلاحظ من هذا كله أنه قد هياً لهذا الحديث الشريف من يقوم على رعايته والعناية به، والبحث فى كل جوانبه، تصفية، وتنقية له من كل الشوائب، خدمة لهذا العلم الجليل وصيانة للنص الدينى من كل مكذوب أو موضوع، أو ضعيف. ومن الموضوعات التى يعرف بها اتصال الإسناد أو انقطاعه، هو تاريخ وفيات الرواة :

وتعود أهمية هذا الموضوع إلى أنه قد يدعى قوم الرواية عن قوم؛ فينظر فى التاريخ، ربما يظهر زعمهم الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين. كما حدث فى سؤال "إسماعيل بن عياش" رجلاً (ليخبره).. أى سنة كتبت عن "خالد بن معدان"؟ فقال : سنة ثلاث عشرة ومائة، فقال : انت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين، فإنه مات سنة ست ومائة. ويقولون حينما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ، «وقال "أبو عبد الله الحميدى" : ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهم بها: العلل، والمؤلف والمختلف، ووفيات الشيوخ»^(١).

وبداية أشار العلماء إلى العمر الذى قضاه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصاحبه "أبو بكر" و"عمر" رضى الله عنهما ثلاث وستون سنة، وقُبض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ضحى الاثنين لثنتى عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة، و"أبو بكر" فى جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة.

(١) السيوطى : تدريب الراوى، ٢/ ٣٥٠.

والصحيح الذى حزم به الأئمة وصححه الحفاظ، وثبت بأسانيد صحيحة عن
"عائشة" وغيرها.. عشية ليلة يوم الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة.
وتوفى "عمر" آخر يوم فى ذى الحجة (يوم الجمعة) سنة ثلاث وعشرين،
ودفن يوم السبت، مستهل المحرم.
وقتل "عثمان" فى ذى الحجة يوم الجمعة ثمانى عشرة سنة خمس وثلاثين،
وعمره اثنتين وثمانين سنة.
وقتل "على بن أبى طالب" فى شهر رمضان ليلة الحادى والعشرين منه سنة
أربعين، وعمره أربع وستون سنة.
كما توفى (معاً) "طلحة" و"الزبير" فى يوم واحد إذ قُتلا فى "وقعة الجمل" فى
العاشر من جمادى الأولى سنة ست وثلاثين، وعمرهما أربع وستون سنة.
و"سعد بن أبى وقاص" توفى سنة خمس وخمسين، وعمره أربع وسبعون سنة،
و"عبد الرحمن بن عوف" سنة اثنتين وثلاثين، وعمره خمس وسبعون سنة، و"أبو
عبدة" سنة ثمانى عشرة، وعمره ثمان وخمسون.
وقد عاش اثنان من الصحابة، وهما حكيم "ابن حزام"، و"حسان ابن ثابت"،
ستين سنة فى الجاهلية، وستين فى الإسلام، وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين، ويقول
"ابن إسحاق" : عاش "حسان" وآبأؤه الثلاثة كل واحد مائة وعشرين، ولا يعرف
لغيرهم من العرب مثل ذلك.
ويقولون أيضاً.. فى الصحابة من شارك "حكيم"، و"حسان" فى هذا العمر
وهو "حويطب بن عبد العزى القرشى"، وهو من "مسلمة الفتوح"، عاش ستين سنة فى
الجاهلية وستين سنة فى الإسلام، ومات سنة أربع وخمسين.
ومن أصحاب المذاهب.. "سفيان الثورى" مات بالبصرة سنة إحدى وستين
ومائة، وُلد سنة سبع وتسعين.. عمره أربع وستون سنة.

و"مالك بن أنس" مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة، وقد ولد سنة ثلاث وتسعين عن ست وثمانين سنة.

و"أبو حنيفة النعمان بن ثابت" مات ببغداد سنة خمسين ومائة وكان مولده سنة ثمانين، وكان عمره سبعين سنة.

و"أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي" مات بمصر آخر رجب سنة أربع ومائتين، وولد سنة خمسين ومائة بغزة بالشام عن عمر يصل إلى أربع وخمسين سنة.

و"أبو عبد الله أحمد بن حنبل" مات ببغداد في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين، وولد سنة أربع وستين ومائة عن عمر يصل إلى سبع وسبعين سنة.

ومن أصحاب المذاهب أيضا: "الأوزاعي"، وكان له مقلدون بالشام، مات ببغداد سنة سبع وخمسين ومائة. و"إسحاق بن راهويه"، ومات سنة ثمان وثلاثين ومائتين، و"أبو جعفر بن جرير الطبري" المتوفى سنة عشر وثلاثمائة، وداود الظاهري، ووفاته في ذي القعدة ببغداد سنة تسعين ومائتين، ومولده بالكوفة سنة اثنتين ومائتين^(١).

ومن أصحاب المذاهب المقلدة.. "سفيان بن عيينه" و"الليث ابن سعد المصري"، وقد انقرضوا فلم يبق منهم إلا المذاهب الأربعة. أما وفيات أصحاب الحديث المعتمدة فهي:

"أبو عبد الله البخاري" ولد لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، ومات سنة ست وخمسين ومائتين.

وكذلك "مسلم بن الحجاج" مات بنيسابور لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين، ومولده سنة أربع ومائتين، وعمره خمس وخمسون سنة و"أبو داود السجستاني" مات بالبصرة في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين.

(١) راجع: تدريب الراوي للسيوطي، ٣٦١/٢.

و"أبو عيسى الترمذى" مات ليلة الإثنين لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.

و"أبو عبد الرحمن النسائى" توفى بمكة سنة ثلاث وثلاثمائة، ومولده سنة أربع عشرة ومائتين عن تسع وثمانين سنة.

ومن الحفاظ الذين أحسنوا التصنيف فى هذا العلم، "أبو الحسن الدارقطنى"، مات ببغداد فى ذى القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وولد فى ذات الشهر سنة ست وثلاثمائة. وله من الكتب "السنن"، "العلل".. وغير ذلك.

ومنهم أيضا "الحاكم أبو عبد الله النيسابورى"، مات سنة خمس وأربعمائة، وولد فى شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وله من الكتب "المستدرک"، "علوم الحديث"، و"التفسير"، وغير ذلك.

و"أبو بكر البيهقى" ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، ومات بنيسابور فى جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة عن عمر يصل إلى أربع وسبعين سنة.

و"أبو بكر البغدادى" كان مولده فى جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة، ومات ببغداد فى ذى الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة، عن ثنتين وسبعين سنة^(١).

- التخریج :

يقصد به أن يبحث الراوى عن الحديث، ويصل إلى ما يتعلق ببيان درجته إن كان صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً لمعرفة درجة القبول ومداه، ودرجة الرد ومداه، كما يتعرف على درجة الضبط عند الراوى، ومدى عدالته، وضبط وعدالة رواة الحديث؛ حتى يقف بالحديث عند الحقيقة والتأكد من السلامة.

^(١) راجع : تدريب الراوى للسيوطى، ٣٥١/٢ وما بعدها.

وطريقة التخريج أن يتبع العلماء مصادر الحديث عند من أخرجه في مصنفه،
والإشارة إلى هذا المصدر، ونسبته إلى راويه، وأن ينص على درجة الحديث لكي يقف
القارئ أو الباحث على قوته أو ضعفه.

— المعلقات :

الحديث المعلق، هو الحديث الذى أسقط من أول سنده بعض رواته سواء
أكان الساقط واحداً أم أكثر على التوالى.
إذا سقط منه اثنان فصاعداً؛ فهو "معضل" ويمكن أن يجتمع مع بعض صور
المعلق.

ومن صور المعلق أن يحذف جميع السند ويقال (مثلاً) : قال رسول الله -
صلى الله عليه وسلم-، ويُذكر الحديث، ومنها ما يحذف جميع السند إلا الصحابى أو
إلا الصحابى والتابعى معاً.

مثال الحديث المعلق: يقول "مالك" : عن "ابن عمر" دون أن يذكر أى راوٍ
بينه وبين هذا الصحابى.

أو يقول "الشافعى" : قال "الزهرى"، أو روى "عطاء"، أو يقول "البخارى"
: قالت "عائشة"، أو قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، حاذفاً بذلك الإسناد من
أوله إلى آخره.

وقد وقع التعليق كثيراً فى صحيح البخارى، وجاءت الأحاديث المعلقة عنده
على نوعين :

الأول : ما كان معلقاً وجاء موصولاً فى كتابه "الجامع الصحيح" وسبب
ذلك أن البخارى لا يكرر الحديث إلا لفائدة.

الثانى : من الأحاديث لا توجد إلا معلقة، ولم يصل الحديث فى موضع
آخر من الكتاب..

ومثاله أن يقول : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .. كذا، ولم يذكر الإسناد، أو يقول : روى "عمر بن الخطاب" .. كذا.

وتلك هي صيغة الجزم، وقد تأتي صيغة لا تدل على الجزم ويطلقون عليها صيغة "التمريض"، كأن يقول : يُروى، أو يذكر أو يُحكى .. عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .. إلخ.

فيقول : روى عن رسول الله .. كذا، ويحكى عن "أبي هريرة" .. كذا. أما ما جاء في "صحيح مسلم" من المعلقات فهو قليل .. وقد فرّق العلماء بين ما جاء بصيغة (الجزم)، وما جاء بصيغة (التمريض).

فما جاء بصيغة (الجزم)؛ فهو صحيح النسبة إلى من علّق عنه وهو الراوى الذى أضيف إليه. وهذه الصيغة تصح عند كل من "البخارى" و"مسلم". أما ما جاء بصيغة "التمريض" فلا يحكم بصحته، ولكنه لا يصل إلى درجة السقوط.

حتى قرر "الخاف بن حجر" أن ما جاء بصيغة "التمريض" عند "البخارى"، فيه ما هو صحيح، وفيه ما هو حسن لغيره، وفيه ما هو ضعيف لا عاصد له إلا أنه على وفق العمل، وهذا الأخير قليل جدًا عند "البخارى"، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتصنيف^(١).

ومن أمثلة الحديث المعلق، قول "البخارى" فى (الطهارة)، قالت "عائشة": «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يذكر الله على كل أحيانه»، وهو حديث "صحيح".

ومنها قول "البخارى" فى (اليوع) .. عن "عثمان بن عفان" أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له : «إذا بعت فكل وإذا اشتريت فاكل» وهو حديث "حسن".

(١) د. محمد أديب صالح : راجع، لمحات فى أصول الحديث...، ص ٢٨٠ وما بعدها، مختصر علوم الحديث لابن جماعة الكنانى : (النفى ٧٢٣هـ)، ص ١٨١ وما بعدها.

ومن الواضح أن التعليق هو أن يقول البخاري (مثلاً) قال "مالك" عن "نافع" عن "ابن عمر" .. كذا، أو قال "مجاهد" عن "ابن عباس" عن النبي .. كذا، أو قال "الزهري" عن "أبي سلمة بن عبد الرحمن" عن "أبي هريرة" عن النبي .. كذا فكل ذلك معلق لأن بين "البخاري" وبين "مالك"، و"مجاهد"، و"الزهري" بعض رواية غير المذكورين.

- المنكرات :

هي تلك الأحاديث التي تفرد بروايتها ضعيف خالف فيها الثقات، وذلك كأن يكون الراوى سىء الحفظ أو جاهل، ولا يعرف متنه من غير روايه.

وقد مثلوا للمنكر، بما رواه "ابن أبي حاتم" من طريق "حبيب بن حبيب"، عن "أبي إسحاق" عن "العزيز بن حريث" عن "ابن عباس" عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال : «من أقام الصلاة وآتى الزكاة، وحج وصام، وقرأ الضيف دخل الجنة»؛ وهذا الحديث حكم عليه "أبو حاتم" أنه "منكر"^(١) لأن راو آخر من الثقات غير "حبيب بن حبيب" رواه عن "أبي إسحاق" موقوفاً (أى عند الصحابي) والحديث بهذه الصورة الأخيرة يسمى (معروفاً) أما الصورة الأولى؛ فهو (منكر).

وفى كتاب "منهج نقد المتن"^(٢)، أن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وأن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها.. وتلك الكلمات إن هي إلا قبس من الأحاديث النبوية.. التى مهدت للعلماء القول ببرد الروايات المنكرة.

وقال "الخطيب البغدادي" : ولا يقبل خبر الواحد فى منافاة حكم العقل، وحكم القرآن، والسنة المعلومة، والفعل الجارى، وكل دليل مقطوع به. وقال : وكل

(١) راجع : تدريب الراوى للسيوطى، ٢٤٠/١.

(٢) د. صلاح الدين الأدمي : منهج نقد المتن، ص ٢٣٥.

خير واحد، دلّ العقل أو نص الكتاب أو الثابت من الأخبار أو الإجماع، أو الأدلة الثابتة المعلومة على صحته. ووجد خبر آخر يعارضه؛ فإنه يجب إطراح ذلك المعارض، والعمل بالثابت الصحيح اللازم، لأن العمل بالمعلوم واجب على كل حال.
-المعنعن :

هو الإسناد الذى فيه (فلان عن فلان) «وهو حديث مرسل حتى يتبين اتصاله»^(١)، والذى عليه أغلب علماء الحديث أنه متصل بشرط أن لا يكون المعنعن مدلساً، وبشرط إمكان لقاء من أضيفت الغنعة إليهم بعضهم بعضاً، وإذا فقد أحد هذين الشرطين لا يكون متصلاً.

- المؤنن :

هو ما يأتى فى إسناده (حدثنا فلان، أن فلانا حدثه بكذا..). مثل قولهم.. حدثت "مالك" عن "ابن شهاب" أن "سعيد بن المسيب" قال كذا.. وقد فرّق بعض العلماء بين اللفظين (أن، عن) إذ يرون أنّ (أن) محمولة على الانقطاع حتى يتبين السماع فى ذلك الخبر بعينه من طريق آخر، أو يأتى ما يدل على أنه قد شهد به أو سمعه، ولكن أكثرهم يسوى بينهما..

القرآن الكريم، الحديث القدسى، الحديث النبوى، ووجوه الفرق بينهما:

الحديث القدسى هو الذى يرويه النبى -صلى الله عليه وسلم- عن ربه عزّ وجل، وقد أوحى به الله سبحانه وتعالى إلى النبى -صلى الله عليه وسلم-، وهو وحي مروحى عن النبى عن ربه عز وجل.

وتلك الأحاديث هى التى نقلت إلينا آحاداً عن النبى -صلى الله عليه وسلم-، مع إسناده لها عن ربه فهى من كلامه تعالى، تضاف إلى النبى؛ فهو المخبر بها عن الله تعالى.

(١) د. محمد عجاج الخطيب : أصول الحديث، ص ٢٥٦.

إذ يقال فيه : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن ربه،
ولاتنحصر تلك الأحاديث فى كيفية من كيفيات الوحي بل يجوز أن تنزل بأى
كيفية.. كرؤيا النوم، أو الإلقاء فى الروح، أو على لسان الملك.
ولروايتها صيغتان :

١- أن يقول : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن ربه.

٢- أن يقول : قال الله تعالى فيما رواه عنه رسوله -صلى الله عليه وسلم.

مثال الحديث القدسى : قال الله تعالى فى الحديث القدسى : «إذا همّ عبدي
بسيئةٍ فلا تكتبوها عليه ؛ فإن عملها فاكتبوها له سيئة، وإذا همّ بحسنة فلم
يعملها، فاكتبوها حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشراً»^(١) رواه مسلم والبخارى.

فنسبة الحديث القدسى إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نسبة إخبارية،
لأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- هو الذى يخبر الناس بهذا الحديث.

والرسول -عليه الصلاة والسلام- قد روى بعض الأحاديث القدسية بلفظها
لابلفظها، كما فى حديث «قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: آتاني آتٍ من
ربى فأخبرنى - أو قال فبشرنى - أنه من مات من أمتى لا يشرك بالله شيئاً دخل
الجنة»؛ فهذه العبارة التى قالها الرسول لا يمكن أن تكون حكاية لنفس الألفاظ التى
أوحيت إليه.

والقرآن الكريم هو كلام الله -سبحانه وتعالى- عن طريق الوحي بلفظه تلقاه
محمد -صلى الله عليه وسلم-، وهو كتاب لا يمسه إلا المطهرون، والقرآن معجز من
كل الوجه، محفوظ من التغير والتبدل، والقرآن الكريم لا يروى بالمعنى، وإنما يقرأ
بلفظه فى الصلاة، وهو النص الذى يتعبد بتلاوته أى يقرأ فى الصلاة، وقد وصل إلينا

^(١) رواية مسلم والبخارى : (راجع، أدب الأحاديث القدسية للدكتور أحمد الشرباحى : ص ١٣).

عن طريق التواتر، وهو نص قطعى ثابت، ولا يطلق لفظ (القرآن) إلا على هذا الكتاب الكريم.

أما الفروق بين الحديث القدسى والقرآن الكريم :

- أن القرآن يتجلى فيه الإعجاز وتحذى البشر بخلاف الحديث القدسى.
- والقرآن هو المتعبد بتلاوته بخلاف الحديث القدسى.
- والقرآن الكريم لا تجوز تلاوته بالمعنى.
- والقرآن متواتر اللفظ فى نقله، والحديث القدسى مروى عن طريق الآحاد.
- أما الحديث النبوى؛ فهو ما جاء عن رسول الله من قول أو فعل أو تقرير، وهو بألفاظ من عند الرسول، وهى فى جملتها تسمى السنة النبوية وهى مع القرآن الكريم تشكل التشريع الإسلامى الكامل للعبادات والمعاملات والعادات، وهى لا يتعبد بتلاوتها بل يعمل بأحكامها.

وليس الحديث النبوى كالحديث القدسى، لأن الحديث النبوى ليس مروياً عن الله سبحانه وتعالى ولا يصح إضافته إليه.

ويثير العلماء سؤالاً.. هل الأحاديث القدسية فقط دون الأحاديث النبوية

ودون بقية السنة المطهرة هى التى جاءت بوحي.. ؟

الواقع أن هناك خلافاً فى هذه النقطة، والصحيح أن الأحاديث النبوية وبقية السنة قد جاءت بوحي أيضاً، والدليل على ذلك قول الله تعالى «وما ينطق عن الهوى» قوله -صلى الله عليه وسلم- «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معي»^(١).. خاصة ما يتعلق بأمور الدين والتشريع، والنصائح والإرشادات.

لم تقف عناية علماء الحديث عند حد؛ فقد تعددت اهتماماتهم برجال الحديث (رواته)، وفحص رجال السند من كل جانب سواء عند اتصال السند

^(١) يحيى بن شرف النووي، الأحاديث القدسية، ص ١٢.

أو انقطاع. تسلسل السند بالارتباط الوثيق الصادق، والبعد عن التدليس، وحال الرواة ومدى صدقهم وأمانتهم. وقد تطرق بحثهم حول آداب الحديث :
إذ يشترط أن لا يتصدى للحديث إلا من بلغ من العمر سنًا يستكمل فيه تجربته، ويصل فيه إلى تعقل الأمور، ووزنها وحسن التصرف فيها، فيقولون «أن لا يتصدى للحديث إلا بعد استكمال خمسين سنة، وقال غيره : أربعين سنة»^(١).
وقد ذكروا أن منهم علماء حدثوا قبل الأربعين، بل قبل الثلاثين، منهم :
"مالك بن أنس".

ولا شك أن إشارتهم إلى بلوغ سن معينة لمن أراد أن يتصدى للحديث، إنما هو حرص على أن لا يتعرض لهذا النص الشريف إلا من بلغ قدرًا من الإدراك الواعي، والفهم المتفتح.

ومما هو جدير بالنظر أنهم أشاروا إلى أن من بلغ الثمانين له أن يمسك (بمعنى أن لا يتعرض للحديث)، لأنهم يخشون أن تختلط عليه الأمور لكبر سنه.
ومع ذلك فمن العلماء من يحفظ الله عليه ملكاته، فيتصرف تصرفًا متوازنًا حتى عند استكمال المائة سنة، ومن هؤلاء "الحسن بن عرفة"، و"أبو القاسم البغوي"، و"القاضي أبو الطيب الطبري" (أحد أئمة الشافعية)، لكن إذا كان الاعتماد على حفظ الشيخ الراوى، فينبغي الاحتراز من الخلط عنده إذا طعن فى السن.
ثم بعد ذلك يتكلم العلماء عن خلق الحديث؛ إذ ينبغى أن يكون الحديث جميل الأخلاق، سلوكه حسن، وأن تكون نيته سليمة وصحيحة.

ومن آداب العلاقة بين جمهور المحدثين، وتنظيم التصرفات فيما بينهم، ينبغى أن لا يحدث بحضرة من هو أولى، من ناحية السن، أو يكون قد سمع، ووعى الحديث أكثر من هذا الحديث وانظر كيف يحترم المحدث، والمستمعون مجلس الحديث وينصتون إليه.

^(١) الباعث الحديث : شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، تحقيق أحمد شاكر، ص ١٢٨.

«فقالوا : لا ينبغي عقد مجلس التحديث، وليكن المسمع على أكمل الهيئات، كما كان "مالك" رحمه الله : إذا حضر مجلس التحديث، توضأ، وربما اغتسل، وتطيب، ولبس أحسن ثيابه، وعلاه الوقار والهيبة، وتمكن في جلوسه، وزجر من يرفع صوته، وكان "مالك" رحمه الله إذا رفع أحد صوته فى مجلس التحديث انتهره، وزجره، ويقول : قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَتَى الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ...﴾ (الآية ٢ سورة الحجرات) فمن رفع صوته عن حديثه فكأنما رفع صوته فوق صوته»^(١).

وقد بلغ من اهتمامهم بالإسناد الذى يعتبر خصيصة من خصائص هذه الأمة أنهم يحرصون على سلامته، ويشيرون إلى اختلاف أحواله، عند صعود السند قرباً إلى رسول الله أو هبوطه بكثرة الرواة بعداً عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فتكلموا عن :

الإسناد العالى، والإسناد النازل :

وهو وجه من وجوه النقل لحديث رسول الله، والإسناد العالى مرغوب فيه - بطبيعة الحال - وهو مفضل عند أصحاب الحديث وقد حدا بهم هذا الأمر إلى الانتقال من بلد إلى بلد مرتحلين، متحملين لكل المشاق والمصاعب، وأهوال السفر للحصول على إسناد عالٍ.

والإسناد العالى يقلّ فيه عدد الرواة، ويقترّب السند من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأنهم يعتبرون أن الإسناد إذا طال فيه البحث عن أحوال الرواة، وكثر الجرح والتعديل.

ويقولون : إن أشرف وأحسن أنواع العلو ما كان قريباً من رسول الله، وقد يكون القرب من إمام حافظ، أو مصنف وقد قسموا الإسناد إلى أقسام منها :

^(١) الباعث الحديث : شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، تحقيق أحمد شاكر، ص ١٢٩.

ما هو أعظمها وأجلها، وهو القرب من رسول الله بإسناد صحيح. أما إذا اعتراه ضعف أو خلل؛ فلا التفات إليه.

ومن الإسناد العالي ما يقع قريباً من إمام من أئمة الحديث كـ "الأعمش"، و"ابن جريج"، و"مالك"، و"شعبة"، مع صحة الإسناد إليه. بحيث لا يكون بين الراوى وإمام الحديث عدد من الرواة.

وقد يكون علو الإسناد بالنسبة لكتاب من كتب الحديث المعتمدة المشهورة والمعروفة، وهى كتب الحديث الستة. كما لو أتيت بحديث رواه البخارى (مثلاً)، فترويه بإسناد آخر عن شيخ البخارى، أو عن شيخ شيخه، وهكذا يكون رجال الإسناد فى الحديث أقل عدداً مما لو رويته من طريق البخارى.

أما الإسناد النازل؛ فهو ضد العلو، وعند قبوله لابد أن يكون رجال الإسناد النازل أجلاً من رجال الإسناد العالي، وإن كان الجميع يشترط فيهم الثقة. ويشير كتاب "الباعث الحثيث" ^(١) إلى أن الإسناد العالي أفضل من غيره، ولكن هذا ليس على إطلاقه، لأنه إن كان فى الإسناد النازل فائدة تميزه فهو أفضل، كما لو كان رجاله أوثق من رجال العالي، أو أحفظ، أو أفقه، أو كان متصلاً بالسماع. إذ ليست جودة الحديث فى قرب الإسناد، ولكن جودته فى صحة الرجال.

مثال : قال "وكيع" لأصحابه : أيما أحب إليكم : "الأعمش" عن "أبى وائل" عن "ابن مسعود" !! أو "سفيان" عن "منصور" عن "إبراهيم" عن "علقمة" عن "ابن مسعود".

قالوا : الأول، فقال : "الأعمش" عن "أبى وائل" : شيخ عن شيخ، و"سفيان" عن "منصور" عن "إبراهيم" عن "علقمة" عن "ابن مسعود" : فقيه عن فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء أحب إلينا مما يتداوله الشيوخ.

^(١) المرجع السابق.

ويتضح من الموضوعات التي عرضنا لها أن دراسة علوم الحديث تهدف إلى التأكد من عدالة الذين نقلوا الأخبار من لدن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى تم تدوينها، وذلك لكي نحصل على حديث صحيح وسليم، صدر عن الرسول، أو خير جاء عن صحابته أو تابعيهم. ووصل إلينا مفصلاً مبيناً ما هو صحيح منه أو غير صحيح فقد أراحنا العلماء عناء البحث، ووضعوا بين أيدينا ما هو صحيح من الحديث وما هو مقبول، وما هو مردود.

ولا شك أن الحديث نص ديني يدعو إلى الحسن، وإلى الرقى بخلق الإنسان، حتى يصدق في مجال عمله، ويقوم بأدائه على خير وجه. تصديقاً لقول الله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ...﴾

(الآية ١١٠ سورة آل عمران).

فهى أمة قدوة للإنسانية كلها؛ فعليها أن تكون على حال طيبة من الخلق الكريم، والسلوك الحسن، وأن تكون على خير دائماً، بعيدة عن المنكرات.

وعند دراستك لنصوص الحديث، تجد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو الأسوة، تحلى بجميل الخلق، وطيب العادات، وعلينا أن نتبع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى ذلك، ونتأسى به.

الرواية:

بينما يأتى الوحي بالتنزيل من لدن حكيم خبير، ويتلقاه الرسول صلى الله عليه وسلم، كان الصحابة يأخذون من الرسول شرحاً وتوضيحاً لأمر الدين من خلال أحاديثه صلى الله عليه وسلم، وكانوا يقصدون إلى التفقه فى الدين، مقبلين على أقوال الرسول وأفعاله؛ فكانت مجالسه صلى الله عليه وسلم هى الحلقات العلمية الأولى التى عرفت فى التاريخ العربى.

وما من شك في أن الرسول عليه السلام، ومن خلال مهمته التي كلفه الله بها، كان أول من علم، وكان أول من صدرت عنه الرسائل التي تحمل دعوة الإسلام، وكأنها تشبه الرسائل العلمية: كرسالة الزكاة التي أملاها، وكانت عند أبي بكر رضى الله عنه. وقد بدأ علم الرواية بعد أن صعدت روحه الطاهرة إلى الرفيق الأعلى (صلى الله عليه وسلم)، ويشير "الرافعي"^(١) في كتابه "تاريخ آداب العرب" إلى أن أبا بكر رضى الله عنه هو الذى وضع شروط هذا العلم، وتعتبر الرواية طريقاً للإسناد الصحيح، إذا توفرت الحيلة في قبول الأخبار؛ فكان لا يقبل الخبر من أحد إلا بشهادة على سماعه من الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد قال على بن أبي طالب رضى الله عنه: «كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فغنى الله بما شاء منه، وإذا حدثني عنه محدث استحلفته، فإن حلف لي صدقته».

وفترة الصحابة قريية عهد برسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي عهدهم لم تكن تنقض مادة الحديث بعد، لذلك كانت الشهادة على السماع في وزن العدالة والضبط، وكل ما تقدم به صحة الإسناد.

ثم كان بعد ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه أول من سنّ للمحدثين الثبوت في النقل، إذ كانت طائفة من الناس قد مردت على النفاق، وكانت الحاجة ملحة إلى الرواية، وكان لها منزلة علمية بين الناس، حيث بدأت الشقة في البعد بين الرسول وصحبه، وسلسلة الرواة بعد ذلك.

وتنهت النفوس إلى تقادم العهد بصاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم، وأن هذه الآثار ستكون علم من يتخلفون عن مراتب أهل السابقة من التابعين فمن بعدهم؛ فكان عمر وعثمان وعائشة وجملة من الصحابة رضى الله عنهم يتصفحون الأحاديث، ويكذبون بعض الروايات التي تأتي ويردونها على أصحابها، ثم خشي عمر أن يتسع الناس في الرواية، وقد شعروا بالحاجة إليها، وقد يقع فيها التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي.

(١) باختصار وتصرف من تاريخ آداب العرب للرافعي ١/ ٢٧٤.

وهنا كان يأمرهم عمر بالتقليل من الرواية، وكان يحاسب من يأتي برواية دون شاهد عليه، أو يكثر منها لأن المكثّر من الرواية وإن جاء بالصحيح فقد لا يسلم من التحريف أو الزيادة أو التقصان في الرواية.

وقد أشار "الرافعي" بما نصه «كان كثير من الصحابة وأهل الخاصة بالرسول صلى الله عليه وسلم: كأبي بكر والزيبر وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب، يقلّون الرواية عنه، بل كان بعضهم لا يكاد يروى شيئاً، كسعيد بن زيد، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة. وكان أكثر الصحابة رواية أبو هريرة... ولهذا كان عمر وعثمان وعلي وعائشة أشدهم إنكاراً عليه واتهاماً، وهو أول راوية اتهم في الإسلام، وكانت عائشة أشدهم إنكاراً عليه.

ثم كانت الفتنة أيام عثمان بن عفان رضى الله عنه، واضطرب من بعدها حبل الكلام في الخلافة، وخاصة الناس في ضروب من الشك والخيرة والقلق؛ فكان فيهم من لا يتوقى ولا يثبت، وألف كثير من الناس أمر هؤلاء فلم يبالوا أن يتبينوا فيرجعوا في الرواية إلى شهادة قاطعة، أو دلالة قائمة، على أن كل ما كان يقع في الحديث قبلهم من خطأ فإنما كان من قبل ما يعترض المحدث من السهو والإغفال، مما هو غلط لا شوب فيه من تعمّد الكذب.

وقد قال عمران بن حصين - وهو من الصحابة، توفي سنة ٥٢-: «والله إن كنت لأرى أنى لو شئت لحدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومين متتابعين، ولكن بطأني عن ذلك أن رجالاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا كما سمعت، وشهدوا كما شهدت، ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون، وأخاف أن يُشبه لي كما شُبّه لهم، فأعلمك أنهم كانوا يغلطون لا أنهم كانوا يتعمدون»^(١).

^(١) أول من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عامداً متعمداً، عبد الله بن سبأ الذي تنسب إليه السبئية، وهم من غلاة الروافض من اليمن، كان يهودياً أظهر الإسلام وطاف بلاد المسلمين ليوقع الفتنة بينهم، وقد دخل الشام لذلك في زمن عثمان رضى الله عنه فلم يوافق أحد. فخرج إلى مصر، وجعل يطعن على أبي بكر الصديق وعمر ويكذب على صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم؛ ثم أخذ بعد ذلك وقتل شر قتلة، وابن سبأ هذا أيضاً هو أول من أظهر الرفض في أيام على رضى الله عنه، حين حكم الحكيم في صفين.

غير أن الأعلام كانت يومئذ لا تزال قائمة، والفروع لا تزال باسقة؛ فكان الخطيب لم يستفحل؛ حتى إذا خرجت الخوارج وتحزب الناس فرقاً وجعلوا أهلها شيعاً، بدءوا يتخذون من الحديث صناعة، فيضعون ويصنعون ويصفون الكذب؛ ثم ظهر القصاص والزنادقة وأهل الأخبار المتقدمة مما يشبه أحاديث خرافة؛ فوقع الشُّوب والفساد في الحديث من كل هذه الوجوه في عصور مختلفة.

أما القصَّاص فإنهم كانوا يميلون وجوه القوم إليهم ويستدرُّون ما عندهم بالمناكير والغرائب والأكاذيب من الأحاديث؛ ومن شأن العوام القعود عند القصَّاص ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن فطر العقول، أو كان رقيقاً يحزن القلوب ويستغزر العيون؛ وللقوم في هذه الفنون الأكاذيب العريضة والأخبار المستفيضة.

وأما الزنادقة فقد جعلوا يحتالون للإسلام ويهجنونه بدسُّ الأحاديث المستشعنة والمستحيلة مما يُشبه خرافات اليونان والرومان وأساطير الهند والفرس، ليشتعروا بذلك على أهل السنة في روايتهم ما لا يصح في العقول ولا يستقيم على النظر.

وأما أهل الأخبار المتقدمة فقد قصدوا من ذلك إلى إثبات الخرافات الجاهلية وجعلها بسبيل من الصحة للاستعانة بها على التفسير وما إليه. وأمثلة ذلك كله فاشية في كتب موضوعات الحديث، ولا محل لها في هذا الفصل؛ فإنما نريد به متابعة تاريخ النشأة الأولى لعلم الرواية، وهي إنما كانت في الحديث كما علمت.

مهمة السنة:

من المعروف أن القرآن هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، والسنة هي المصدر الثاني؛ فكان عليها أن تفصل ما جاء في القرآن، وأن تبين ما أجهل فيه.

مثال ذلك أن القرآن قد جاء بفرض الصلاة دون تفصيل لشروطها وركعاتها، ولم يبين القرآن مقادير الزكاة، ولم يبين مناسك الحج ولا أحكام الصيام بالتفصيل.

جاءت السنة بالتفاصيل الدقيقة لكل هذه الأمور فالمطلع على كتب السنة يجد كل التفاصيل التي تتعلق بالعبادات والمعاملات، وأمور الدين بشكل عام.

كما أن السنة جاءت مقيدة لبعض الأحكام كقطع يد السارق؛ بأن يكون القطع من الرسغ لا اليد كلها وأن القطع لليد اليسرى، إذ جاء في القرآن الكريم ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٣٨ - المائدة).

وفي شعائر الحج قد أطلق القرآن الكريم شعيرة الطواف، يقول تعالى ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾؛ وقد جاءت السنة مقيدة للطواف بالطهارة؛ فلا يطوف بالبيت الحرام إلا من كان طاهراً، ويظهر هذا أيضاً إجمال القرآن في الوصية، وقد جاء ذكرها في آيات الموارث ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّهَا أَوْ ذِينَ﴾، ولم تحدد الوصية، وجاءت السنة بالتحديد؛ فقيدت الوصية بالثلث، وأن تكون لغير الوارث.

وقد وردت تلك الأمثلة في كتاب "مباحث في علوم الحديث" (١).

- وقد ورد في القرآن الكريم أحكام عامة خصصتها السنة النبوية مثل:

- قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَى﴾ (١١ النساء). فظاهر الآية عام في إعطاء الميراث لكل ولد من والده، ولكن السنة النبوية خصصت هذا العام، فلم تورث أولاد الأنبياء من آبائهم. «نحن معاشر الأنبياء نورث ما تركناه صدقه» (٢) ولم تورث الولد القاتل من أبيه المقتول «لا نورث القاتل» (٣).

- وقال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (٢٧٥ البقرة) فالبيع حلال، وهو عام، يشمل البيع الصحيح والبيع الفاسد، ولكن السنة النبوية بينت أن المراد من البيع في الآية هو البيع الصحيح.

(١) د. كوثر عمود المسلمي: مباحث في علوم الحديث، من ص ٢٢ - ٢٦.

(٢) فتح الباري ٦ / ٢٨٩، ٢٣٥، ٢٣٩. وشرح صحيح مسلم للنوى ٢ / ١٣٧٨. ومسند الإمام أحمد ١٥٨/١.

(٣) سنن الترمذي كتاب الفرائض وسنن ابن ماجه كتاب الديانات وكتاب الفرائض كما أخرج أحمد ومالك وغيرهما.

توضيح المبهوم:

فى الآيات الكريمة ألفاظ مبهمة، تحتاج إلى توضيح، حتى يفهمها المؤمنون فهمًا صحيحًا، وقد تكفلت السنة بتوضيح ذلك، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾^(١) فلما نزلت هذه الآية الكريمة خاف كثير من الصحابة أن تشمل هذه الآية، حين فهم الظلم بأنه التقصير فى أى حق من الحقوق، فقالوا: يا رسول الله وأينا لم يظلم؟ فبين لهم النبى صلى الله عليه وسلم أن المراد من الظلم هنا: هو الشرك، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(٢).

تأكيد ما جاء به القرآن:

قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾^(٤).

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٥).

فهذه الآيات الكريمة تفيد وجوب الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، من غير تعرض لشروطها وأركانها، فقال صلى الله عليه وسلم: «بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلًا» متفق عليه.

^(١) سورة الأنعام: ٨٣.

^(٢) سورة لقمان: ١٣، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ١/ ٢٥.

^(٣) سورة البقرة: ٨٣.

^(٤) سورة البقرة: ١٨٣.

^(٥) سورة آل عمران: ٩٧.

تقعيد ما ورد في القرآن مفرقا:

جاء في القرآن الكريم تحريم الضرر، قال تعالى: ﴿لَا تَضَارُّوْا وَالِدَةَ بِوَكْدِهَا وَلَا مَوْلُوْدَ لَهَا بِوَكْدِهِ﴾^(١) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَضَارُّوْهُنَّ لِتَضَيِّقُوْا عَلَيْنَّ﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿وَلَا يَضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾^(٣) وقال تعالى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوْهُنَّ ضِرَارًا لِّتَقْدُوا﴾^(٤) فجمعت السنة النبوية ذلك كله في قاعدة واحدة هي قوله صلى الله عليه وسلم: «ولا ضرر ولا ضرار».

التفريع على أصل ذكر القرآن:

قال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوْا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُوْنَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(٥) فلا يحل أخذ مال أخيك إلا بحق وأخذ ماله بدون رضاه حرام، فجاءت السنة تفرغ على هذا الأصل، فحرمت بيع الثمر قبل بدو صلاحه^(٦) خشية إصابته بأفة من برد شديد، أو رياح عاتية، فلا يحصل للمشتري ما أراد من الثمر، فبأى حق يأخذ البائع مال المشتري؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرأيت إذا منع الله الثمرة يَمَّ يأخذ أحدكم مال أخيه»^(٧).

استقلال السنة بالأحكام التشريعية:

ثبت في السنة النبوية أحكام تشريعية سكنت عنها القرآن الكريم، فلم يوجبها ولم يحرمها ومن أمثلة ذلك:

^(١) سورة البقرة: ٢٣٣.

^(٢) سورة الطلاق: ٦.

^(٣) سورة البقرة: ٢٨٢.

^(٤) سورة البقرة: ٢٣١.

^(٥) سورة النساء: ٢٩.

^(٦) فتح الباري ٥ / ٢٨٩. كتاب البيوع - باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.

^(٧) فتح الباري كتاب البيوع باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.. والرسالة للإمام الشافعي، ص ٩١، فقد ذكر اتفاق العلماء على بيان السنة للكتاب بتأكيد ما جاء فيه، أو التفريع على أصوله كتطبيق له أو بيان لمجمله - وتخصيص لعامة وتقييد لمطلقة، وذكر اختلاف العلماء في استقلال السنة من حيث مخرجه: هل هو على الاستقلال بالتشريع أم بدخوله ضمن نصوص القرآن. انظر السنة ومكانتها للسباعي، ص ٢٨١.

- تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها.
 - تحريم الذهب والحرير على الرجال.
 - تحريم كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير.
 - إثبات حق الشفعة للحجار.
 - ميراث الجدة.
 - رجم الزانى المحصن.
- وغيرها من الأحاديث التى تحمل وتحرم وتبيح وتوجب، متناسبة مع أهداف القرآن ومقاصده العامة، ولا تخالفه ولا تناقضه.
- وسواء كانت السنة تابعة للقرآن الكريم أو مستقلة عنه. فإنما هى مما أتانا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، علينا أن نعمل بها ونأخذها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١).
- والضال المضل هو المعرض عن السنة لا يلقي لها بالاً، كما قال: «إذا حدثت الرجل بالسنة فقال: دعنا من هذا وحدثنا من القرآن، فاعلم أنه ضال مضل»^(٢).
- ونعرض فيما يلى بعض الأحاديث^(٣)، إذ قد نحصل منها على ما تروى به من إرشادات ونصائح وعبرة وعظات.
- باب خلاوة الإيمان :**

حدثنا "محمد بن المنثرى" قال : حدثنا "عبد الوهاب الثقفى" قال : حدثنا "أيوب" عن "أبى قلابة" عن "أنس" عن النبى -صلى الله عليه وسلم- قال : «ثلاث

(١) سورة الحشر: ٧.

(٢) الكفاية فى علم الرواية للمعظم البغدادى، ص ٤٩.

(٣) أوردها وقام بشرحها : د. شرف الدين الراجحى : دراسات لغوية لنماذج من صحيح البخارى، ص ٤٩ وما بعدها.

من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار».

شرح اللغة :

- من كن فيه : وجدن فيه.. وكن هنا فعل ماض تام.
- فيه : فاعل بمعنى وجد وليست فعلاً ناقصاً يحتاج إلى اسم وخبر.
- وجد حلاوة الإيمان : وحلاوة الإيمان لذته المعنوية وهى استعارة مكنية حيث شبه الإيمان بشيء لذيذ ذى طعم مثل العسل مثلاً وحذف ورمز إلى شيء من لوازمه وهو الطعم.

- يقذف : يلقي بشدة والتعبير يقذف أفضل هنا من التعبير يلقى أو يرمى أو يطرح فقيها شدة وفيها الإيجار على الإلقاء.

أضواء حول الحديث الشريف

يتحدث الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن خصال ثلاث إذا وجدت فى المؤمن فإنه يحس بحلاوة الإيمان وهى لذة معنوية لا تعادلها لذة حيث تجعل المؤمن مطمئن النفس هادئ البال - وهذه الحلاوة تملأ قلبه نوراً وتشيع الراحة والأمان فى جسده وعقله وذمته فإنك إذا أكلت شيئاً حبيباً إليك من أنواع الفاكهة مثلاً فإنك تحس بلذة حسية ولكن هذه اللذة الحسية موطنها شهوة البطن فقط وهى تزول بزوال تأثير الإحساس بطعم هذه الفاكهة الحسية أما حلاوة الإيمان وطلاوته فإنه يبعث فى النفس والعقل والروح دفقاً وأماناً يستمر أثره فى قلب المؤمن ما دام مستمراً على منهج الله تعالى.

وأول هذه الخصال (من كان الله ورسوله أعظم حباً عنده مما سواهما)
وتعنى هذه الخصلة أن المؤمن يقيم حياته على أن الله ورسوله أحب إليه من كل أمور الدنيا فالإنسان بطبيعته يحب نفسه فيأتى الإسلام فيأمره بالابتعاد عن الأنانية

والطمع والحقد والحسد بتشريع الزكاة والصدقة. والإنسان بطبيعته يحب أولاده ولكن المؤمن يعلم أن حبه لأولاده نابع من حبه لإيمانه فإذا خالف الأولاد منهج الله تعالى فإنه يدفعهم إلى طريق الله تعالى ورسوله لأنه المنهج السليم الذى اختاره ليحقق له سعادة الدنيا والآخرة.

والإنسان بطبيعته يحب المال وقد يشغله حب المال عن تنفيذ أوامر الله تعالى بإخراج الزكاة والصدقة للمساكين ولذلك فإن الرسول -صلى الله عليه وسلم- يضع منهجاً واضحاً للمؤمن بأنه وجب أن يضع نصب عينيه أن تكون أوامر الله تعالى ورسوله هي أول المناهج التي يسير عليها وأن حب هذه الأوامر نابع من حب المؤمن للإسلام ومنهجه الذي يقدم له السعادة. والمراد بالمحبة هنا المحبة الفعلية التي هي الميل إلى ما فيه صلاح الدنيا والآخرة، ومحبة الرسول تستلزم العمل بشريعته ونلاحظ هنا تشبيه الضمير في قوله (مما سواهما) إشارة إلى أن محبة إحداهما ملازمة للأخرى مع أن المقام مقام إيجاز وقدمت محبة الله ورسوله لأنها أساس وعماد لها.

(وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله)

الإنسان بطبيعته يميل للتعارف والحياة الاجتماعية وقد يحب المرء شخصاً لهدف دنيوى يتمثل فى المصالح المادية أو الحسية أو منفعة شخصية أو طلب جاه أو رئاسة ولكن أعظم حب هو الحب فى الله أى يجتمع المؤمنان على حب الله تعالى -حسب منهج الله تعالى ورسوله- يسيران على منهج الإيمان بخطى ثابتة يلتقيان فى سبيل الله -يتحابان فى سبيل الله- فالمؤمن إذا أحب أخاه المؤمن فهو يحبه لأنه امتثل لأوامر الله تعالى واجتنب نواهيه فينضم إليه فى طريقه الإيمانى لتزيد صحبة الإيمان محبة. ولقد اهتمت الصوفية بالحب فى الله تعالى وقسموه إلى درجات، ذلك لأنهم تعلقوا بمنهج الله تعالى وساروا فى طريقه فإذا أحب المؤمن أخاه فى الله لا لمصلحة دنيوية فإنه يحس بحلاوة هذا الحب لأنه يعمر الإيمان ويشع منه نوراً وضياء.

أما الخصلة الثالثة وهى :

(أن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار).

والإيمان نعمة كبرى أنعم الله تعالى بها على أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- فالإنسان إذا أحس بنعمة الإيمان -الذي جعلته يعبد الله تعالى وحده لا شريك له ويؤمن برسوله -صلى الله عليه وسلم- ويمثل لأوامر الله تعالى ويحسب نواهي- إنما يفعل ذلك لأنه أحس بأن الإسلام قد انتشله من ضياع الوثنية والمادية والضلال ودلّه على الطريق القويم الذي يسعد حياته في الدنيا والآخرة- ولذلك فإن المؤمن يكره أن يرجع إلى الكفر أو إلى طريقه -طريق المفسد والشهوات والذنوب- فكأنه يكره أن يلقي في النار ونعمة الإسلام أعظم نعم المؤمن -والإنقاذ من الكفر إما بوجود المرء أول الأمر على الفطرة الإسلامية وإما بالإقلاع عن ظلمة الكفر والدخول في نور الإسلام وعلى ذلك يدخل في مضمون الحديث من لم يسبق منه كفر أصلاً وأن تكون تلك الكراهة مثل كراهة إلقائه في النار وإحراق نار الدنيا ولا شك أن إلقاء المرء في النار مكروه كراهة شديدة ففيه آلام شديدة من إزهاق الروح وغيره وبذلك يبين أن الكافر في الدنيا وكأنه يعيش ميتاً بلا حياة ولا روح ولا حس وكأنه قد ألقى في نار الدنيا وهو يعذب في الآخرة عذاباً شديداً.

حدثنا "سعيد بن عقير" قال : حدثنا "ابن وهب" عن "يونس" عن "ابن شهاب" قال : قال "حميد بن عبد الرحمن" سمعت "معاوية" خطيباً يقول : سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول : «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين وإنما أنا قاسم -والله يعطي- ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله»^(١).

(١) الإمام البخاري : صحيح البخاري بمحاوية السندی، ج ١، ص ٢٤.

شرح اللغة والنحو :

- يرد : فعل مضارع مجزوم فعل الشرط وأصله يريد لأن ماضيه أراد. وحذفت الياء وتلاحظ أن السكون علامة الجزم قد حركت لالتقاء الساكنين.

- يفقهه : جواب الشرط مجزوم بالسكون والهاء ضمير فى محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود على لفظ الجلالة والفقه معناه الفهم والتعمق

فى العلم وبذلك يعلمه الله تعالى أسرار الشريعة.

- قائمة على أمر الله : أى يسير على دين الله وشريعته.

- حتى يأتى أمر الله: حتى يأتى قضاء الله تعالى بانتهاء الحياة على الأرض.

أضواء حول الحديث الشريف :

يبين الرسول -صلى الله عليه وسلم- فى هذا الحديث الخير والسعادة الذى يتمناه المؤمن - فإن الله إذا أحب عبداً أعطاه من خيره وعلمه وفضله - فإذا تفقه المؤمن فى الدين وفهمه وتعلم أسرار الشريعة وما انطوت عليه من أوامر ونواهي والدين ما شرع على لسان النبى -صلى الله عليه وسلم- فإن الله تعالى قد أعطاه بذلك خيراً عظيماً لا يقدر بحال - لأن العلم والعلماء أعظم منزلة عند الله تعالى وهم ورثة الأنبياء فالفقيه يعلم الناس أسرار دينهم ويحثهم على الخير وينهاهم عن المنكر وبذلك يفيد الناس ويستزيد من الخير وصاحب المال إذا أخرج مالاً نقص ذلك من مجموع ماله أما العالم إذا أخرج علماً فإن علمه يزيد بعدد من تعلم منه واستفادة العالم نفسه بسؤال من يسأله - والمقصود بالتفقه هنا أن يكون لوجه الله تعالى لا رياء ولا سمعة ولا طمعاً فى منصب من مناصب الدنيا أو تقريباً إلى حاكم أو رئيس ولذلك كان العلماء من السلف الصالح يتحاشون التقرب من الحكام والأمراء ليكون علمهم خالصاً لوجه الله تعالى.

أما الشطر الثانى من الحديث الشريف فبين الرسول -صلى الله عليه وسلم-

أن الخير في أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - سيظل قائماً إلى يوم القيامة وأن القرآن الكريم الذي تكفل الله تعالى بحفظه وهو الدستور الأول للمسلمين سيظل قائماً إلى يوم القيامة - وأن الأمة الإسلامية ستحرس شريعة الله تعالى لا يهمها مخالفة غيرهم لتعاليم الله تعالى وهذا تنبيه للمسلمين أن لا يطيعوا تلك الدعوات الهدامة بترك دينهم والالتكال على الماديات فقط والانصباع لأوامر دعاة الحضارة المادية وينسون بذلك أوامر الله تعالى وتعاليم دينه (فإذا جاء أمر الله) وهو تعبير جميل يعبر عن أن الله تعالى إذا أراد أن ينهي حياة الإنسان على وجه الأرض فهذا أمره لا راد له فإذا جاء هذا الأمر انتهت حياة الإنسان.

حدثنا "عمران بن ميسرة" قال : حدثنا عبد الوارث عن "أبي التياح" عن "أنس" قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل ويشرب الخمر ويظهر الزنا»^(١).

شرح اللغة :

- أشراط : جمع شرط يفتح الراء أى علاقة - والشرط بسكون الراء إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه كالشريطة وجمعه شروط^(٢).

- يرفع العلم : يقل العلم أو تقل قيمة العلماء بين الناس حيث يصبح الجاهل سيداً في آخر الزمان ولذلك يقبض الله تعالى أرواح العلماء.

- يثبت الجهل : ينتشر ويكون سيداً بأن يجعل الناس الجاهل لأنه ذو مال وسيادة وجاه وعظمة.

أضواء حول الحديث الشريف :

يبين الرسول - صلى الله عليه وسلم - هنا بعض علامات يوم القيامة :

(١) البخارى : صحيح البخارى (المتن) حاشية السندى : ج ١، ص ٢٦.

(٢) الفيروزابادى : القاموس المحيط، ج ٢، ص ٣٦٥.

والساعة هنا المقصود بها يوم القيامة ولها أسماء كثيرة منها الحاقة، والقارعة، والزلزلة، ولا يعرف ميعاد يوم القيامة أحد إلا الله تعالى، ولكن الله تعالى أتاح إلى نبيه بعض علاماتها - التي بدأت تظهر في زماننا - ومن أول علامات يوم القيامة أي اقتراب مياعدها - أن ينسى الناس ربهم فينساهم الله تعالى ذلك لأنهم ابتعدوا عن منهج الله تعالى باتباع أوامره واجتناب نواهيه بانغماسهم في الحياة المادية والترف والنعيم وكثرة المال فيصبح المال سيد الناس ويصبح صاحب المال مبحلاً معظماً رغم أنه لا يسير على القيم والمبادئ المثلى التي دعا إليها الإسلام وهو يسير والشيطان في طريق واحد - أما العلماء فيأتي زمن لا يجعلهم الناس ولا يوقرونهاهم لأنهم يرون فيهم رقباء على المنهج السوي الذي يقره الإسلام ويجدون في العلماء من لا مال لهم وحياة الناس تسير مع تطور الزمن مع المال ولذلك فإن الله تعالى يقبض أرواح العلماء ويقل العلم وينتشر الجهل - بأن يكون سيد المجتمع - وينغمس الناس في شهوات المادية وطغيانها فلا يجدون عالماً يصددهم عن الباطل وإذا كان هناك علماء فإنما هم علماء الدنيا يتاجرون بعلمهم طمعاً في مال أو منصب وتنتشر بذلك الموبقات وأهمها شرب الخمر وكثرة الزنا وانتشاره وهذا دليل على ابتعاد الناس عن منهج الله تعالى فيحقق على الدنيا النهاية لأنهم فسدوا وطغوا بظلمهم ونجد تنبيهاً من الرسول - صلى الله عليه وسلم - «إلى أن العلماء عليهم واجب كبير ومسئولية كبرى لأنهم يراقبون أحوال الناس وينهونهم عن المنكر ويأمرونهم بالمعروف فإذا سكنوا ووافقوا المجتمع على شره فإنهم ليسوا بعلماء».

حدثنا "قتيبة" حدثنا "إسماعيل بن جعفر" عن "عبد الله بن دينار" عن "ابن عمر" قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وأنها مثل المسلم فحدثوني ما هي فوق الناس في شجر البوادي قال عبد الله

ووقع فى نفسى أنها النخلة فاستحييت ثم قال : حدثنا ما هى يا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال هى النخلة»^(١).

شرح اللغة :

- وقع الناس فى شجر البوady : فكر الناس ونظروا وتدبروا.
 - شجر البوady : شجر الصحراء.
 - استحييت : أى خجلت لأن "ابن عمر" -رضى الله عنهما- كان صغير السن فى الحاضرين كبار الصحابة مثل أبيه "عمر بن الخطاب" -رضى الله عنهما- ومن هو أكبر منه سنًا فامتنع بأدب.
- أضواء حول الحديث الشريف :

أعطى الرسول -صلى الله عليه وسلم- مثلاً رائعاً لحال المؤمن فى حياته وتشبيهه بالنخلة وهو تشبيه واقعى فالنخلة كانت هى الشجرة الغالية عند العرب فى الصحراء. وهى شجرة لها منافع عديدة للإنسان ففيها الثمر الرطب ومنها التمر وله ألوان متعددة وهى شجرة عالية راسخة يجذورها فى الأرض لا تسقطها رياح ولا يستطيع أن يصعد إليها إلا خبير ذو دربة.

وقد أراد الرسول -صلى الله عليه وسلم- أن يبين للمسلمين صورة واقعية لحياة المؤمن فأثار انتباههم بسؤال يثير اهتمامهم ويشد شوقهم لمعرفة الإجابة. وكان فى المجلس ("عبد الله بن عمر" -رضى الله عنهما-) وقد فكر فى الإجابة وعرف أنها النخلة ولكنه لم يتكلم حيأً منه وإجلالاً وإكباراً لكبار الصحابة الذين كانوا فى مجلس الرسول -صلى الله عليه وسلم- فقد كان فى المجلس "أبو بكر الصديق" و"عمر ابن الخطاب" -رضى الله عنهما- وهذا يدل على صفة المؤمن من توقير الكبير واحترام من فى المجلس.

^(١) الإمام البخارى : صحيح البخارى بحاشية السندى، ج ١، ص ٢١.

وقد بدأ الرسول - صلى الله عليه وسلم - في تشبيه المؤمن بالنخلة وأنه لا يسقط ورقها والفعل يسقط هنا غير الفعل أسقط الذي يدل على أن السورق يسقط بفعل فاعل أما يسقط فقد يسقط - أو يتساقط بدون فاعل وهذا يدل على أنها شجرة قوية لا تتساقط أوراقها في الخريف كما يتساقط ورق كثير من الشجر وبهذا تشبه المؤمن بأنه قوى صلب لا يسقط ولا يتساقط أمام النوائب فلا ترعزعه النوائب ولا يهتز لمحنة بل هو صامد قوى يجابه الأحداث ويواجه الباطل بإرادة صلبة قوية - والمؤمن مثل النخلة في صلابتها وارتفاعها وخيرها ونفعها للناس عامة - فإذا كانت النخلة تعطى الثمر للناس مختلفاً ألوانه وأنواعه وتعطى لهم ما ينفعهم في حياتهم - وتعطى لهم الظل الوارق - وهي مرتفعة عالية - باسقة - والمؤمن كذلك يعطيه الإيمان قوة وصلابة وإرادة لا يفلها الحديد فهو مرتفع بالإيمان لا يخضع لباطل ولا ينحني أمام ظالم بل هو يقف مع الحق ولو على نفسه لا يسقط أبداً ولا يركع ولا يركن إلى الذل - وهو مع ذلك ينفع الناس بعلمه وماله ونفسه - يساعد الضعيف ولا يخل بعلمه وماله على الفقراء، يعطى لأنه يعلم أن الله تعالى قد أعد له ثواباً وجزاءً عظيماً على عمله.

وبذلك يكون المؤمن قد ارتفع بإيمانه إلى آفاق عالية مثل النخلة فهو موصول بالسماء - إيمانه ثابت في قلبه لا يهتز ولا ينقص - وروحه ونفسه وعمله متعلقان بالإيمان وأوامر الله تعالى فهو يشبه النخلة بهذا في ثباتها ورسوخها وعزتها وخيرها وبركتها - والمؤمن كريم لا يتجرد من لباس التقوى مثل النخلة التي لا تتجرد من الأوراق.

والحديث الشريف يؤكد قوله تعالى ﴿لَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾^(١).

^(١) سورة إبراهيم : آية ٢٤.

وبهذا الحديث نرى فصاحة الرسول -صلى الله عليه وسلم- فى تقريب التشبيه بشيء حسى وواقعى ملموس أمام العرب ليضرب إلى عقولهم قيمة العمل وقيمة الإيمان فى الدنيا والآخرة.

حدثنا "أبو اليمان" أخبرنا "شعب" حدثنا "أبو الزناد" أن "عبد الرحمن" حدثه أنه سمع "أبا هريرة" -رضى الله عنه- أنه سمع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول : «مثل البخيل والمنفق كمثل رجلين عليهما (جبتان)^(١) من حديد من تديتهما إلى تراقيهما فأما المنفق فلا ينفق إلا سبغت أو وفرت على جلده حتى تخفى بئانه وتعفو أثره وأما البخيل فلا يريد أن ينفق شيئاً إلا لزمت كل حلقة مكانها فهو يوسعها ولا تتسع»^(٢).

شرح اللغة :

- جبتان : مثنى جبة وهو نوع من الثياب تلبس وجمعها جيب وجباب والجبة من أسماء الدرع أيضاً.

- أما جنتان : فهى تعنى جنة. يقال جنة الليل عليه جنا وجنونا وأجنه ستره وكل ما ستر عنك فقد جن عنك والجنة بالضم كل ما وقى وخرقة تلبسها المرأة والجنة فى الأصل الحصن سميت بها الدرع لأنها تحصن صاحبها وتستره عن الحرب^(٣).

- الثدى : جمع ثدى وهو خاص بالمرأة أو عام.

- تراقيهما : جمع ترقوة وهما العظامان المشرفان فى أعلى الصدر من رأس المنكبين إلى طرف ثغرة النحر.

- سبغت : طالت وامتدت وغطت

^(١) وفى رواية (جنتان) نفس الصحيفة، ج ١، ص ٢٥٠ من صحيح البخارى.

^(٢) الإمام البخارى : صحيح البخارى بمحاشية السندى، ج ١، ص ٢٥٠.

^(٣) الفيروزابادى : القاموس المحيط، ج ٤٣، ص ٢١٠.

- أوفرت : (وفر من الوفور) أى كملت واتسعت أو (وسرت) والمعنى واحد فى الكلمتين.

- البنان : الأصابع أو أطرافها (وهى الأنامل) مفردا (بنانة).

- تعفو أثره : عفا يستعمل فعلاً لازماً فلا يحتاج إلى مفعول به تقول :

عفت الديار أى أحت وبلت ويستعمل متعدياً تقول عفاها الرياح أى طمسها وهى هنا متعدية بمعنى تغطى أثر المشى لطولها ووصولها إلى الأرض.

- أما : هنا حرف تفصيل : قال علماء النحو هى كلمة واحدة حرف يفيد معنى الشرط وليس موضوعه له، بل هى نائبة عن حرف الشرط وفعله وتفيد التوكيد دائماً، والتفصيل كثيراً.

أضواء حول الحديث الشريف :

المال عصب الحياة وأحد أركانها والناس جميعاً تتسابق إلى جمع المال وكثيراً منهم لا يباليون اليوم من أى مصدر كان المال، أهو من حرام أم من حلال، وبذلك يحفر الإنسان قبره بيده، لقد اهتم الإسلام بتنظيم العلاقة بين الإنسان والمال فلم يجعل المال غاية للمؤمن فى حياته وأخراه بل هو وسيلة للرزق الحلال والإنفاق على الفقراء - ولم يأمره بالتقشير على نفسه وأهله أو بالإسراف فى ماله - ولكنه وضع فرض الزكاة وجعلها ركناً أساسياً من أركان الإسلام - ليظهر المؤمن من شهرة حب المال التى تجلب له الجشع والأثرة والطمع والرغبة فى التملك والأنانية والخوف من الناس والتعالى عليهم، والحديث الشريف يصور هنا الجانب النفسى والمادى لكل من المنفق والبخيل - فالمتصدق تنشرح صدره للصدقة يفرح بها لأنه أدى أوامر الله تعالى ولأنها ظهرت نفسه من شهوة الطمع والحرص وحب التملك والأنانية ويسعد لأنه ساعد أخاه المؤمن ومنعه من التردى فى مهالك السرقة والخيانة وسره فى حياته.

أما البخيل فيضيق بالصدقة وتنقبض صدره لها ويمسك يده عنها وكأنه مقيد بأغلال تجمع يده إلى رقبته. ذلك لأن البخيل حريص شره طامع، أناني، تضيق نفسه بحياته بعد أن ترك أوامر الله تعالى.

ومن الجانب المادى فإن مال المتصدق يربو ويزيد ويبارك الله تعالى فيه، أما البخيل فيمحق الله تعالى ماله أو يصاب بالكوارث أو يهبه الله تعالى أولادًا مسرفين يمحقون ما جمع. وفى الحديث الشريف تمثيل رائع للمنفق والبخيل برجلين أراد كل منهما أن يلبس درعًا يحميه فأدخل كل منهما درعه من جهة رأسه وعالجه لينبسط على جسمه - أما أحدهما فلبسه بسهولة وغطى الدرع جميع جسده. وأما الآخر بعد أن أدخله فى رأسه وأدخل يده فيه لينزله على جسمه ضاق عليه الدرع وضمير وتقلص وحبسه فى هذا الوضع مغلوله يده إلى عنقه.

وروجه الشبه فى الأول (المنفق) السهولة والاتساع والحماية وفى الثانى (البخيل) الصعوبة والضيق وعدم الوفاء بالغرض، فالمنفق ينفق بعض ماله فى سبيل الله فتستريح نفسه وتهنأ هيأته فيعيش فى سعادة وأمان. أما البخيل فلا ينفق فى سبيل الله شيئًا بل لا ينفق على نفسه وأهله فهو تعيش فى حياته يضيق بنفسه وتضيق نفسه به. وبذلك يدعو الحديث الشريف إلى الإنفاق فى سبيل الله تعالى، فليس المال بنافع أحدًا يوم القيامة إلا المتصدقين وينهى عن البخل والتقتير على الفقراء والمساكين، بل إن الله تعالى توعد الكانزين للذهب والفضة بالعذاب الشديد والبخيل فى الدنيا يجمع البخل لصاحبه سوء الذكر وسقوط الهيبة وسوء الحياة فى الدنيا وشدة العداوة.

الإسكندرية

سبتمبر ١٩٩٧

ثبت أهم المراجع والمصادر

-ابن تيمية :

١- كتاب الحديث، مجلد ١٨.

٢- منهاج السنة.

-ابن حجر العسقلاني :

٣-فتح البارى، بشرح صحيح البخارى، ج٥، المكتبة السلفية، القاهرة.

-ابن خلدون :

٤-مقدمة ابن خلدون.

-ابن قيم الجوزية :

٥-المنار المنيف فى الصحيح والضعيف.

-ابن كثير :

٦-"البداية والنهاية"، دار الغد العربى، القاهرة، ١٩٩١.

-د.أبو شهية :

٧-فى رحاب السنة.

-أحمد بن حنبل :

٨-المسند، ط المكتب الإسلامى.

-أحمد أمين :

٩-فجر الإسلام.

-د. أحمد الشرباصى :

١٠-أدب الأحاديث القدسى.

-د.أحمد عمر هاشم :

١١-الدفاع عن الحديث النبوى.

-أحمد شاكر :

١٢-الباعث الحثيث، لابن كثير، القاهرة، ١٩٧٩.

-البخارى :

١٣-صحيح البخارى، المجلد الأول، "كتاب العلم".

-البغدادى :

١٤-شرف أصحاب الحديث.

١٥-الفرق بين الفرق.

-الترمذى :

١٦-سنن الترمذى.

-الحافظ بن حجر :

١٧-شرح النخبة.

١٨-توضيح الأفكار.

-الحاكم :

١٩-المستدرک، "كتاب العلم".

-الشافعى :

٢٠-الرسالة.

-الذهبي :

٢١-دول الإسلام.

-السيوطى : الإمام جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبى بكر.

٢٢-الآلآء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة.

٢٣-تدريب الراوى.

- د. الشحات زغلول :

٢٤- جهود المسلمين في توثيق الخير.

-الصنعاني :

٢٥- توضيح الأفكار.

-القاسمي :

٢٦- قواعد التحديث.

-القاضي عياض :

٢٧- الإلماع، ط القاهرة، ١٩٧٨.

-الكناني : ابن جماعة المتوفى (٧٣٣هـ).

٢٨- مختصر علوم الحديث.

-اللكوني :

٢٩- ظفر الأمانى فى مختصر الجرنانى، تحقيق د. تقي الدين النووى، الهند،

١٩٩٥.

-المقرئى :

٣٠- خطط المقرئى .

-النبهاني : محمد بن خليفة

٣١- النخبة النبهانية، شرح البيهقونية.

-النوى : يحيى بن شرف.

٣٢- شرح الأربعين حديث النووية.

٣٣- الأحاديث القدسية.

-دائرة المعارف الإسلامية :

٣٤- العدد الأول، شركة السفير، القاهرة، ١٩٩٠.

-سعيد بن منصور :

٣٥- "من مظان المعضل والمرسل"، "كتاب السنن".

-د. صلاح الدين الأدلبي :

٣٦- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ط. دار الآفاق الجديدة،

بيروت، ١٩٨٣.

-عز الدين بن الأثير :

٣٧- أسد الغابة في معرفة الصحابة.

-د. كوثر محمود المسلمي :

٣٨- مباحث علوم الحديث، ط. القاهرة، ١٩٩٣.

-د. محمد أديب صالح :

٣٩- لمحات في أصول السنة.

-د. محمد عجاج الطيب :

٤٠- أصول الحديث.

-د. مصطفى السباعي :

٤١- السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي.

-د. نور الدين عتر :

٤٢- منهج النقد في علوم الحديث، ط. دار الفكر، دمشق، ١٩٨١.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم ومنهج	٥
تاريخية الحديث	٧
التعريف بالحديث	٤٩
التلقى والرواية	٦٩
الوضع فى الحديث	٨٥
أقسام الحديث	١٠٣
نقد المتن	١٤٥
معارف عامة	١٨١
ثبت المصادر والمراجع	٢٢٧
الفهرس	٢٣٣

شركة البلال للطباعة

أول شارع السفن - العامرية

٠١٢٣٣٢١٥٠٣



